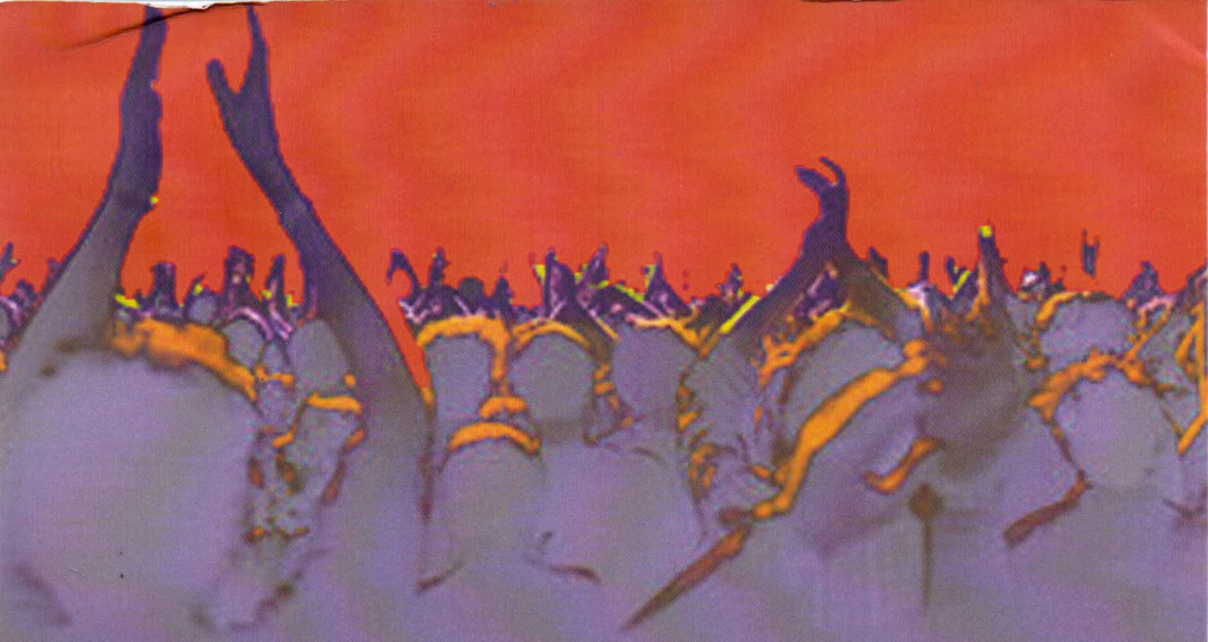


# من ثقافة المقاطعة
# إلى ثقافة المقاومة

إعداد

أحمد بهاء الدين شعبان

المجلس الأعلى للثقافة

# هذا الكتاب

يحكي هذا الكتاب عن صفحة مجيدة من صفحات النضال الوطني، مع بدء الألفية الثالثة، حينما تفجّرت وقائع الانتفاضة الفلسطينية البطولية (انتفاضة الحجارة)، والتي تصدى فيها أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق، بالصدر الأعزل، لآلة القمع الصهيونية، ببسالة وبطولة، وهو الأمر الذي فجرّ - في المقابل - حالة من الغضب العارم في نفوس أبناء الشعب المصري على الممارسات الإرهابية الإجرامية الإسرائيلية، فخرجت المظاهرات من المدارس والجامعات، وتصاعدت الدعوات لمقاطعة البضائع الصهيونية والأمريكية، وارتفع النبض الوطني، في استعادة ملموسة لتقاليد النضال الشعبي التاريخي، حيث استرجع الشعب المصري من ذاكراته العميقة، أيام النضال المجيدة ضد المحتل البريطاني، ودعوات المقاطعة لبضائعه ومعسكراته، فأحياها مجدداً في حركة بدأت خافتة، ثم نمت حثيثًا وتطورت بقوة، وانتشرت بسرعة في أنحاء "المحروسة" حتى أصبحت حركة ذات فاعلية وشأن، لفتت الانتباه، وكان لها أصداء كبرى في المنطقة العربية، حيث قادت مصر حركة المقاطعة الشعبية العربية للبضائع الصهيونية والأمريكية، وفي العالم أجمع حيث كانت فاتحة لمقاطعات "أكاديمية" طالت المعاهد والجامعات الإسرائيلية، ومقاطعات جماهيرية أوروبية، رفضت منتجات المستعمرات الصهيونية المبنية اغتصاباً على الأرض الفلسطينية السليبة.

المجلس الأعلى للثقافة



# من ثقافة المقاطعة
# إلى ثقافة المقاومة

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

شعبان، أحمد بهاء الدين
من ثقافة المقاطعة إلى ثقافة المقاومة/ إعداد: أحمد بهاء الدين شعبان.
القاهرة - المجلس الأعلى للثقافة، ط ١، ٢٠١٤
٣١٢ ص، ٢٤ سم
١- مصر - الأحوال السياسية
٢- مصر - الأحوال الاقتصادية
أ - العنوان ٣٢٠,٩٦٢

رقم الإيداع ٥١٥٦/ ٢٠١٤
الترقيم الدولي: I. S. B. N - 978- 977- 718 - 666 - 7
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية



شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٢٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٢٧٣٥٨٠٨٤
EL Gabalaya St. Opera House. El Gezira. Cairo
**Tel.:** 27352396 **Fax:** 27358084
www.scc.gov.eg

المجلس الأعلى للثقافة

# من ثقافة المقاطعة
# إلى ثقافة المقاومة

إعـــداد
أحمد بهاء الدين شعبان

المجلس الأعلى للثقافة

٢٠١٤

# المحتويات

# المقدمة

## دفاعًا عن "روح" مصر التي تأبى الاختراق

سيذكر التاريخ حينما يُكتب بموضوعية وحيادية، أن "الجماعة الوطنية الثقافية المصرية" خاضت – في مواجهة نظام مبارك المخلوع- معارك مجيدة دفاعًا عن المصالح الوطنية، والهوية المصرية التاريخية، والدور المصري الريادي في المنطقة، والذي تعرض لهزات عنيفة، في أعقاب توقيع اتفاقات الصلح المنفرد مع الكيان الصهيوني، أواخر عام ١٩٧٩، والتي ترتب عليها تداعيات خطيرة، اجتاحت منطقتنا وهمشت دور مصر، وعزلت تأثيراتها الإيجابية، وفتحت الباب أمام تغوّل العدوانية الصهيونية العنصرية، الأمر الذي كانت له نتائج كارثية، وعواقب وخيمة، نلمس آثارها داخليًا، وفي الأقليم من حولنا،حتى اليوم!.

وقد كانت معركة مقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، التي فرضت علينا بموجب اتفاقيات السلام و"كامب ديفيد"، من المواقع المجيدة التي أبلى فيها الوطنيون المصريون بلاءً حسنًا، فعلى الرغم من نصوص الاتفاقات والتوجهات الرسمية، والضغوط الأمريكية والإسرائيلية، ظلت الحصون المصرية منيعة في مواجهة الاختراق، خاصةً على المستوى الشعبي والعمق الثقافي . فقد دافع الوطنيون المصريون، والقوى التقدمية المصرية في القلب منهم بضراوة في مواجهة حملات التطويع و"التطبيع"، وضد آلة الإعلام الرسمية، وجهاز الأمن

الباطش، ووقفوا يذودون ببطولة عن "الروح" المصرية، حمايةً لها من عبث مسئولين استهانوا بها، وبشعبها، ويدافعون عن "الوجود" المصري، في مواجهة عواصف عاتية تسعى لاقتلاعه من الجذور . ومن هنا فلم تكن النقمة الإسرائيلية على المثقفين المصريين، إلاّ تعبيرًا عاكسًا لمدى عنف المعركة على جبهة الوعي والثقافة، التي كافح فيها المثقفون المصريون الحقيقيون لحماية أرضهم وشعبهم، وجسّدوا من خلالها انتمائهم لوطنهم وقضاياه.

يحكي هذا الكتاب عن صفحة مجيدة من صفحات النضال الوطني، مع بدء الألفية الثالثة، حينما تفجّرت وقائع الانتفاضة الفلسطينية البطولية (انتفاضة الحجارة)، والتي تصدى فيها أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق، بالصدر الأعزل، لآلة القمع الصهيونية العنصري، ببسالة وبطولة، وهو الأمر الذي فجرّ – في المقابل – حالة من الغضب العارم في نفوس أبناء الشعب المصري على الممارسات الإرهابية الإجرامية الإسرائيلية، فخرجت المظاهرات من المدارس والجامعات، وتصاعدت الدعوات لمقاطعة البضائع الصهيونية والأمريكية، وارتفع النبض الوطني، في استعادة ملموسة لتقاليد النضال الشعبي التاريخي، حيث استرجع الشعب المصري من ذاكراته العميقة، أيام النضال المجيدة ضد المحتل البريطاني، ودعوات المقاطعة لبضائعه ومعسكراته، فأحياها مجددًا في حركة بدأت خافتة، ثم نمت حثيثًا وتطورت بقوة، وانتشرت بسرعة في أنحاء "المحروسة"حتى أصبحت حركة ذات فعالية وشأن، لفتت الانتباه، وكان لها أصداء كبرى في المنطقة العربية، حيث قادت مصر حركة المقاطعة الشعبية العربية للبضائع الصهيونية والأمريكية، وفي العالم أجمع حيث كانت فاتحة لمقاطعات "أكاديمية" طالت المعاهد والجامعات الإسرائيلية، ومقاطعات جماهيرية أوروبية، رفضت منتجات المستعمرات الصهيونية المبنية اغتصابا على الأرض الفلسطينية السليبة.

والمدهش في هذا السياق، أنه كان يجري دون أدنى دعم من الجهات الرسمية العربية جميعها، ومن الجامعة العربية ومكتب المقاطعة فيها، أو بالأحرى، كان يجرى رغم أنف الجهات الرسمية جميعها، التي مارست أعلى أشكال القمع في مواجهة العناصر والهيئات النشطة في هذه القضية، وقد أخذ أناس بسطاء وطلاب وشباب متحمسون على عاتقهم هذه المهمة التي كانت في جانب أساسي لها إعادة تثقيف وتوعية بأبعاد المعركة الممتدة في مواجهة مؤامرات الاجتياح الاستعماري والصهيوني لوطننا ومستقبله.

وقد واجه البعض حركة "المقاطعة باستهانة ولا مبالاة، وادّعى آخرون أنها بسيطة وعاجزة عن التأثير في الاقتصاد الأمريكي الضخم، وهي أمور مردود عليها إذا لم يكن مقصودًا أو غير مقصود أن هذه الحركة ستهدم واحدًا من أعظم اقتصادات العالم، لكنها كانت على أصعدة مختلفة، حركة توعية وتثقيف ورص للصفوف وإعادة فرز، على أرضية الوطنية الجامعة: من مع الوطن.. ومن مع أعداء الوطن؟! وعلى هذا المستوى فقد نجحت هذه الحركة نجاحًا باهرًا، سيطالع القارئ بعضًا من مظاهره في هذه الصفحات التي واكبت تكوين هذه الحركة وشرحتها ودافعت عنها وتحمست لها، من واقع حيثيات تضمنتها السطور وأبانت عنها الحجج المطروحة، ومن خلال تجربة الكاتب، والذي كان من المؤسسين الرئيسيين لـــ"**اللجنة المصرية العامة لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية**" ورئيس "**اللجنة الشعبية العربية للمقاطعة**" أيضًا.

وبعد ثورة ٢٥ يناير المجيدة، كان من الطبيعي أن تنشر هذه الصفحات على الملأ، أولاً لأنها تؤرخ لجانب من نضال القوى الوطنية والديمقراطية المصرية الحقيقية في مواجهة الاستبداد الداخلي، والاستهداف الخارجي معًا، وثانيًا لأنها تعكس جانبًا من خبرة العمل والتنظيم للقوى الوطنية والتقدمية المصرية، والتي

يسعى البعض لتغييبها في زحام الأوراق المختلطة واللغط الشديد الذي يغطي على عمليات السطو على التاريخ، ونسبته إلى من ليس أهل له، وثالثًا لأنها تطرح جانبًا من برنامج عمل الثورة، وهو الخلاص من تركة النظام المخلوع، والتي أضرت ضررًا بالغًا لمصالح المصرية الوطنية في المواقع التي تمكنت من اختراقها (كالزراعة والسياحة وبعض قطاعات الصناعة)، وهو ما يستدعي بالفعل فتح هذه الملفات المسكوت عنها.

- فإلى كل من شارك في هذه الحركة على امتداد وطننا العربي الكبير.
- وإلي أرواح شهداء ثورة يناير الأماجد، وجرحاها الأبطال، وبعضهم كان من مناضلي حركة "المقاطعة" ضد زحف البضائع والأفكار الأمريكية العدوانية، والصهيونية العنصرية: أُهدي هذه الصفحات التي تسجل جانبًا من كفاحهم الصادق وعطائهم المخلص.
- وإلى الأمهات البسيطات، في الريف والمدينة، واللائي قاطعن المنتجات الأمريكية الصهيونية، بتلقائية وبساطة، انحيازًا للحق، ودفاعًا عن المبدأ.
- وإلى أطفال مصر والوطن العربي، الذين أثبتوا أنهم أحيانًا كانوا أوعى بكثير من بالغين و(قُصّر) منعتهم مصالحهم الضيقة من إدراك المصالح الوطنية الأعلى..
- إليهم جميعًا أُهدي هذه الصفحات .
- ولمصر أولاً وأخيرًا

**أحمد بهاء الدين شعبان**

**القاهرة: فبراير ٢٠١٣**

# الفصل الأول

## من خبرات لجان المقاطعة ومقاومة التطبيع
## ومساندة المقاومة الفلسطينية (والشعب العراقي)

# مقـدمة

**"المقاطعة" هي الحرب الوحيدة التي**
**ربحها العرب في مواجهة إسرائيل**

**هنري كيسنجر**

المساحة الزمنية لهذه الدراسة هي تلك الفترة الممتدة منذ اندلاع انتفاضة الشعب الفلسطيني الثانية، في سبتمبر عام ٢٠٠٠، وحتي عام (٢٠٠٥)، وهي تلك الفترة التي شهدت نموًا متعاظمًا لأنشطة الحركة الشعبية، المصرية والعربية، الداعمة لكفاح الشعب العربي الفلسطيني، والمقاومة للصهيونية والهيمنة الأمريكية، والمتبنية لقضية مقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية، حيث يمكن التأريخ لميلاد أغلب الهيئات واللجان والجمعيات النشطة في هذه المجالات، بالتداعيات التي ترتبت على تفجير الانتفاضة الثانية، وما نجم عنها من تفاعلات في أوساط النخبة المثقفة والمُسَيَّسَة، في الأوساط الشعبية، وحيث ساهمت التطورات الكيفية الهائلة، في تكنولوجيا الاتصال ووسائط الإعلام، وانتشار القنوات الفضائية العربية والأجنبية، في جعل الجماهير المصرية والعربية، تعايش ساعة فساعة، إن لم تكن دقيقة فدقيقة، وقائع التطورات البطولية / المأساوية، على الساحة الفلسطينية، وتنفعل بها، وتتأثر بمشاهدتها، وتتحرك لدعم ومساندة الانتفاضة بقوة، وبصور متعددة.

ومن حيث المدى الجغرافي، فإن هذه الدراسة تغطي، بأعلى قدر ممكن من الشمول والتكثيف أنشطة هذه الحركات في مصر، على وجه التحديد، حيث توافرت لكاتبها الظروف التي جعلته في قلب أغلب الأنشطة الشعبية الداعمة للانتفاضة

الفلسطينية، ومن بعدها الشعب العراقي، في مواجهة حملات الحصار والعدوان الأمريكي – مؤسسًا ومشاركًا – ومراقبًا ومؤرخًا، لكن الدراسة حاولت، في ذات الوقت، أن تلقي "نظرة طائر" على الأنشطة الشبيهة في بقاع عديدة من الوطن العربي، لكي تتحقق الفائدة وتتكامل الصورة، ومن نافل القول، الإشارة إلى أن الجزء الخاص بالأنشطة الشعبية الداعمة للانتفاضة والمقاومة للتطبيع في العالم العربي، تحتاج إلى جهة توثيق أقرب، ومساحة من التركيز أعلى، وعمل تحليلي أوسع، وربما يكون دور الزملاء العرب المساهمين في هذه المجالات، في شتى البلدان العربية أكبر وأكثر دقة، في هذا السياق.

**محاور الدراسة:**

ولتحقيق الغاية من هذه الدراسة، وهي رصد "خبرات لجان المقاطعة ومقاومة التطبيع ومساندة المقاومة الفلسطينية، (والشعب العراقي)، فسوف تغطي صفحاتها المحاور الخمسة التالية:

**أولاً:** الظروف السياسية السائدة، والبيئة الحاكمة وقت ظهور هذه اللجان والجماعات والهيئات .

**ثانيًا:** فكرة تاريخية عامة حول نشأة اللجان الشعبية والجماعات والجمعيات والهيئات العامة في مجال المقاطعة ومقاومة التطبيع ومساندة المقاومة الفلسطينية والشعب العراقي، وفي مصر وبعض الدول العربية: مستهدفاتها وبرامجها وأطروحاتها الفكرية والسياسية؛ اعتمادًا على وثائقها وما تيسر من دراسات حولها.

**ثالثًا:** آليات عمل هذه اللجان، وأدوات حركتها، وأهم مظاهر نشاطها، والمحطات المهمة في مسيرتها.

**رابعًا:** الخبرات المتراكمة لعمل وأنشطة هذه اللجان والجماعات والهيئات الشعبية.

**خامسًا:** نحو تقييم ختامي ومحاولة لاستخلاص أهم النتائج.

## أولاً: الظروف السياسية والبيئة الحاكمة
## وقت ظهور هذه اللجان والجماعات والهيئات

يعود توقيت نشأة أغلب هذه اللجان والجماعات والهيئات إلى أواخر العام الأول من القرن الحادي والعشرين، وبتحديد أكثر إلى الربع الأخير من عام ٢٠٠٠، في أعقاب التطورات المعروفة التي أدت إلى تفجر الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الثانية، وما واكبها من تفاعلات ضاغطة باتجاه تجسيد واضح للدور الشعبي الداعم للانتفاضة.

ومن اللافت – في هذا السياق – مجموعة من الملاحظات الضرورية، التي يجب وضعها في الاعتبار، لعل أهمها:

أولاً: أن هذه اللجان والجماعات والهيئات نشأت – في أغلبهاالأعم – وباستثناءات نادرة، خارج مدار جميع الأحزاب السياسية (الرسمية)، الحكومية والمعارضة، المتواجدة على الساحة، في مصر وأغلب البلدان العربية، وعبر مبادرات مستقلة تمت من عناصر لا تنتمي – تنظيميًا – لهذه الأحزاب، وإن كانت تنتمي – فكريًا لأيديولوجيات العديد منها.

وتشير هذه الملحوظة، إشارة بيِّنة، إلى الواقع الراهن لهذه الأحزاب، وإلى طبيعة البيئة الداخلية لها، وما يكتنف عملها من صعوبات، وما يعوق نشاطها من قيود، جعلتها غير قادرة على مواكبة التطورات السياسية المتلاحقة، وذات الوتيرة المتسارعة، وهو ما توافر لنشطاء هذه الحركات الشعبية، المتحررون – في الأغلب – من هذه الموانع، وجعلهم قادرين على المبادرة بعيدًا عن القيود الرسمية و(القانونية) التي تلتزم الأحزاب السياسية والهيئات ذات الطبيعة الرسمية بها.

**ثانيا:** ومن اللافت أيضًا أن نسبة كبيرة من نشطاء هذه الحركات الشعبية هم من الكوادر السياسية التي اصطدمت بـ (جمود) الأحزاب السياسية (الرسمية) والمعارضة أساسًا، حيث لم تتمكن آليات عمل هذه الأحزاب، والمناخ السياسي الراكد، السائد داخلها، من الاحتفاظ بهذه القيادات الفكرية والحركية والنشطة؛ بل أن العديد من هذه الأحزاب تحولت إلى بيئة طاردة، جعلت من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تعايش الطرفان معًا، الأمر الذي آثرت معه هذه الكوادر مغادرة مواقعها في الأحزاب – بعد أن يأست من إصلاح الأحوال داخلها – والبحث عن فضاء آخر، مستقل للعمل من خلاله، وهذا الأمر يفسر التعدد، الباعث للانتباه في هذه اللجان والجماعات والهيئات، والتنوع في روافدها ومصادرها التنظيمية والأيديولوجية.

ويمكن – لاستكمال عناصر التحليل – الإشارة في هذا السياق، إلى أن أغلبية واضحة من الكوادر القيادية النشطة في مجالات الجمعيات الأهلية أو "المجتمع المدني"، أو ما يطلق الجمعيات غير الحكومية *(NGO'S)*، والتي نشأت مع نهايات عقد الثمانينيات المنصرم هم من أبناء هذا الظرف أيضًا، وبحيث يمكن القول أن هذه الظاهرة هي أبلغ تعبير عن أزمة البنى السياسية المصرية والعربية، التي ضاقت عن استيعاب الأجيال التالية لجيل القيادات المؤسسة، (والتي تجاوزت أعمار أغلبها الثمانين عام)، وبالتالي دفع جمود هذه الأشكال، وتيبس مفاصلها إلى مغادرتها بحثًا عن آفاق أرحب للعمل.

**ثالثًا:** وتشكل أغلبية هذه اللجان والهيئات أطرًا شبه جبهوية للعمل، إذ تضم بين جنباتها عناصر متعددة الانتماءات من حيث الفكرة والأيديولوجية، وعلى الأرجح فهي تحالفات تمزج بين المنتسبين للتيارات القومية (الناصرية) والإسلامية (الإخوان المسلمين – حزب الوسط – حزب العمل) واليسارية والمستقلين في أطر واسعة، لا تنظمها مراتب تنظيمية محددة .. غير أن بروز هذه الظاهرة وانتشارها لم يمنع تشكيل بعض اللجان والهيئات المقصورة على اتجاه بعينه (يساري إسلامي.. إلخ)

**رابعًا:** أن هذه الجمعيات واللجان والهيئات تجاوزت ما يمكن أن يطلق عليه اسم "الشرعية الرسمية" التي تستند إليها الأحزاب السياسية في العمل، إلى ما يمكن تسميته بـــ "شرعية الأمر الواقع"، أو "مشروعية الشارع"، المستمدة من القدرة على المبادرة، ومن التأثير في قطاعات شعبية أوسع، واستمداد مشروعيتها من مشروعية القضية التي تنحاز لها، ومن القدرة على احتمال التكاليف الأمنية المترتبة على هذا الموقف/ كما حدث في مرات عديدة، حيث اعتقل العديد من رموزها، وبعضهم ما زال في المعتقلات حتى هذه اللحظة.

**خامسًا:** ومن المؤكد أن المردود الإيجابي لهذه الظاهرة، كان يمكن أن يتضاعف، وأن يعود بالخير الأوفر على الواقع السياسي والبيئة الفكرية والاجتماعية السائدة، الأمر الذي يصب في مسار تنشيط مقومات التفاعل السياسي - الاجتماعي، التي تعاني من التآكل؛ إلى الحد الذي دفع البعض لإعلان "موت السياسة" في بلادنا.

لكن الإطار القانوني الحاكم، والمتمثل في ظروف حالة الطوارئ المستديمة، وتعدد القيود المفروضة على الأنشطة السياسية والاجتماعية، والمعوقات القانونية والأمنية، واستنزاف طاقات كبيرة في مواجهة تلك القيود وللتغلب على تلك المعوقات، أدى إلى إهدار جانب كبير من النتائج الإيجابية لهذه الأنشطة، والتي كانت ستصب في اتجاه تعظيم الفائدة التي ستعود على المجتمع منها، ورفد الحياة السياسية المصرية والعربية بدم جديد، وقيادات حركية مؤثرة، وبأجيال حديثة من الشباب المعني بالشأن العام!

## ثانيًا: فكرة تاريخية عامة
## حول نشأة أهم اللجان الشعبية والجمعيات والهيئات العاملة في مواجهة الصهيونية ومقاومة "التطبيع" ومساندة المقاومة الفلسطينية (والشعب العراقي)

### ١ – في مصر

كما سبق وذكرنا، فقد نشأت أغلب اللجان الشعبية والهيئات والجماعات العاملة في مجالات مواجهة الصهيونية ومقاومة "التطبيع" ومساندة المقاومة الفلسطينية، في الفترة الزمنية التي أعقبت تفجر الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ونمت حركتها وتطورت مع تصاعد العدوان الصهيوني على أبناء الشعب الفلسطيني، ثم أضيف إليها الجماعات العاملة في مساندة الشعب العراقي، بعد ما بدت خطط العدوان الأمريكية على العراق، واتضحت النية الأمريكية – البريطانية، المبيتة للانقضاض عليه.

وكان قد سبق تشكل هذه اللجان – تاريخيا – تكون عدة أشكال للعمل، أبرزها:

**( أ ) لجنة الدفاع عن الثقافة القومية:**

التي نشأت إثر مؤتمر عقده المثقفون المصريون، بعد أيام من توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩؛ وعمدت هذه اللجنة إلى إصدار البيانات الفكرية وعقد الندوات والمؤتمرات المضادة للتطبيع الثقافي مع العدو الصهيوني، كما أصدرت مجلة باسم "المواجهة" لكي تكون لسان حالها المعبر عن أفكارها ورؤاها. وقد توقفت أعمال اللجنة بعد وفاة الدكتورة لطيفة الزيات التي كانت من أبرز مؤسسيها وتولت الإشراف على أنتشطتها.

**( ب ) اللجنة العربية لمساندة المقاومة الإسلامية في لبنان وفلسطين:**

تأسست يوم ١٩٩٥/١٢/١، بغرض تقديم "الدعم المعنوي والإعلامي للمقاومة في لبنان وفلسطين"، وتصدر نشرة شهرية منتظمة باسم "المقاومة" تتولى عبرها المتابعة الدورية لأنشطة حركة المقاومة اللبنانية ولتطورات الصراع العربي الصهيوني على الساحة الفلسطينية، كما تصدر كتيبات إعلامية، وتعقد ندوات ومؤتمرات فكرية وسياسية لطرح وجهة نظر المنتسبين إليها في الأحداث والتطورات المحيطة.

**(جـ) الحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل:**

وقد أعلن عن إنشاء هذه الحركة، في مؤتمر حاشد، عقد بنقابة الصحفيين المصريين يوم ١٩٩٦/١١/٢، وصدر يومئذ بيانها التأسيسي الذي وصفها باعتبارها "حركة جبهوية تسعى لأن تمثل في صفوفها كل الاتجاهات الفكرية في المجتمع، وهي حركة توعية شعبية، ديمقراطية الأساس والتوجيهات والأساليب، وتنطلق من الرفض القاطع لكل عمليات التسوية السياسية الراهنة التي تتم تحت ظلال الهيمنة الأمريكية الصهيونية على مقدرات أمتنا"

وتصدر اللجنة نشرة غير دورية باسم "الصراع"، كما صدر كتاب باسم "تحالف كوبنهاجن: قراءة نقدية في خطاب التطبيع"، ومجموعة شعرية باسم "قصائد للانتفاضة والحجر"، والعديد من البيانات السياسية.

**( د ) اللجنة المصرية لمواجهة الصهيونية ومقاومة التطبيع:**

وهي لجنة للعمل الوطني، تعمل تحت مظلة أحزاب المعارضة (الرسمية)، كإطار للتنسيق والتفاعل بين الأنشطة الحزبية وباقي اللجان الشعبية والجماعات الوطنية العاملة في هذا المجال؛ وتضم ممثلين للأحزاب السياسية المعارضة وبعض الاتحادات المهنية والمنظمات الجماهيرية.

ويصدر عن "اللجنة المصرية" نشرة "التصدي"، التي ترصد أنشطة "التطبيع" في مصر، وجهود مقاومتها؛ كما تنظم العديد من الندوات والمؤتمرات التي تخدم أغراضها.

وإذا كانت هذه اللجان الأربع كانت أبرز ما تكون من لجان شعبية (وحزبية) قبل وقائع الانتفاضة التي بدأت في شهر سبتمر/ أيلول عام ٢٠٠٠، فقد شهدت المرحلة اللاحقة تكون العديد من اللجان التي تنادت لمد يد العون لأبناء الشعب الفلسطيني في معركته، بشتى السبل، المادية والأدبية، ومن أبرز نماذج هذه اللجان:

**١ - اللجنة الشعبية المصرية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني:**

تضمن إعلانها التأسيسي تحديدًا لهدفها الرئيس: تضامنًا مع الشعب الفلسطيني ومقاومته وصموده البطولي أمام الهجمة الصهيونية العنصرية، منذ أحداث الأقصى، تشكلت لجنة مصرية شعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية، وتدعو اللجنة كافة التجمعات الشعبية للمبادرة بتكوين لجان شعبية مماثلة، والتنسيق فيما بينهما،حتى تتواصل حركة التضامن ما بين الشعبين: المصري والفلسطيني؛ هذا وسوف تسعى اللجنة إلى استخدام كافة الوسائل المتاحة من أجل دعم المقاومة الفلسطينية الباسلة"، وقد وقع على الإعلان التأسيس للجنة الشعبية المصرية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني نحو ثلاثمائة من كبار المثقفين والسياسيين والفنانين، والمعنيين بالشأن العام في مصر.

تتولى اللجنة تنظيم، وتجميع الجهود الشعبية، من أجل دعم الانتفاضة، بشتى السبل، وعلى المستويين الإعلامي والمادي (جمع أغذية، وأدوية، وتوصيلها للانتفاضة المحاصرة)، وتصدر "نشرة إعلامية منتظمة، تتولى متابعة أنشطة دعم الانتفاضة في كل أنحاء مصر، وتتابع حركة مناصرة نضال الشعب الفلسطيني، في شتى المواقع.

وتجاوبًا مع دعوة "اللجنة الشعبية"، تكونت لجان عديدة في بعض أحياء القاهرة، وضواحيها (الوايلي – المعادي .. إلخ)، وفي العديد من القري، والكفور (بالذات محافظتي الإسكندرية والدقهلية) والمحافظات، حيث تتولى هذه اللجان جمع المساعدات الغذائية، والطبية، وتوصيلها في قوافل شعبية، إلى أبناء شعب فلسطين داخل خط الحصار.

وقد بدأت هذه الحملات بقافلة أولي، نُظمت في الخامس والعشرين من شهر نوفمبر / تشرين الثاني عام ٢٠٠٠، وتوجهت حاملة نحو مائة طنًا من المواد الغذائية والأدوية – يرافقها نحو مائة وخمسين عضوًا من أعضاء اللجنة، وإلى مدينة رفح المصرية، بهدف الالتحام بأبناء شعب فلسطين، عبر القطاع الفلسطيني من مدينة رفح. وقد منعتها أجهزة الأمن من الوصول إلى غايتها النهائية، حيث استوقفتها في مدينة العريش، التي خرج أهلها، عن بكرة أبيهم، حاملين الرايات الفلسطينية واللافتات لاستكمال مهمة توصيلها إلى الداخل، وسط تظاهرة إعلامية واسعة النطاق.

واستمرت أنشطة اللجنة في هذا المجال، حيث نظمت أهم قوافلها وأكبرها يوم ٢٠٠١/٦/٢٩، حيث ضمت هذه القافلة حمولة ستين سيارة نقل كبيرة من الأغذية، والأدوية (نحو ستمائة وخمسين طنًا من الأغذية والأدوية)، ونحو سبعمائة وطني مصري، حملتهم اثنتا عشرة سيارة ركاب كبيرة. والمثير للانتباه في هذه القافلة أن معظم مكوناتها أتت عبر تبرعات فقراء وبسطاء مصر من فلاحيها في الأرياف، والقري البعيدة عن العاصمة، تعبيرًا عن عمق ارتباطهم بأخوتهم الفلسطينيين والقضية.

كذلك كان من أبرز أنشطة "اللجنة الشعبية" مبادرتها لتنظيم حملة جمع مليون توقيع من أبناء الشعب المصري، على "عريضتين": الأولى: تطالب بقطع كافة العلاقات مع العدو الصهيوني وبإغلاق سفارته في القاهرة، وهي موجهة لرئيس الجمهورية، والثانية: موجهة للأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان،

تطالبه بتشكيل لجنة تحقيق دولية، لبحث ما يتعرض له شعب فلسطين من مجازر، وبتوفير الحماية الدولية له، وبإقرار حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة طبقًا للقرار (١٩٤)، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

**٢ - اللجنة المصرية العامة لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية:**

هذه اللجنة، مثلها مثل سابقتها، وليدة تداعيات الشعب الفلسطيني الثانية، والشعور الوطني الجارف، في الشارع المصري بالرغبة في دعم الانتفاضة، والمساهمة في الدفاع عنها، ومواجهة أشكال قمعها، وفك الحصار المفروض عليها.

تشكلت اللجنة، في ٢٠٠٠/١١/٢٩، وأُعلن عن بدء ممارستها للنشاط، في مؤتمر بنقابة الصحفيين المصريين، حضره حشد من المثقفين، ورجال الصحافة والإعلام، والسياسيين، الفنانين والأكاديميين، وممثلي النقابات العمالية، والمهنية، والهيئات الوطنية.

وحسب "البيان التأسيسي" للجنة، فقد تأسست: "باتحاد فعاليات مقاومة النشاط الصهيوني و(التطبيع) مع إسرائيل، ومن أجل دعم مقاومة الشعب الفلسطيني، وبخاصة انتفاضة الأقصى، ولتوحيد الحركة الشعبية المصرية، التلقائية، لمقاطعة السلع الإسرائيلية والشركات الصهيونية، والمصرية المتعاملة في بضائع إسرائيلية، وبعض الشركات والسلع الأمريكية والغربية، كرسالة غضب واحتجاج، على صلف وغطرسة الكيان الصهيوني المغتصب لأرض فلسطين العربية، واعتراضًا على التواطؤ الأمريكي في العدوان الإسرائيلي".

تضم اللجنة في عضويتها العديد من هيئات مقاومة الصهيونية ومناهضة "التطبيع في مصر، التي احتشدت في هذا الشكل: "مساهمة مصرية مهمة في انتفاضة الأقصى، انطلاقًا من رفضنا الكامل والثابت للكيان الصهيوني، ومن ضرورة مقاومة هذا الكيان العنصري، المرتبط عضويا بالإمبريالية الأمريكية،

التي تهدف إلى تفتيت الأمة العربية، وإخضاعها لهيمنتها، واستغلال مواردها؛ وحيث يبرز سلاح المقاطعة، باعتباره إحدى الوسائل الفعّالة التي يمتلكها الشعب المصري، مباشرة، وامتدادًا طبيعيًا للدعوة الوطنية لمقاومة "التطبيع مع إسرائيل".

وجدير بالذكر، إن الدعوة لمقاطعة البضائع والشركات الإسرائيلية والأمريكية، والبريطانية، كانت قد انطلقت، وانتشرت بمبادرة شعبية خالصة، في أعقاب انفجار وقائع انتفاضة الشعب الفلسطيني، وتَكَشُّف الصورة البشعة للقمع الصهيوني، المدعوم أمريكيًا وغربيًا، حيث مارس الأطفال المصريون، والشباب وسيدات البيوت، والرجال، مقاطعة فعّالة للسلع والمطاعم الأمريكية.. وقد استهدفت "اللجنة العامة للمقاطعة" مهمة ترشيد حركة المقاطعة، وبلورتها، واعتماد مجموعة من "القوائم" المدروسة، التي تضم جميع الشركات الصهيونية، وكل المتعاملين معها من شركات، وهيئات، وأفراد، وكذلك السلع الأمريكية، والغربية، الواجب مقاطعتها، كرسالة احتجاج، من جماهير شعب مصر، على الانحياز الأمريكي – الصهيوني الفج للعدوان الصهيوني.

وقد حققت حركة المقاطعة نجاحًا بارزًا، بإكراه احتكار "سينسبري" لتجارة التجزئة على الخروج من مصر، بعد تصفية أعماله فيها محققًا خسارة فادحة، إثر تعرضه لمقاطعة شاملة من المصريين، بعد ثبوت تبرع مالكيه بأموال لصندوق حركات "الاستيطان" الصهيوني، التي تكرس عملية سرقة الأرض الفلسطينية، كما أن العديد من الشركات الأمريكية، في مصر والمنطقة العربية، تعاني من آثار حركة المقاطعة معاناة شديدة، وبعضها يقاوم الانهيار تحت وطأتها.

وتصدر "اللجنة العامة لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية"، اللجنة العامة للمقاطعة"، اختصارًا، نشرة باسم "المقاطعة"، تتولى متابعة دقيقة لأنشطة حركة المقاطعة في القاهرة، والمحافظات، وأصدائها في العالم العربي، والخارج، وتتولى تفنيد حجج معارضي حركة المقاطعة، من المرتبطين بالمصالح الأمريكية،

والصهيونية، ومن الأجهزة والهيئات، التي اتخذت مواقفا عدائيًا واضحًا من جهود هذه الحركة، وأنشطتها، وكذلك تنظم "اللجنة العامة للمقاطعة"، ندوات علمية لشرح وجهات نظرها، وتشارك في حملات جماهيرية، لتوسيع نطاق عملها، كما تسهم في جهود مساندة الانتفاضة المختلفة، إضافة إلى مجال عملها المتخصص.

### ٣ – اللجنة الوطنية لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية لمواجهة الصهيونية:

تواصل هذه اللجنة تقاليد مجيدة لنضال أساتذة جامعات مصر، في دعم العمل الوطني، والإسهام في كافة أشكال العمل الفكري، والثقافي، المؤيد للحق العربي، والداعم للنضال الفلسطيني، والمناهض للإمبريالية والصهيونية، وهي تقاليد تمتد إلى عقد الثمانينيات، حين شارك أعضاء هيئات التدريس بجامعات مصر، مشاركة فعالة، في أنشطة دعم الثورة الفلسطينية، ومناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني، حيث عقدت مؤتمرات عديدة، لتحقيق هذه الغاية، وتم اشتراك أساتذة الجامعات المصرية في كافة أنشطة التضامن مع شعب فلسطين، وأصدروا، آنذاك، نشرة متخصصة تحت اسم "صامدون"، للتعبير عن مواقفهم في تطورات القضية الوطنية والصراع العربي – الصهيوني.

وقد أُعيد تنشيط هذا القطاع الحيوي من مثقفي مصر الوطنيين، عبر تأسيس هذه اللجنة، في شهر أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٠، للإسهام في تعبئة أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية، وتطوير مشاركتهم في دعم الانتفاضة، ومساندة الشعب الفلسطيني في معركته المصيرية، وتضع اللجنة برنامجًا للأنشطة الثقافية والإعلامية، يخدم هذه الغاية، وتصدر نشرة شهرية، باسم "دُرة" تتابع على صفحاتها وقائع الشعب الفلسطيني، وجهود دعم نضاله، وتمتاز هذه النشرة بتضمنها ترجمات مميزة لأعمال أكاديمية وفكرية لأساتذة وأكاديميين إسرائيليين، تفضح الممارسات العنصرية الصهيونية، وتكشف من الداخل زيف الشعارات التي ترفعها إسرائيل، وتعري همجيتها في مواجهة الشعب الفلسطيني.

٤ – اللجنة العربية لمقاومة التطبيع في المجال الزراعي والمائي:

تأسست في ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٦، واستهدفت – وفق مشروع ميثاقها – التحرك من أجل:

١ – مقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، في مجالي الزراعة والمياه.

٢ – التصدي للتبعية الزراعية للإمبريالية الأمريكية.

٣ – العمل على دعم، وتنسيق، وتكامل الموارد العربية الزراعية والغذائية.

وهي لجنة تعمل في إطار "صيغة قومية جبهوية، أنشئت على هامش "مؤتمر صنعاء لمقاومة التطبيع والاستسلام، ووقع على مشروع ميثاقها، وانضم إلى عضويتها، كل من:

- ممثلون عن القوى الوطنية المعادية للتطبيع في كل من: مصر، وسوريا، والعراق، وفلسطين، واليمن، وليبيا، والأردن والمغرب، ولبنان.
- الاتحاد العام للفلاحين، والتعاونيين الزراعيين العرب.
- عضويتها مفتوحة لكل القوى، والشخصيات المصرية، والعربية، المناهضة للتطبيع، في مجالي الزراعة والمياه، ويقوم التشكيل المصري في هذه اللجنة بدور "الأمانة الدائمة" لها، بحسب اتفاق مؤسسيها.

تصدر "اللجنة العربية لمقاومة التطبيع في المجال الزراعي والمائى" نشرة دورية باسم "الفلاح العربى"، وتقوم برصد وكشف عمليات التطبيع في المجال الزراعي، من جهة، وإبراز النضالات والتوجهات الوطنية، والقومية المناهضة للتطبيع في هذا المجال الحيوي، من جهة أخرى؛ كما تنظم ندوات لمقاومة التطبيع الزراعي والمائي. وقد شاركت في الجهد النظري في هذا المجال بكتاب: "مخاطر

التخريب الصهيوني في المياه والزراعة"، كما تنشر العديد من المقالات والدراسات المتخصصة بهذا الشأن وتحت الطبع من إعدادها كتاب "معركة المياه في الوطن العرب" شارك في تحريره عدد من الخبراء والمتخصصين، وتعد لتأسيس وإشهار "اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع الزراعي".

**٥ – الملتقى العربي لمواجهة الصهيونية:**

تأسس هذا الملتقى في مفتتح عام ٢٠٠١، كتجمع مصري/ عربي معادٍ للصهيونية، وجاء في خطاب تأسيسه أنه أنشئ بمبادرة من بعض النخب، والفعاليات السياسية، المنتمية إلى التيارات الفكرية الرئيسة في ساحة مصر العربية، التي التقت بغرض التدارس، وتبادل الرأي حول طبيعة المرحلة التي تمر بها الأمة العربية،، وقضيتها المركزية "فلسطين"، وسبل تمكين الشعب العربي من أخذ قضاياه بيده، وممارسة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، وضرورة الالتقاء على مواقف سياسية موحدة تجاه الصراع العربي الصهيوني، بما يجسد ثوابته، ويتناسب مع طبيعته وأهدافه.

وقد تمت هذه اللقاءات على أرضية استشراق المستقبل، في ضوء الانتصار الكبير والحاسم الذي أنجزته المقاومة العربية على الجبهة اللبنانية، الأمر الذي أعاد للخطاب العربي الثوري توازنه، وأكد مجددًا، قدرة الأمة على استخلاص حقوقها، وتحرير أرضها، من خلال المقاومة الشاملة والكفاح المسلح الذي أسقط الفارق في توازن القوى، في مواجهة توازن الرعب المتمثل في سلاح الجهاد، والاستعداد للشهادة.

ويصدر "الملتقى العربي لمواجهة الصهيونية" نشرة إعلامية ناطقة باسمه، تحت عنوان "الملتقى"، صدر عددها الأول في شهر فبراير / شباط ٢٠٠١.

٦ – اللجنة الشبابية للتضامن مع الشعب الفلسطيني:

تجمع شبابي، يضم أغلبية طلاب الجامعات المصرية، عقد مؤتمره يوم ٢٠٠١/٦/٧، ويصدر نشرة دورية باسم "أناديكم"، صدر العدد الأول منها في شهر يونيو / حزيران ٢٠٠١، حاملاً نص البيان التأسيسي، الذي جاء فيه:

"من دير ياسين إلى انتفاضة سبتمبر، ينزف الدم الفلسطيني الذي لم يرو العالم، بعد، ولكنه كان كافيًا لفضح وحشية الغرب المتحضر، وتخاذل الحكومات العربية، التي لم تكتف بقمع شعوبها، والتخلي عن فلسطين، وإنما مارست من خلال إعلامها، أقذر الحملات ضد النضال الفلسطيني، من خلال التعتيم عليه، أحيانًا، والهجوم ضده، بصراحة، ووصفه بالعنف أحيانًا أخري، والمتاجرة به في كل الأحوال.

وحدد "البيان التأسيسي للجنة الشبابية" مهامها في: "بذل أقصى الجهد من أجل رفع صوت المناضل الفلسطيني، الذي اجتمع الاستعمار العالمي والحكومات العربية على ضرورة إخماد صوته، وأن نفضح الأكاذيب والشائعات من قبيل أن "الفلسطيني باع أرضه، واكتفى بترديد أغاني العودة"! وأن نعمق الوعي التاريخي بأصل القضية الفلسطينية وتطورها الحقيقي، بعيدًا عن ترهات الإعلام، وأن تلفت الأنظار إلى معاناة الفلسطيني اللاجئ في البلاد العربية، والذي يتعلم فيها بالدولار والاسترليني، ويعاني في الحصول على فرصة عمل، ويحرم من ممارسة، أو شبهة ممارسة العمل العام، ويعيش مهددًا بإنهاء إقامته، في أي لحظة".

٧ – الجمعية المصرية لمناهضة الصيهونية:

تُعد من آخر الجهود في محاولات الجماعة الثقافية الوطنية تأطير حركتها، وتنظيم جهودها، في مواجهة تصاعد مخاطر المشروع الصهيوني، ومخططات اختراقه الوعي العربي والمصري. والهدف من تكوين هذه الجماعة ومحاولة

الحصول على إشهار رسمي لها، كجمعية من جمعيات المجتمع المدني، هو تولي التعبير عن قطاعات مناهضة الصهيونية في مصر، والعمل من أجل تحقيق مجموعة من الأغراض، أهمها "بلورة مشروع فكري لنهوض عربي، يكون قادرًا علـــى مواجهـــة المشـــروع الصهيوني العنصري، ودعم ونشر "ثقافة المقاومة" في الأمة.

وتتوخى الجماعة – حسب مقترح تأسيسها – مجموعة من الأساليب، من أجل التحرك باتجاه تحقيق هذه الأغراض، مثل "تنظيم الندوات، واللقاءات الثقافية وورش العمل، والدورات، والمؤتمرات، والمحاضرات، والحلقات النقاشية، والاستفتاءات، وطبع الكتب والمجلات، والنشرات غير الدورية، وعمل المسابقات الفكرية، والثقافية، والأدبية، والتاريخية، وإجراء البحوث العلمية والميدانية، وإنتاج المواد السمعية، والبصرية، وتوزيعها، وإنشاء مشروعات إنتاجية، لخدمة أغراض الجمعية وتمويل نشاطاتها.

وتستهدف الجمعية التنسيق مع الجهات الأخري، التي تعمل لتحقيق نفس الأغراض، والاشتراك في النشاطات المحلية، والعربية والدولية، والمتصلة بمقاومة المشروع الصهيوني. تضم قائمة أسماء مؤسسي "الجمعية المصرية لمناهضة الصهيونية" نخبة من كبار المثقفين والأكاديميين، والسياسيين المصريين.

**٨ – الحملة الشعبية المصرية لمقاومة العدوان الأمريكي على العراق:**

أنشئت مع تصاعد وتيرة التهديد الأمريكي – البريطاني بالعدوان على الشعب العراقي، وكان قد سبقها تكوين "اللجنة الشعبية المصرية لإغاثة أطفال العراق"، "اللجنة الشعبية المصرية لكسر الحصار على الشعب "العراقي"... واستهدفت هذه اللجان تجسيد التضامن الشعبي المصري مع أبناء شعب العراق الشقيق في محنة الحصار الطويل، وما ترتب عليه من نتائج مدمرة، وكذلك في مواجهة مقدمات الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق، وما ترتب عليه.

نظمت لجنة "إغاثة أطفال العراق"، العديد من قوافل الدعم الشعبي تضمنت كميات من الأدوية والمستلزمات العلاجية، وأطباء وأخصائيين مصاحبين، قاموا بعلاج العديد من الحالات المرضية المتفاقمة في ظل الحصار، كذلك نظمت "لجنة كسر الحصار" العديد من الرحلات الجماعية (ضمت سياسيين وفنانين وإعلاميين... إلخ) لإبراز إصرار الشعب المصري على تجاوز الحصار الذي ضربته "أمريكا" والغرب على شعب "العراق"، الأمر الذي أدى إلى تدهور أحواله المادية والصحية، بصورة ملحوظة.

وقد نظمت "الحملة الشعبية لمقاومة العدوان الأمريكي على العراق". مؤتمرها الأول بالقاهرة، في يومي ١٨، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٢، والذي جاء بمثابة تظاهرة تضامنية كبيرة، تمثلت فيها كل القوى السلامية والمعارضة للهيمنة الأمريكية والمناهضة للعدوان، في العالم أجمع، وفي العالم العربي وفي مصر.

وصدر عن هذا المؤتمر "إعلان القاهرة" الذي اعتمد كوثيقة من الوثائق الأساسية لحركات مناهضة العولمة الأمريكية في مختلف أركان المعمورة.

**٩ – تجمع المهندسين المصريين لنصرة فلسطين (والعراق):**

يعتبر "تجمع المهندسين المصريين لنصرة "فلسطين" (والعراق)، آخر اللجان الشعبية المصرية التي تشكلت للعمل وسط قطاع مهني متخصص، المهندسون، بهدف دعم نضال الشعب الفلسطيني، وأضيف له الشعب العراقي، بعد محنته الخيرة.

غرض هذا "التجمع"، الذي تكون في منتصف عام ٢٠٠٢م، حسب نص إعلان بيانه التأسيسي؛ أن يكون "وعاء وآلية منظمة لتعبئة جهود المهندسين المصريين" بهدف:

١ – توفير كافة وسائل الدعم الممكنة للشعب الفلسطيني في مواجهة الصلف الصهيوني والأمريكي.

٢ – تقديم الدعم الفني والاستشاري للشعب الفلسطيني من أجل إعادة بناء بنيته التحتية، ورفع كفاءة عمليات الإعمار، والحفاظ على التراث العمراني لفلسطين، بأقل إمكانات ممكنة، وباستخدام الخامات والمنتجات المحلية، في ظـل الظروف الحالية، تمهيدًا لإعادة إعمار فلسطين بعد استكمال التحرير إن شاء الله.

٣ – الاهتمام بالقضايا الفلسطينية التي لها بعض الأبعاد الهندسية، بهدف إعداد الدراسات اللازمة وتنوير المجتمع بشكل عام، والمجتمع الهندسي بشكل خاص بأبعادها المختلفة.

٤ – العمل على ضرب مصالح الكيان الصهيوني والصهيونية العالمية، بمقاطعة السلع والمعدات الهندسية التي تنتجها الشركات الصهيونية والأمريكية، والتي يمكن تغطيتها بالمنتجات البديلة، المصرية والعربية أو من واردات الدول الصديقة، ودفع المهندسين إلى مراعاة ذلك في التصميمات والمواصفات والعطاءات، وتشجيعهم على إبداع وابتكار منتجات مصرية بديلة تستفيد من الخامات المحلية.

٥ – التنسيق مع التجمعات الفلسطينية والعربية والإقليمية والعالمية في تحقيق الأهداف السابقة.

وقد شكل "تجمع المهندسين المصريين لنصرة فلسطين والعراق"، وبهدف تحقيق برنامجه السابق ثلاث لجان للعمل:

١ – لجنة الدعم الفني والاستشاري للشعب الفلسطيني.

٢ – لجنة مقاطعة السلع والمعدات الهندسية التي تنتجها الشركات الصهيونية والأمريكية.

٣ – لجنة الإعلام والاتصالات.

وكان آخر نشاط لـــ "تجمع المهندسين المصريين"، مؤتمر حاشد حضره عدد كبير من المهندسين، عقد يوم ٢٠٠٣/٤/١٨ تحت عنوان "أمة مقاومة" تدارس خلالها الحاضرون سبل دعم الشعبين الفلسطيني والعراقي، واتخذوا خطوات عملية في هذا السبيل.

(انظر بيان التأسيس لتجمع المهندسين المصريين لنصرة فلسطين).

وهناك لجان أخرى عديدة تعمل في مجالات مقاومة التطبيع، والتضامن الشعبي مع نضال الشعب الفلسيطني والمقاطعة الشعبية للبضائع الصهيونية والأمريكية، ومواجهة العولمة الرأسمالية والهيمنة الأمريكية تمثل مع ما ذكرناه من نماذج، الموقف الشعبي المصري الحميم في تعاطفه مع كفاح الأشقاء العرب وشعوب العالم أجمع ضد العدوان والعنصرية والاستغلال، وفي سبيل الحرية والاستقلال.

كما تأسست في منتصف عام ٢٠٠٢ هيئة للتنسيق بين أنشطة اللجان، ولترتيب وتوزيع المهام والمسئوليات بينها، تضم ممثلين لكل من هذه اللجان، وهي تجتمع دوريا لبحث خطط العمل المشترك.

**١٠ – مقاومة التطبيع وأنشطة المقاطعـــة ودعـــم الانتفاضـــة وشـــعب العـــراق في النقابات المهنية:**

لعبت النقابات المهنية المصرية، على امتداد تاريخها الطويل، دورًا رائدًا – إضافة إلى دورها الرئيسي في تطوير المهنة وتقنينها، وإزالة المعوقات من أمام تقدمها – كوعاء للتعبير عن المواقف الوطنية والديمقراطية لمنتسبيها، وتضاعف هذا الدور، مع ضعف دور الأحزاب السياسية في المجتمع،حتى نابت النقابات عنها أحيانًا، ولعبت أدوارها، في أحايين كثيرة.

وفي الحقبة المعاصرة للصراع، برز دور النقابات المهنية في دعم حماية التحركات الشعبية، مثل تأييد الانتفاضات الطلابية والعمالية، ودعم الدفاع عن المعتقلين السياسيين (نقابة المحامين)، ووفرت بعض هذه النقابات (الأطباء –

الصيادلة – المحامين.. إلخ) دعمًا ماديًا ومعنويًا كبيرًا للأنشطة الوطنية الشعبية. وفي هذا السياق يذكر دور النقابات المهنية في تنظيم قوافل الدعم الغذائي والطبي للانتفاضة ولشعب العراق، وكذلك دورها في مساندة حملات المقاطعة الشعبية، وتبني "قوائم المقاطعة" العامة، والتخصصة، مثل تلك التي أصدرتها "نقابة الصيادلة المصريين" لمقاطعة الأدوية التي تنتجها شركة "ليللي" الأمريكية بسبب دعمها لحركة الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة.

كذلك ساهمت نقابة الأطباء، مع غيرها من النقابات المهنية واللجان الشعبية في تأسيس "تحالف القوى الوطنية المصرية" في تنظيم المؤتمر الشعبي الحاشد باستاد القاهرة، يوم ٢٧ فبراير ٢٠٠٢، والعديد من المظاهرت المؤيدة لكفاح الجماهيرية العربية والرافضة للعدوان على شعوبنا.

****

## ٢ – في العالم العربي

على نفس وتيرة ما حدث في مصر، كانت استجابة الجماهير العربية في شتى أنحاء العالم العربي، للأحداث المتفجرة على الأراضي الفلسطينية، بعد الانتفاضة الثانية (سبتمبر عام ٢٠٠٠)

ويمكن رصد هذه الاستجابات الشعبية في العديد من البلدان العربية، بما يعكس نوعًا من "الوحدة الشعبية" العربية، أو وحدة "الهم العربي المشترك"، حيث تكاد هذه اللجان، بمهامها، وآليات عملها.. بل وحتى باستجابات السلطات في مواجهتها، في كافة البلدان العربية، دون استثناء.

وسنعرض فيما يلي أبرز الجمعيات والأنشطة في ثلاث مجموعات عربية أساسية:

( أ) المشرق العربي: (الأردن – لبنان – سوريا – فلسطين)

(ب) المغرب العربي: (المغرب – الجزائر – تونس – موريتانيا)

(ج) الخليج العربي: (دبي – البحرين – اليمن – الكويت – السعودية – عمان)

مع ملاحظة التالي:

(أ) لا يغطي هذا الرصد كل اللجان والهيئات محل البحث، وإنما قصد إلى إعطاء صورة "بانورامية" للأوضاع، تكفي لإدراك حجم وأبعاد النشاط المعني، والإلمام العام بحدوده وآفاقه.

(ب) لا يغطي هذا الرصد، أيضًا، كافة الدول العربية، إما لعدم وجود نشاط بارز في هذا السياق، أو لاقتصاره على جهات حكومية وحسب، أو لعدم توفر معلومات مؤكدة لدينا.

(ج) لا يدخل في مجال البحث متابعة الأنشطة الحكومية والرسمية، أو شبه الرسمية، وإنما ركز على جهود اللجان الشعبية والهيئات والتجمعات المستقلة.

## (أ) المشرق العربي: الأردن - لبنان - سوريا - فلسطين

### ١ - الأردن:

تصاعد النضال الشعبي ضد التطبيع الاقتصادي والثقافي مع العدو الصهيوني، خاصة بعد توقيع اتفاقية "وادي عربة" (عام ١٩٩٤)، وحسبما تشير دراسة حديثة، فلقد تنادى "أبناء الأردن، في المدن والقرى، وأبناء العشائر والقبائل، للتصدي للتطبيع، ومقاومة الاختراق الإسرائيلي"، حيث دعت الأحزاب والنقابات لتشكيل "المؤتمر الشعبي الأردني لحماية الوطن ومجابهة التطبيع"، وتشكلت لجنة عليا ولجنة تنفيذية لإدارة هذا الجهد الوطني، وتشكلت فروع للمؤتمر في المحافظات والتجمعات السكنية.

كذلك شكلت النقابات المهنية الأردنية عدة لجان فرعية في كل نقابة، كما تشكلت "لجنة مركزية للنقابات"، وشكلت هذه اللجنة بعض اللجان الفرعية في المحافظات، وشاركت النقابات المهنية الأردنية في عضوية "اللجنة الشعبية لمقاومة الإذعان والتطبيع".

وفي مجال الطلاب تكونت لجان عمل في عدد من الجامعات شكلت "فريق مقاومة التطبيع الطلابي"، كذلك أسهم القطاع النسائي الأردني في مقاومة التطبيع من خلال اللجنة النسائية، أو من خلال القطاعات النسائية الحزبية والنقابية.

وتصدر "اللجنة الوطنية الأردنية لحماية الوطن ومجابهة التطبيع" نشرة "المجابهة" كما تصدر "اللجنة النقابية الأردنية لمقاومةالتطبيع" نشرة "المقاومة"، أما "لجنة مقاومة التطبيع في نقابة المهندسين"، فتصدر نشرة "لا للتطبيع"، بينما تصدر الجماعات الطلابية المناهضة للتطبيع مع العدو الصهيوني نشرة "قاوم"، فيما تصدر "جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية" نشرة "المناهضة".

وتعدد الدراسة أبرز اللجان والهيئات المناهضة للتطبيع، على الساحة الأردنية، مثل:

١ – اللجنةالوطنية الأردنية لحماية الوطن ومجابهة التطبيع، تضم أحزاب المعارضة والنقابات المهنية، وعدد من الشخصيات الوطنية، ولها فروع في أكثر من مدينة.

٢ – اللجنة النقابية الأردنية لمقاومة التطبيع، وتضم أربع عشرة نقابة مهنية أردنية.

٣ – لجان النقابات المهنية الأردنية لمقاومة التطبيع، وتعمل حسب اختصاصها.

٤ – جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية، وتنشط في المجال الثقافي.

٥ – فريق العمل الطلابي "قاوم".

٦ – لجان المقاطعة ومقاومة التطبيع، في أحزاب المعارضة الأردنية.

٧ – اللجنة النسائية لمقاوة التطبيع، وتتبع "الاتحاد النسائي الأردنى".

وحسب نفس الدراسة، فإن هذه اللجان تلجأ إلى أساليب شبيهة بأساليب عمل اللجان الشعبية المصرية النظيرة: (الندوات – المؤتمرات – المظاهرات – النشاط الإعلامي والثقافي – المطبوعات (البوسترات والنشرات) – .. إلخ).

(انظر: المهندس "علي أبو سكر"، رئيس اللجنة النقابية الأردنية لمقاومة التطبيع، المقاطعة ومقاومة التطبيع في التجربة الأردنية، المؤتمر العربي الشعبي الأول للمقاطعة، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٣-٢٠٠٢/٥/١٤)

**٢- لبنان:**

كانت "لبنان" - دومًا - واحدة من أنشط الساحات العربية وأكثرها حيوية وإبداعًا في مجالات مقاومة الصهيونية والتطبيع، ونصرة الانتفاضة وكفاح الأمة العربية على كل المستويات، فضلاً عن المشاركة المباشرة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وإجباره على الهرب من أراضي الجنوب اللبناني المحررة.

وهناك العديد من اللجان الشعبية وهيئات مقاومة الصهيونية والتطبيع في "لبنان"، من أبرزها:

**(أ) المؤتمر الدائم لمناهضة الغزو الثقافي الصهيوني في لبنان:**

شارك حشد غفير من الشخصيات السياسية والثقافية والتربوية والنقابية في مؤتمر عقد بدار الصحافة اللبنانية يوم ١٩٩٤/١١/١١، اتفقوا على تأسيس "المؤتمر الدائم لمناهضة الغزو الثقافي الصهيوني"، وقد رفع هذا المؤتمر شعار "المناهضة الثقافية" باعتبارها الإطار الشامل لكافة أنواع المناهضة الشعبية للغزو الصهيوني بكافة أشكاله، وإعلان المقاطعة الثقافية والاقتصادية ومواجهة عمليات التطبيع في كافة المجالات، وقد ناشد "المؤتمر الدائم" كافة المثقفين "الذين يشاركوننا قناعاتنا على اختلاف اتجاهاتهم، إلى المشاركة في لجان المؤتمر الدائم، وذلك من أجل تحصين المجتمع وحماية مستقبل أبنائه، والعمل معًا على رفع شعار "المناهضة الثقافية والمقاطعة الاقتصادية" لكل ما هو صهيوني أو متصهين، والعمل مع القوى العربية الفاعلة لإقامة "جبهة ثقافية شعبية لمناهضة الصهيونية" حسب ما جاء في مقررات المؤتمر الدائم".. وطالب "بالتحضير لعقد مؤتمر ثقافي عربي شامل وعام يكون هو الأساس في نشر ثقافة المواجهة الشاملة، "حيث إن مقاومة

كافة عمليات التطبيع وإعلان استمرار المقاطعة الاقتصادية، هو السلاح الأقوى في المواجهة إلى أن تسترد الأمة عافيتها لتحقيق النصر الكامل والنهائي على الصهاينة".

ونشط "المؤتمر الدائم" في عقد الندوات والمشاركة في المسيرات والتظاهرات الجماهيرية، وإعداد الأبحاث والدراسات، وتنظيم المؤتمرات والمهرجانات الشعبية.

(انظر المؤتمر الدائم لمناهضة الغزو الثقافي الصهيوني في لبنان، وثائق المؤتمر، ١٩٩٦)

**(ب) الهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع:**

أسست هذه الهيئة في مارس ١٩٩٩، وحدد نظامها الأساسي وأهدافها، فيما يلي:

١ – مقاومة تطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني في مختلف ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والتربية والإعلام وغيرها، بغية المحافظة على هوية "لبنان" العربية ودوره الحضاري وإرادته الوطنية ومصالحه العليا.

٢ – التعاون مع الهيئات المماثلة في أهدافها، في البلدان العربية وسائر أنحاء العالم.

وأما وسائل تحقيق هذه الأهداف فقد حددها النظام الأساسي كما يلي:

١ – جمع الوثائق والنشرات والمطبوعات المتعلقة بقضية مقاومة التطبيع، ووضع المناهج والبرامج والسياسات التي تخدم أهداف الهيئة.

٢ – إقامة الندوات والمؤتمرات، وإعداد الدراسات وإجراء الإحصائيات ونشرها، وإجراء الاتصالات مع المراجع الرسمية والخاصة، واتخاذ المواقف العامة وإعلانها.

٣ – القيام بجميع النشاطات الآيلة إلى تنفيذ الأهداف الأساسية المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا النظام.

(انظر: اللواء ركن المتقاعد "ياسين سويد"، الأمين العام "للهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع" – لبنان، "هيئة مقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني: التجربة اللبنانية"، ورقة مقدمة إلى: المؤتمر الشعبي الأول للمقاطعة، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٣-٢٠٠٢/٥/١٤).

**(جـ) حملة مقاطعة داعمي إسرائيل – لبنان:**

بدأت هذه الحملة في شهر أبريل / نيسان ٢٠٠٢، كشكل "من أشكال النضال المدني، بجمع مجموعات مدنية، وتنظيمات سياسية، وناشطين في الحقول الثقافية والاجتماعية والسياسية والطلابية" وركزت نشاطها على قضية المقاطعة: "لأننا مقتنعون بأن المقاطعة هي أحد أشكال المقاومة المدنية الفعالة، وقد مارستها الشعوب منذ بدايات التاريخ، وفي مختلف أنحاء العالم، بما فيها البلدان العربية".

واستهدفت الحملة "نشر ثقافة المقاطعة وممارستها، وحث الفرد على تحمل مسئوليته لمواجهة ما يجري من مذابح وتهجير على أرض فلسطين، وأن يدرك مدى الأذى الذي يلحقه بالشعب الفلسطيني – دون أن يعلم – من جراء التهافت على استهلاك المنتجات التي تدعم الكيان الصهيوني".

واتجهت الحملة إلى تكوين مجموعات شبابية للاعتصام أمام (وداخل) المطاعم الأمريكية الداعمة لـ"إسرائيل" كـ "بيرجر كينج" و"ماكدونالدز" "وستاربكس"، وتوزيع المطبوعات التي تشرح خلفيات حركة المقاطعة، ورفع اللافتات، وحرق مجسمات المنتجات الأمريكية.. إلخ.

وقد نظمت الحملة مؤتمرًا ناجحًا للمقاطعة العربية شارك عدد كبير من لجان المقاطعة العربية ونشطائها، في أكتوبر عام ٢٠٠٢.

وتصدر الحملة نشرة "قاطعوا – ***(BoyCott)*** للتعبير عن وجهات نظرها وآرائها، وإضافة إلى آراء جمعيات المقاطعة العربية أيضًا.

(انظر: نشرة "قاطعوا – ***(BoyCott)*** تصدر عن حملات المقاطعة العربية، بإشراف (حملة مقاطعة داعمي إسرائيل – لبنان"، العدد صفر، نهاية عام ٢٠٠٢).

**(د) لجنة المتابعة لمكافحة الاختراق الصهيوني في لبنان:**

انبثقت هذه اللجنة عن المؤتمر الشعبي اللبناني، الذي عقد بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٤، وحضره "ممثلون عن مختلف القطاعات الشعبية من مختلف المناطق اللبنانية، بالإضافة إلى مندوبين عن عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني، بغية إعلاء الصوت رفضًا لوجود شركات صهيونية في لبنان تسللت إليه، تحت غطاء أكثر من طرف رسمي، رغم أنها مدرجة على لوائح لمقاطعة العربية".

وتنشط هذه اللجنة في تقصي عمليات "التطبيع الاقتصادي" وفضحها، وتعبئة الجهود في مواجهتها، وشاركت في قيادة حملات ناجحة لمقاطعة الشركات المساندة لـــ"إسرائيل" (مثل شركة الإستي لودر لمستحضرات التجميل وغيرها).

(انظر: عماد عكاوي، مذكرة "لجنة المتابعة لمكافحة الاختراق الصهيوني في لبنان" إلى المؤتمر الشعب العربي للمقاطعة، دمشق، ٢٥ – ٢٧ كانون الثاني، يناير ٢٠٠٣).

ويجدر ذكر أن عددًا كبيرًا آخر، من اللجان النقابية والحزبية اللبنانية، يسهم بجهد وافر في مجال المقاطعة ومـــواجهة التطبيع، ومساندة الانتفاضة الفلسطينية؛ لا يتسع المجال هنا لرصدها كلها.

**٣- سوريا**

حسب دراسة لشخصية من أبرز الشخصيات السورية التي نشطت في مجال "المقاطعة"، فإن الحديث عن جهود مثل هذه اللجان في سورية، لابد وأن يتطرق إلى "خصوصية التجربة السورية" في هذا المجال.

"فقد شكلت في سورية منذ بدء الانتفاضة الثانية لجانا مستقلة انبثقت عن الحركة الشعبية العفوية التي انطلقت مؤيدة لإخواننا الفلسطينيين، لمقاطعة المصالح والبضائع الأمريكية والشركات الداعمة للكيان الصهيوني، هذه اللجان ضمت العديد من الأشخاص المستقلين من مثقفين وطلاب ولجان نسائية، مفتوحة لمن يرغب بالانتماء إليها من سوريين أو فلسطينيين أو عرب مقيمين على الأرضي السورية، والشرط الوحيد لقبولهم هو وطنيتهم وإيمانهم بقضيتنا العادلة، وقد تشكلت منذ ذاك لجان متعددة أهمها "اللجنة الوطنية لمقاطعة البضائع والمصالح الأمريكية في سورية" ولجنة "المبادرة النسائية لدعم الانتفاضة" والتي قامت بنشاطات متعددة في مجال المقاطعة، والعديد من اللجان الطلابية، وقد بدأت هذه اللجان تتعاون وتنسق فيما بينهما منذ بدء الاجتياح الوحشي للأراضي الفلسطينية".

"لم تمنع السلطات هذه اللجان الشعبية من ممارسة نشاط محدود، كالاعتصام وتوزيع البيانات التي تدعو إلى مقاطعة المنتجات الأمريكية، لكنها في نفس الوقت لم تمنحها ترخيصًا رسميًا، مما يحد كثيرًا من نشاطها، إذ لا يسمح لها بإلقاء المحاضرات أو إقامة المهرجانات باسمها، كما لا يسمح لها بتلقي المعونات، لكونها جهة غير مرخص لها، ومن المعروف قيمة الدعم المادي لنشاط أي مجموعة من هذا النوع، من ناحية ثانية، فإنها لا تحظى بتعاون المنظمات العربية أو الدولية، سواء تلك التابعة لجامعة الدول العربية أو المنظمات الدولية، مما يجعلها تعتمد في معلوماتها على مصادرها الخاصة، وغالبًا غير الموثقة، وذلك يناسب خصوصية الحالة السورية اليوم، إذ أننا نمر في مرحلة انتقالية بين فترة كان أي نشاط مدني محظور فيها، وكان أي نشاط مجتمعي، يمر عبر قنوات النقابات والاتحادات شبه الرسمية، التي لم تكن تؤدي الدور المنوط بها لإصاباتها بأدواء الترهل والنفعية، وبين فترة قادمة يشر بها التحرك الشعبي الذي ساد شوارع سوريا مؤخرًا، وموقف السلطات التي لم تمنعه بل باركته في كثير من الأحيان، مما يعطي الأمل بتغيير نأمل أن يتيح المجال مستقبلاً لهذا التحرك الشعبي أن يتبلور بصيغة مؤسسات مجتمع مدني، تفتح للمجتمع السوري آفاق المساهمة بدور يتوق إليه في دعم القضايا المجتمعية والوطنية".

"وهكذا فقد اقتصر نشاطنا في سورية على الاعتصامات وتوزيع البيانات، والدعوة لتجمعات تجرى فيها محرقة رمزية للبضائع الأمريكية، كما أصدرت لجنة المقاطعة نشرة تعريفية بأهمية المقاطعة، وقامت بعض المجموعات من لجنة المبادرة النسائية بالطواف على المحلات التجارية لإقناعها بضرورة وجدوى المقاطعة، وجرى طبع الملصقات والصور الداعية إلى المقاطعة، وتوزيعها بشكل واسع، وتم طبع قوائم المنتجات الأمريكية الموجودة في السوق وتوزيعها على المواطنين من أجل مقاطعتها".

وتصدر "اللجنة الوطنية السورية للمقاطعة" نشر باسم "المقاطعة"، إضافة إلى العديد من البوسترات والملصقات والدراسات، وتمارس جهودًا واسعة في مجال العمل الشعبي في الشارع.

(انظر: د. دميّه الرحبي، حدود وبدائل المقاطعة، دراسة مقدمة إلى "المؤتمر الشعبي الأول للمقاطعة"، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٣-١٤/٥/٢٠٠٢).

**٤- فلسطين:**

أنشات القوي الوطنية والإسلامية الفلسطينية، بالتعاون مع العديد من المؤسسات الرسمية والأهلية لجانًا خاصة بمقاطعة البضائع الإسرائيلية، كان له أثر كبير على استهلاك هذه البضائع، وساهم في رفع معنويات الشارع الفلسطيني ومشاركته في فعاليات الانتفاضة، وهو أمر له أهمية نظرًا للتداخل القسري بين الاقتصادين "الإسرائيلي والفلسطيني".

وقد عقد مؤتمر شعبي لمقاطعة البضائع الإسرائيلية يوم ١٥/٤/٢٠٠١ شاركت فيه كل القوى الوطنية والإسلامية، وجميع المؤسسات الوطنية، ومؤسسات المجتمع المدني، وخرج المؤتمر بمجموعة من القرارات، أهمها:

١ – اعتبار يوم ١٥ (يوم النكبة)، يومًا للتخلص من كل أشكال الدعاية والإعلان للمنتجات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

٢ – تأكيد المضمون الشعبي والجماهيري لحملة مقاطعة البضائع الإسرائيلية التي لها بديل وطني، وخلق حالة من التعبئة الجماهيرية، ورأي عام فلسطيني تجاه مقاطعة البضائع الإسرائيلية، كجز من المعركة النضالية التي يخوضها شعبنا وتفعيل المشاركة الجماهيرية في تطوير وتصعيد الانتفاضة،حتى يتم تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والاستقلال والعودة.

٣ – المقاطعة المطلقة لمنتجات وسلع المستوطنات، واعتبار كل من يتعامل معها خارج على الإجماع الوطني والشعبي وعلى أجهزة السلطة المختلفة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم تسربها للسوق الفلسطينية، والعمل على استيعاب عمال المستوطنات، (من الفلسطينيين)، في المؤسسات المختلفة.

٤ – مقاطعة البضائع والسلـــع الإسرائيلية والأمريكية التي لها بديل وطني أو عربي أو أجنبي.

٥ – توحيد الجهود الشعبية والمؤسساتية، وتفعيل الطاقات الذاتية الكامنة لدى شعبنا الفلسطينى، لإنجاح حملة المقاطعة وإلحاق أكبر الخسائر بالعدو الصهيوني، الصمود في مواجهة سياسة الحصار والتجويع.

٦ – تشجيع المواطنين على التوجه للمنتج الوطني، الذي يجب أن يحوز على مستوي عالٍ من الجودة وتشجيع إنتاج بديل للمنتج الإسرائيلي عبر تشجيع الصناعات (الوطنية) وتوفير كل عوامل الدعم والمنافسة لها.

٧ – ترشيد الاستهلاك البيتي، والعام، والحد من المصروفات، والنمط الاستهلاكي غير المبرر، والتحول لاقتصاد طوارئ يخدم المعركة الوطنية، ويساهم في تعزيز الصمود والمواجهة.

٨ – خلق حالة اقتصادية جديدة للتحلل من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، والعمل على تأسيس اقتصاد فلسطيني مستقل.

٩ – تشجيع جمعيات حماية المستهلك، والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، والمؤسسات الشعبية والاتحادات النقابية والمهنية، ووضع كل الإمكانات أمامها لتأخذ دورها الحقيقي في المعركة.

١٠ – دعوة وزارة الأوقاف بالتعميم لخطباء المساجد، بالتنويه لأهمية الالتزام بمقاطعة البضائع الإسرائيلية وتشجيع المنتج الوطني.

١١ – التأكيد على أهمية التزام جميع فئات شعبنا الفلسطيني بمقاطعة البضائع والسلع الإسرائيلية، بدءًا من المسئولين والوزراء، وكافة المؤسسات الرسمية، وغير الحكومية، واعتمد المنتج الوطني في المناقصات المختلفة،حتى تشكل القدوة للمواطنين، ويشعرون بالمساواة بين جميع فئات الشعب الفلسطيني.

١٢ – المباشرة في تشكيل اللجان الشعبية، ولجان الأحياء، لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، بالتنسيق مع "لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية".

(انظر: كلمة الجبهة العربية الفلسطينية، في "المؤتمر الشعبي العربي للمقاطعة"، دمشق ٢٥-٢٧/٢/٢٠٠٣).

**(ب) السودان والمغرب العربي المغرب – تونس – الجزائر – موريتانيا:**

**١ – السودان**

أنشئت "الهيئة الشعبية السودانية لمقاطعة المنتجات الصهيو – أمريكية / شرفاء المقاطعة"، كهيئة شعبية تضم "فئات المجتمع المدني المختلفة، والنقابات العمالية والروابط والاتحادات والأحزاب والقوى الفكرية والسياسية" ووضعت هذه الهيئة مجموعة من الأهداف استهدفت إنجازها، هي:

١ – مقاطعة المنتجات الصهيو – أمريكية، والتي تدعم العدو.

٢ – توعية الجماهير بخطورة مد العدو بالمال، عبر شراء سلعه وبضائعه.

٣ – مقاومة العولمة الاقتصادية، للحفاظ على منتجاتنا المحلية، لخطورة المنافسة غير المتكافئة على الاقتصاد المحلي.

٤ – تفعيل أمر المقاطعة، وتجسيده، وإعطائه بعد الاستمرارية والديمومة.

٥ – تشجيع استهلاك السلع المحلية، أو التي لم يثبت دعمها للعدو.

٦ – تعميم أمر المقاطعة على جميع شرائح المجتمع، بصورة تعطيها تأثيرها الفاعل.

٧ – التنسيق مع الجهات المماثلة في الدول الإسلامية والعربية.

واعتمدت الهيئة، لتحقيق هذه الأهداف، مجموعة من الوسائل المتكاملة، منها: "السمنارات وورش العمل، والندوات، والمحاضرات، والتجمعات الجماهيرية، وإصدار النشرات ونشر الكتب، وتسيير المسيرات السلمية الرمزية، والاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة، والملصقات، والسعي لتوثيق العلاقات مع الجهات النظيرة إقليميًا وإسلاميًا ودوليًا، دعمًا للأهداف المشتركة .. إلخ".

وقد أنجزت الهيئة إنجازات ملحوظة في مجال مقاطعة البضائع الأمريكية، حيث لوحظ تدني مستويات استهلاك هذه المنتجات، وقد ساعد على نجاح حملات المقاطعة في السودان، "موقف النقابات الملتزم، ودعم رجال الدين، والجامعات والمؤسسات الفكرية والثقافة"

(انظر: د. إسماعيل محمد حنفي الحاج، "الهيئة الشعبية السودانية لمقاطعة المنتجات الصهيو – أمريكية" بحث مقدم إلى "المؤتمر الشعبي العربي للمقاطعة"، دمشق، ٢٥ – ٢٧ كانون الثاني (يناير ٢٠٠٣).

### ٢ – المغرب

يذكر الأستاذ "خالد السفياني"، الرئيس السابق لـــ "الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني" أن الساحة المغربية "من أغنى الساحات العربية بمحاولات التطبيع، وكذلك بأنها أيضًا من أغنى الساحات العربية في مجال مقاومة كل أشكال الاختراق ومقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وأيضًا في مجال الحرب المعلنة ضد البضائع والمنتجات والمؤسسات الأمريكية" حيث "اختير المغرب ليكون أحد بوابات التطبيع الأساسية في الوطن العربى" لأسباب متعددة منها:

- البعد الجغرافي عن المواجهة مع العدو الصهيوني.
- دور اللوبيات الصهيونية، وخاصة منها اليهود المغاربة، وتأثيرها في القرار الرسمي وعلاقتها بالقصر.
- قرب المغرب من أوروبا وتأثر بعض النخب بالفرنكفونية، وبالمقاربة الأوروبية لموضوع الصراع العربي الصهيوني.
- انخراط بعض القوى في الأممية الاشتركية، وتأثرها عوضًا عن تأثيرها فيها.
- وجود مستشارملكي نافذ، يهودي، مرتبط بالكيان الصهيوني.
- التحكم الاستعماري في الاقتصاد المغربي.
- مخطط ترك المغرب رهينة في يد القوي الاستعمارية، عن طريق بقاء قضية الصحراء المغربية بدون حل.
- استعمال بعض النخب العميلة أو المستسلمة أو المتواطئة أو الوصولية في الترويج للتطبيع أو التشكيك في جدوى المقاطعة أو البحث عن ذرائع، مثل المساعدة في الحلول السلمية، عن طريق المساهمة في فتح قنوات الحوار، أو استعمال منطق الصقور والحمائم والترويج لفكرة الحوار مع حزب العمل أو مع (اليسار الصهيونيين).

- استخدام الغرب للآليات التي أوجدها الاستعمار لتغلغله ولخدمة التغلغل الصهيوني مثل المؤتمر الشرق أوسطي والمؤتمر المتوسطي الذي انعقد في برشلونة .. والتي انخرطت فيها بعض النخب الغربية".

وكما تذكر دراسة "الأستاذ السفياني"، فإن "العمق القومي لدى المغاربة بشكل عام، وبمختلف تنظيماتهم ومشاربهم الوطنية والإسلامية، اليسارية واليمينية، الحزبية والنقابية والحقوقية والجمعوية، وانخراطهم شبه الجماعي في معركة مقاومة المشروع الصهيوني، وتفاعلهم مع النضال الفلسطيني، ومع انتفاضته ضد الاحتلال ومقاومته له، ومع صمود شعب العراق في مواجهة المشروع الاستعماري الجديد، كل ذلك جعل مهمة المطبعين والموالين لأمريكا أصعب مما كانوا يتصورون، وسهل مهمة الفاعلين السياسيين والنقابيين والحقوقيين وفعاليات المجتمع المدني، في مقاومة التطبيع ومواجهة المشروع الصهيوني، وفي تعميق القناعة لدى أبناء المغرب باعتبار أمريكا عدوًا حقيقيًا يتعين اتخاذ كل المبادرات المناهضة له، بما في ذلك مقاطعة بضائعها ومنتجاتها ومؤسساتها".

"وهكذا فقد نجحت مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني، في إبطال أغلب مبادرات التطبيع مع الكيان الصهيوني، سواء منه السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الفني أو الإعلامي، ولعبت "الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني"، دورًا محوريًا في قيادة المعركة الشرسة ضد التطبيع والمطبعين، وفي تنسيق عمل مختلف مكونات المجتمع المدني والسياسي والنقابي والحقوقي في هذا المجال، علمًا بأن مقاومة كل أشكال التطبيع كان جزءًا أساسيًا من مهام الجمعية طيلة الحقبة المشار إليها".

"ومن خلال هذه المقاومة انتهى الأمر إلى حصول قناعة جماعية باعتبار التطبيع، كل أشكال التطبيع، ومع أي كان من الصهاينة، خيانة وطنية وقومية ودينية وإنسانية".

وقد بذلت العناصر الوطنية والقومية والتقدمية المغربية جهودًا كبيرة لمواجهة محاولات التغلغل الصهيوني داخل المغرب، فأفشلت الجهود الصهيونية لاختراق المجتمع على كل المستويات (السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية"، ونجحت في مواجهة وتقليص النفوذ الصهيوني في العديد من المواقع الرئيسية في المغرب الشقيق.

(انظر: خالد السفياني، تقرير حول مقاومة التطبيع وتفعيل المقاطعة في الســـاحة المغربية" دراسة مقدمة إلى "المؤتمر الشعبي العربي للمقاطعة"، دمشق ٢٥ – ٢٧ يناير كانون الثاني ٢٠٠٣).

**٣ – الجزائر:**

تشير مداخلة لوفد "حركة مجتمع السلم الجزائرية" إلى أن التطبيع مع العدو الصهيوني لا يجد أرضية مواتية – على المستوي الشعبي الجزائري – وإنما في قطاع معين من النخبة من "التيار العلماني التغريبي الذي تمدرس(!) تحت أيادي "الأقدام السوداء" (المتعاونيين مع الاحتلال الفرنسي للجزائر"، وبقايا يهود المغرب العربى"، وترصد المداخلة محاولات إسرائيلية دؤوبة لاختراق المجتمع الجزائري، على المستويين الاقتصادي والسياسي، لكن هذه المحاولات تجد مقاومة عنيفة من الجماهير الشعبية والنخب الوطنية، وقد أنشأت هذه التيارات الوطنية "التنسيقية الوطنية لمناهضة المد الصهيوني والتطبيع" التي "عملت على تحريك المجتمع المدني للضغط على الحكومة لرفض كل محاولات التطبيع مع الكيان الصهيونى"، كذلك فإن "الجامعة الجزائرية" تعرف "نشاطًا" منقطع النظير لمساندة القضية (الفلسطينية)، عبر الندوات والتجمعات، كمال يلعب جهاز التليفاز دورًا في حشد الجماهير الجزائرية خلف المواقف الوطنية المعادية للاحتلال، وكذلك ينشط البرلمانيون الوطنيون في هذا الاتجاه، إن الشعب الجزائري – حسبما تؤكد المداخلة – يتفاعل مع المقاطعة الاقتصادية بعفوية مطلقة".

(انظر: مداخلة وفد "حركة مجتمع السلم الجزائرية" في "المؤتمر الشعبي العربي للمقاطعة"، دمشق، ٢٠٠٣/١/٢٥).

٤ – تونس:

يشير "السيد محمد بوشيحة"، الأمين العام "حزب الوحدة الشعبية" بتونس إلى الدور الذي تلعبه جريدة "الوحدة" في الدعوة لمواجهة التسلل الصهيوني، وللمقاطعة الشعبية للبضائع الأمريكية والصهيونية، كما أن "حزب الوحدة الشعبية"، أفرز "لجنة حزبية للتصدي للتطبيع مع الكيان الصهيوني"، ويرى الحزب ضرورة التركيز على مستوى "تربية الشباب والأجيال القادمة على المقاطعة الشعبية للبضائع الأمريكية والصهيونية، ومقاومة التطبيع".

(انظر: كلمة السيد/ محمد بوشيحه، الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية، تونس، في المؤتمر الشعبي العربي للمقاطعة، دمشق، ٢٥-٢٧ كانون الثاني، يناير ٢٠٠٣).

٥ – موريتانيا

بحسب دراسة للأستاذ "محمد جميل ولد منصور"، الأمين العام لـ "الرباط الوطني لمقاومة الاختراق الصهيوني والدفاع عن القدس"، فلقد اتخذ التطبيع في "موريتانيا"، المسار التالي:

" – في بداية التسعينيات وتحديدا بعد ١٩٩٣ انتشرت معلومات عن اتصالات موريتانية صهيونية خصوصًا في أروقة الأمم المتحدة وبوساطة أوروبية.

في عام ١٩٩٦ أعلن أول اتصال رسمي بين وزير خارجية موريتانية حينها، "محمد سالم ولد لكحل"، وزير الخارجية الصهيوني "شمعون بيريز".

- في ١٩٩٧ فتحت مكاتب رعاية المصالح بين "نواكشوط" و"تل أبيب".
- في ١٩٩٩ أُعلن عن تبادل السفارات بين النظام الموريتاني والكيان الصهيوني.

- زار وزراء خارجية موريتانيون عديدون: "محمد سالم ولد لكحل"، و"الشيخ العافية ولد محمد خونه"، "والداه ولد عبدي"، الكيان الصهيوني، خصوصًا في أثناء حملات القمع الشديدة للشعب الفلسطيني.
- استقبل النظام الموريتاني وفود صهيونية عديدة (طبية، اقتصادية، فنية، دبلوماسية) كان من آخرها (زيارة) "شمعون بيريز" ٢٠٠٢.
- دخلت بضاعات صهيونية السوق الموريتانية: منها التمور والطباشير وبعض الحلويات وأدوات الزينة.
- التعاون الأمني بين النظام والكيان الصهيوني بلغ شأوًا بعيدًا حسب المعلومات المتوافرة".
- ورغم ذلك، فإن الشعب الموريتاني، بكل مكوناته وقياداته، يعارض التطبيع:
- "يعارضه الطلاب ونظموا في ذلك المسيرات والتجمعات ولهم منظمة متخصصة هي "المبادرة الطلابية لمواجهة الاختراق الصهيونى".
- تعارضه الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني المختلفة ويكفي في هذا السياق أن نذكر أن حل أهم حزب معارض "اتحاد القوى الديمقراطية / عهد جديد"، كان على إثر حملته القوية ضد التطبيع.
- هناك هيئات كثيرة تقاوم التطبيع أهمها:

١ – الرباط الوطني لمقاومة الاختراق الصهيوني وللدفاع عن القدس.

٢ – الجبهة الديمقراطية للإنقاذ ومقاومة التطبيع.

٣ – المنتدى الوطني لدعم نضال الشعب الفلسطيني.

- يعارض العلماء وأئمة المساجد التطبيع وتوحد خطب الجمع في أحيان كثيرة، خصوصًا في العاصمة، حول الموضوع، وقد أصدر العلامة "محمد الحسن الددو" فتوى بتحريم العلاقات مع الكيان الصهيوني، وقع عليها كبار العلماء والأئمة من أمثال:- "بداه بن البصيري"، "محمد سالم ولد عدود"، "أباه ولد عبد الله".
- تعارض النقابات والصحافة المستقلة التطبيع مع الكيان الصهيوني".

انظر: محمد جميل ولد منصور الأمين العام لـــ "الرباط الوطني لمقاومة الاختراق الصهيوني وللدفاع عن القدس"، التطبيع في موريتانيا: التطبيع وآثاره ومقاومته"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الشعب العربي للمقاطعة، دمشق، ٢٥-٢٧ كانون الثاني (يناير ٢٠٠٣).

**(جـ) الخليج العربي (دبي – البحرين – الكويت – السعودية – عمان – اليمن)**

**المؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني في الخليج:**

على الرغم من اتساع نطاق النفوذ الأمريكي والغربي في بلــدان الخليج العربي، إلا أن الحركة الشعبية لدعم الكفاح الفلسطيني، ومقاومة التطبيع مع "الكيان الصهيوني" في الخليج، واسعة المدى، وحققت تواجدا ملحوظًا في مواجهة ظروف مناوئة كثيرة.

**وقد عُقد "المؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني" لدول الخليج ثلاث دورات متعاقبة، كان آخرها في مملكة البحرين"، يومي ٣٠-٣١ مايو ٢٠٠٢، تحت شعار "نحو آليات شعبية عملية لمقاومة التطبيع ودعم الانتفاضة"، وشاركت فيه وفودا كبيرة، مثلت جميع دول الخليج العربي والجزيرة العربية، إضافة إلى الدول العربية الأخرى، ومن ضمنها مصر.**

وقد انبثق عن المؤتمر لجنتين دائمتين:

أ – لجنة دعم الانتفاضة والصمود الفلسطيني.

ب – لجنة مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وصدرت عن المؤتمر توصيات هامة تضمنت اقتراحات في المجال الثقافي والإعلامي: (توعية المجتمع، وبالذات الأطفال والشباب، بثقافة المقاطعة ومقاومة التطبيع – التوجه للإعلام الأجنبي والقوى الإنسانية في العالم – رفض التدخل في المقررات الدراسية لتشويه الوعي بقضية الصراع العربي الإسرائيلي.. إلخ)، وفي المجال الاقتصادي (دعوة رجال الاقتصاد والصناع لإيجاد بدائل للمنتجات المقاطعة – رصد الشركات الداعمة للكيان الصهيوني – توسيع دائرة المقاطعة .. إلخ)، وفي مجال آليات عمل اللجان: (تأسيس موقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ونشرة إليكترونية، للمقاطعة – تأسيس العمل لضمان استمراره – توزيع أوجه النشاط قطريًا – عمل الدراسات العلمية في مجال المقاطعة ومقاومة التطبيع – التنسيق بين لجان المقاومة الخليجية والعربية لضمان التعبئة الجماهيرية .. إلخ)، وفيما يلي إطلالة على أبرز النشاطات المعادية للصهيونية والتطبيع في دول الخليج العربي:

**١ – الإمارات العربية المتحدة / دبي:**

نظمت "اللجنة الوطنية للمقاطعة"، بدولة الإمارات، مؤتمرًا كبيرًا للمقاطعة يومي ١٣، ١٤ مايو ٢٠٠٢، بمدينة دبي، شاركت فيه وفودًا عربية للمقاطعة ومقاومة التطبيع، وجامعة الدول العربية، ومؤسســات المجتمع المدني، وأشارت د. "عائشة النعيمي"، رئيس اللجنة الوطنية للمقاطعة، في افتتاح المؤتمر إلى أن الهدف من تنظيمه هو "بلورة مفهوم جديد للعمل المشترك، ووضع برنامج لمواجهة العدو الصهيوني في ظل المرحلة الدقيقة التي تمر بها أمتنا العربية والقضية الفلسطينية". ودعت إلى "تشكيل لجان مشتركة على مستوي الوطن العربي والعالم الإسلامي لتحديد القنوات التي يتم عبرها تهريب السلع الصهيونية تحت مسميات

مختلفة، وتوعية الشعوب العربية بخطورة هذه السلع، وإنشاء مركز معلومات لرصد ومتابعة هذه القضية، إضافة للبحث عن بدائل لهذه السلع من منتجات دول وشركات أخرى بعيدة عن الشبهات . (أخبار العرب، ١٤ مايو ٢٠٠٢)، كما تنشط في مجال مقاومة التطبيع ودعم الانتفاضة بالإمارات، "لجنة الإمارات الوطنية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني"، التي تنظم اللقاءات وأشكال التضامن مع الشعب الفلسطيني وقد نشرت، بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية (مركز العودة الفلسطيني – لندن) "وثيقة التمسك بحق العودة" للفلسطينيين المهجرين بدافع الإرهاب الصهيوني، يقسم فيها الفلسطيني المهجر "بالله العظيم، وعهدًا لدماء الشهداء"، ألا يتنازل عن حقه في العودة إلى بيته وقريته ومدينته، وألا يقبل أي تعويض، مهما كان، في مقابل حقه الإسلامي والعربي، الفردي والجماعي، القانوني والسياسي، التاريخي والإنساني، في العودة إلى فلسطين، كما يرفض التوطين أو الدمج أو إعادة التأهيل.. كبدائل عن الحق في العودة.. وألا يفوض أيا كان بالتنازل عن هذا الحق.

### اللجنة العربية الشعبية للمقاطعة

وكخطوة أولية على مسار تجميع الطاقات والجهود العربية الشعبية في مجالات مقاومة التطبيع ودعم الشعب الفلسطيني ومناهضة الصهيونية والعدوان الأمريكي والمقاطعة، تمخض الحوار بين جماعات مقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية في ثماني دول عربية هي: مصر وسوريا والأردن ولبنان والبحرين واليمن، والإمارات العربية وفلسطين، إضافة للمغتربين العرب في إنجلترا، عن تكوين "اللجنة الشعبية للمقاطعة"، كنواة لبلورة حركة شعبية عربية واحدة للمقاطعة، تنتظم القدرات الشعبية في كافة أرجاء الوطن العربي الساعية لتطوير قضية المقاطعة، وتعميق مفاهيمها وإنجازاتها، واختيرت القاهرة كمقر مؤقت لهذه اللجنة، والمهندس / أحمد بهاء الدين شعبان (مصر)، مقررًا مؤقتًا لها، لحين انعقاد المؤتمر العربي الشعبي العام للمقاطعة، في وقت لاحق.

وقد أوصى المؤتمر بإصدار "**ميثاق شرف عربي**" حول الالتزام الشامل بالمقاطعة، توقع عليه مكونات ومؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي، انطلاقًا من تقدير موضوعي لسلاح المقاطعة باعتباره أحد أهم صور مقاومة سياسة تطويع الإرادة العربية، إلى جانب أنها – المقاطعة – وسيلة هامة لتعبئة القدرات الشعبية الهائلة، واستعادة قوى الجماهير الفاعلة كعنصر رئيسي في ساحة "الصراع"، كما دعا المؤتمر إلى العمل على تأسيس مركز خاص للمعلومات والدراسات المتخصصة في قضية المقاطعة، وذلك لرصد كل أشكال التطبيع، والعمل على تزويد الهيئات والمنظمات والمواطنين بالمعلومات المتوافرة، وذلك لدراسة سبل توسيع نطاق المقاطعة، لكي تشمل قطاعات مؤثرة كالنفط والمصارف وأسواق المال؛ كما دعا المؤتمر إلى دعم الصناعات الوطنية والعربية والإسلامية، لتكون بديلاً عن المنتجات التي يتم مقاطعتها.

وأعلن المؤتمر اعتبار يوم الخامس عشر من مايو، كل عام (ذكرى اغتصاب فلسطين)، يومًا موحدًا للجان المقاطعة، على المستوى القومي.

(جريدة الأحرار، ٢٠/٥/٢٠٠٢).

**٣ – مملكة البحرين:**

تقود النشاط في مجال مواجهة التطبيع ومقاطعة البضائع الصهيونية والسلع الأمريكية في البحرين، "الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني"، التي تصدر البيانات، وتكتب المقالات، وتحيي المناسبات الفلسطينية، وتنظم المظاهرات والاعتصامات والحفلات التضامنية مع الانتفاضة.

وقد تأسست هذه الجمعية في أكتوبر – نوفمبر عام ٢٠٠٠، كجمعية أهلية بحرينية "تناضل للتوعية بالمبادئ القومية، ومقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني – هذه القاعدة المتقدمة للإمبريالية العالمية، التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، في الأرض العربية، والعمل على التوعية بمخاطر فك عزلة هذا الكيان العنصري، والحفاظ على الهوية العربية والتضامن العربي، في مواجهة دعاة تفكيك ثوابت

الأمة العربية، وكذلك الشركات المشتركة في رؤوس أموال معها والدعوة إلى مقاطعة بضائعها ومقاطعة المنتجات الصهيونية".

(انظر الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، "صوت البحرين من أجل فلسطين: الأرض والتاريخ" مايو ٢٠٠٢)

تصدر "الجمعية" نشرة باسم "مقاومة – مقاطعة" وقد بذلت الجمعية جهودًا محمودة في "تعبئة الشارع البحريني تجاه المقاطعة وأسهمت بدورٍ بارزٍ في العديد من الفعاليات والأنشطة الإعلامية والثقافية التي تدعم القضية الفلسطينية".

(انظر: محمود القصاب، أمين سر "الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيونيي"، والمؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني، في الخليج"، المنامة – مملكة البحرين ٣٠-٣١ مايو ٢٠٠٢).

وقد نظمت "جمعية البحرين لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني" مؤتمرًا شعبيًا، في مدينة المنامة، يومي ٣٠ – ٣١ مايو ٢٠٠٢، شارك فيه وفود عربية متعددة، تحت مسمى "المؤتمر الشعبي الخليجي الثالث لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني" سبق الإشارة إليه، اقترح فيه تكوين "المؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني بالخليج والجزيرة" كمؤسسة دائمة لتحقيق الأهداف التالية:

١ – الحث على إنشاء الهيئات الشعبية المناهضة للتطبيع في منطقة الخليج والجزيرة وتنسيق العمل فيها بينها.

٢ – إبراز الدور القومي والإسلامي لشعوب المنطقة إزاء قضية فلسطين، والتعاون مع كافة الهيئات المناهضة للكيان الصهيوني، في العالم.

٣ – رصد وفضح محاولات الاختراق الصهيوني للأنشطة الاقتصادية والثقافية والأمنية والاجتماعية وغيرها، العمل على التصدي لها، ضمن الأطر القانونية في منطقة الخليج.

٤ – مساندة كافة الجهود الرسمية والشعبية، لتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة، وتحقيق عودة اللاجئين إلى أراضيهم".

(انظر: مشروع اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني بالخليج والجزيرة"، الباب الثاني).

**٤ – الكويت:**

على الرغم من الظروف المعقدة التي واجهتها القوى الوطنية في الكويت، فـــي أعقاب وقائـــع عـــام ١٩٩١، إلا أنها بذلت جهودًا كبيـــرة لقد عُقدت دورة هامـــة لـــ "المؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني بالخليج والجزيرة"، في منتصف عام ٢٠٠١ شارك في أعماله أبرز جمعيات مقاومة الصهيونية والتطبيع في العالم العربي.

**٥ – اليمن:**

تكونت "اللجنة اليمنية لمقاومة الاستسلام والتطبيع مع العدو الصهيوني" لمواجهة الغزو الاقتصادي الصهيوني المتمثل في "إغراق الأسواق اليمينية بالمنتجات الصهيونية".

وقد عقد مؤتمرًا شعبيًا لمقاطعة البضائع الأمريكية والصهيونية"، يوم ٢٠٠٠/١١/٢٤ في مدينة صنعاء، شارك فيه رئيس مجلس النواب اليمني، وأمناء عموم الأحزاب والتنظيمات السياسية، نظمته "اللجنة اليمنية" التي أقرت برنامجها في اجتماع موسع عقدته يوم ١٩٩٥/٣/٥.

وقد بذلت اللجنة جهودًا كبيرة لمتابعة عمليات تهريب السلع الصهيونية إلى البلاد عبر الحدود المترامية الأطراف، وغير الخاضعة للرقابة، وتحركت على الأصعدة القانونية والسياسية والعملية لمحاصرة هذه الظاهرة الخطرة، كما تشكلت لجان طلابية لمقاطعة المنتجات والبضائع الصهيونية والأمريكية، وأصدرت هذه

اللجان نشرات خاصة بمتابعة عملها، كما بدأت اللجنة اتصالات باللجان العربية المناظرة، وتعاونت معها في أنشطة مشتركة عديدة.

لقد أثبتت حملات مقاطعة البضائع الصهيونية الأمريكية، في اليمن، أنها وسيلة عملية، وقابلة للتطوير، وصادفت قبولاً شعبيًا كبيرًا يمكنها من الاستمرار" وهي خطوة في دعم المنتج المحلي وتحسين نوعية المنتجات، كما أنها فرصة لتشجيع الاستثمارات العربية في الدول العربية، وتعمل على خلق صناعة وطنية وقومية وإسلامية، تربط البضائع وتداولها بمصالح الدول التي تقف مع الحق العربي".

(انظر المهندس حاتم علي هادي أبو حاتم، رئيس "اللجنة اليمنية لمقاومة الاستسلام والتطبيع مع العدو الصهيوني"، "التجربة اليمنية لمقاطعة المنتجات والبضائع الصهيونية والأمريكية"، ورقة مقدمة للمؤتمر الشعبي العربي للمقاطعة، دمشق، ٢٥-٢٧/١/٢٠٠٣).

## ثالثاً: آليات عمل هذه اللجان
## وأدوات حركتها وأهم مظاهر نشاطها

كما برز من استعراضنا، الموجز السابق، فلقد تعددت أساليب الحركة وآليات العمل لهذه اللجان، وقد اشترك أغلبها في السعي لتوصيل رسالته إلى الجمهور المستهدف عبر استخدام العديد من الوسائط، لعل من أبرزها:

**١ – المؤتمرات السياسية:**

وهي تجمعات حاشدة لمؤسسي وأنصار هذه اللجان والهيئات، تتضمن هذه المؤتمرات، على الأرجح كلمات سياسية لشخصيات عامة ذات مصداقية بالنسبة للرأي العام، ولمؤسسي هذه الأشكال، وأحياناً يستضاف ممثلون للنضال الفلسطيني كمتحدثين في هذه المؤتمرات، والتي غالبًا ما تأخذ طابعًا تحريضيًا عامًا يفضح العدوان والمخططات الصهيونية والأمريكية، وكمثال لهذا النوع من النشاط المؤتمر الذي نظمته "الحملة الشعبية المصرية لمقاومة العدوان الأمريكي للعراق، تحت شعار: معًا ضد العولمة الأمريكية والحرب على العراق" يومي ١٨، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٢، بالقاهرة وقد شارك فيه ممثلون للحركات العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية، من العديد من البلاد الأجنبية (أمريكا – بريطانيا – فرنسا – ألمانيا – إيطاليا – روسيا... إلخ)، وممثلون للأقطار العربية إلى جانب المئات من المصريين ؛ وصدر عنه "إعلان القاهرة" ***"Cairo Decleration"***، الذي أصبح أحد وثائق "حركة مناهضة العولمة الرأسمالية، العالمية".

**٢ – الندوات والمحاضرات:**

تنظم لتدارس موضوعات بعينها، مثل: التطورات السياسية على الساحة الفلسطينية، وخطط التسوية المطروحة، ومحطات النضال الوطني الفلسطيني، ويعقبها في العادة – تعقيبات من المشاركين والحضور.

**٣ – النشرات والبيانات والملصقات والبوسترات:**

تصدر أغلب هذه التجمعات ملصقات وبوسترات للتوعية بقضاياها، وكذلك بيانات في المناسبات الهامة والضرورية للتعبير عن موقفها من الأحداث، كما يصدر عن أغلبها نشرات شبه دورية: تتضمن أخبارًا وتحليلات سياسية وتعليقات على الأحداث .. إلخ مثل نشرة "الصراع" لـــ "اللجنة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومناهضة إسرائيل"، و"المقاومة" التي تصدر عن اللجنة العربية لمساندة المقاومة الإسلامية في لبنان وفلسطين" و"المقاطعة" التي تصدرها "اللجنة العامة لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية"... إلخ ويصدر بعضها بعض الكتب والدراسات المتعلقة بمجال نشاطها.

**٤ – المعارض والعروض الفنية:**

ومن الأساليب المستخدمة في أنشطة هذه التجمعات المعارض الفنية التي تضم صورًا ورسومًا كاريكاتورية، تدور حول الأحداث والتطورات السياسية، وأيضًا الحفلات والعروض الفنية التي يشارك فيها شعراء وموسيقيون ومغنيون، يؤدون فقرات وطنية تساعد في الحشد المعنوي والفكري.

**٥ – قوافل الدعم:**

ومن أهم أشكال العمل لهذه التجمعات الشعبية قوافل دعم الشعب الفلسطيني والعراقي، التي تضمنت مواد غذائية تم جمعها من الأحياء الشعبية، في القاهرة والمحافظات، وأدوية ومستلزمات طبية، وأحيانًا ما صاحبها بعض الأطباء والمعالجين المطلوبين.

وقد تعددت هذه القوافل منذ اندلاع الانتفاضة، وبلغ بعضها نحو ستين سيارة نقل مصحوبة بما يزيد عن السبعمائة مواطن مصري، خرجت متجهة إلى رفح المصرية لتسليم محتوياتها إلى الأشقاء الفلسطينيين في رفح الفلسطينية، وكالعادة كانت أجهزة الأمن تحول دون إتمام هذه اللقاء، وتجبر القافلة على إنهاء عملها في مدينة العريش، دون أن تستكمل مسيرتها المفترضة.

كذلك، ومع تصاعد الآثار السلبية للحصار الأمريكي – الغربي على شعب العراق، اتجهت "اللجنة الشعبية المصرية لإغاثة أطفال العراق" إلى تنظيم قوافل الدعم التي تضمنت بالأساس مواد طبية وأطباء مصاحبين، توجهت إلى بغداد، في مبادرة عملية لكسر الحصار الظالم على الأشقاء العراقيين قبيل اندلاع الحرب.

**٦ – المسيرات والمظاهرات:**

ولعل هذا الأسلوب هو أبرز ما لجأت إليه هذه التجمعات الشعبية من نشاط، وأكثرها أهمية، لاحتكاكه المباشر بـــ "الشارع" واستحواذه على انتباه الرأي العام وأجهزة الإعلام، خاصة الأجنبية.

وعادة ما تتوجه المسيرات باتجاه السفارتين الأمريكية والإسرائيلية، ثم (الإنجليزية مؤخرًا مع تصاعد وتيرة العدوان على الشعب العراقي)، ومراكز الأمم المتحدة ومجلس الشعب، وغيرها من المواقع المعينة.

وتواجه أجهزة الأمن هذه المسيرات والتظاهرات – التي ترفع فيها الأعلام المصرية والفلسطينية والعراقية (وتحرق فيها – عادة – الأعلام الأمريكية والإسرائيلية)، وتردد فيها الهتافات المنددة بالعدوان والمؤيدة لنضال الشعبين ضد الاحتلال – بحصار مشدد، يخنقها ويمنع المواطنين (العادين) من الالتحام بها، ويحاصرها تأثيرها في أضيق نطاق.

ومنذ أن اندلعت الانتفاضة الباسلة، أصبح يوم الجمعة من كل أسبوع هو يوم مؤتمر سياسي وطني مستمر بين كل النشطاء السياسيين والاجتماعيين والمواطنين

(العادين)، يعقد في الجامع الأزهر، حيث تلقي الخطب وتردد الهتافات المعارضة للعدوان على الأشقاء العرب في فلسطين والعراق، والمطالبة بفتح باب الجهاد ضد المعتدين.

ومن أبرز التجمعات الشعبية – في هذا السياق – تلك التي دعا إليها ونظمها "تحالف القوى الوطنية" الذي يضم النقابات واللجان الشعبية وبعض الأحزاب السياسية، في استاد القاهرة يوم ٢٠٠٣/٢/٢٧، وقد احتشد تلبية لدعوة "التحالف" نحو ١٥٠ ألف مواطن في الاستاد (سعته القصوى) ومنع مئات الآلاف الآخرين من الزحف إلى القاهرة ليلة المؤتمر الوطني الحاشد.

ويذكر أن هذه اللجان والجمعيات والجماعات والهيئات، قد مارست هذه الأشكال من العمل، إما منفردة، أو مجتمعة، وخاصة بالنسبة للمظاهرات والمسيرات، التي اقتضى التجهيز لها والسعي لإنجاحها ائتلاف قوى معظم هذه المجموعات.. إذ من المؤكد أن أغلبها غير قادر وحده على تحمل عبء مثل هذا العمل الضخم.

**٧ – استخدام الإمكانات التي تتيحها الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت):**

استفادت هذه الحركات الشعبية إلى حد مقبول، من المميزات التي تتضمنها شبكة الإنترنت، في الإعلام والاتصال، حيث أدركت – منذ وقت مبكر أهمية وجود مواقع لها على الشبكة الدولية للمعلومات وسعت لإنجاز هذا الأمر.

فللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية موقع على الشبكة، "اللجنة المصرية العامة للمقاطعة" تملك موقعا آخر، وكذلك الأمر بالنسبة لـ "اللجنة المصرية لمناهضة العولمة الرأسمالية" (أجيج)، وكذلك فإن اللجان العربية، هي الأخرى أنجزت الكثير في هذا المضمار.

***

## رابعًا: الخبرات المتراكمة لعمل وأنشطة هذه اللجان والجماعات والهيئات الشعبية

لا شك أن هذه اللجان قد جمعت خبرات عمل متراكمة، طوال فترة عملها، المشحون بالنشاط، على امتداد ما يقرب من العامين والنصف الماضيين، ويمكن رصد أبرزها فيما يلي:

١ – ضرورة التوجه إلى الجمهور العادي، كمستهدف رئيسي، وليس فقط إلى عناصر النخبة السياسية الضيقة.. وقد استطاع بعض هذه اللجان وبالذات في مجال دعم الانتفاضة والمقاطعة، تحريك قطاعات شعبية أوسع بصورة نسبية..

٢ – في هذا السياق أيضًا، اكتشفت هذه التجمعات أهمية العمل خارج العاصمة التي احتكرت كل شيء: من الخدمات وحتى الأنشطة العامة. فقد كانت هناك جهود محمودة للعديد من محافظات مصر، قدمت مبادرات هامة لدعم الشعب الفلسطيني، وبالذات في الإسكندرية والدقهلية والعريش... وغيرها حيث كان لمواطني هذه المحافظات دورٌ بارزٌ في العمل المساند، ماديًا وأدبيًا.

٣ – كان من أبرز ما نجحت هذه التجمعات الشعبية في استخدامه الفتاوى الدينية لعلماء الأزهر ورموز الكنيسة الوطنية، وبالذات في مجال مقاطعة العدو وبضائعه، وكذلك في مجال رفض ومقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، ودعم نضال الشعبين الفلسطيني والعراقي؛ إذ انتبهت هذه الجماعات – مبكرًا لأهمية هذا العامل في التأثير على الوجدان الأخلاقي للشعب المصري

خاصة وللجماهير العربية، بشكل عام، واستخدمت فتاوى المفتي وبعض الرموز الدينية الإسلامية، والبابا رأس الكنيسة الأرثوذكسية المصرية، استخدامًا ناجحًا في تنشيط عمليات المقاطعة ومقاومة التطبيع .. ولدعم الصمود في مواجهة العدوان.

٤ – وكذلك كان لتنوع أساليب العمل: المؤتمرات والمحاضرات والندوات والبيانات والمسيرات والمظاهرات والاعتصامات .. إلخ، دور كبير في توصيل "الرسالة الإعلامية" لهذه التجمعات الشعبية المتنوعة. وجاء هذا التنويع لكي يغطي حاجات ومتطلبات قطاعات متباينة من الرأي العام المهموم بقضايا النضال الوطني، سواء من حيث مستوى الوعي والاهتمام أو السن أو الظروف السياسية والاجتماعية.

٥ – ونجحت هذه التجمعات الشعبية في اختيار أهمية فكرة التجميع الوطني في ظروف الأزمة العامة، فأغلبها ذات بنية جبهوية جمعت العديد من الاتجاهات الوطنية في إطار واحد، وأدارت الصراعات بين هذه الاتجاهات – رغم بعض الأخطاء – بصورة مقبولة، ساعدتها على قطع شوط ملحوظ في مسيرتها.

٦ – وكان من أبرز خبرات هذه التجمعات الشعبية، وأنجحها، هو استيعابها لدور "الصورة" في تشكيل الرأي العام وتوجيهه وحثه على المشاركة وتحديد مواقفه.

فلقد استهدفت هذه التجمعات، ونجحت إلى حد كبير في ذلك، في حث كاميرات القنوات الفضائية والمحلية، ووكالات الأنباء، ومحرري الصحف والمجلات على حضور أنشطتها، لتغطيتها إعلاميًا، وحظت قوافل الدعم، والمسيرات، ومظاهرات الشوارع، بتغطية كبيرة على كل الأصعدة، بحيث أصبحت صورة هذه التجمعات المحاصرة بستار كثيف من قوى الأمن المركزي، المدججة بالدروع والأسلحة، صورة دائمة على شاشة الفضائيات العربية والأجنبية،

وقد حقق هذا الأمر نوعا من "الاختراق الإعلامي" عادل – بصورة من الصور – الحصار الأمني المفروض عليها .. غير أن التركيز على هذا الأمر، دفع بعض هذه التجمعات إلى اعتباره غاية في حد ذاته، مما تسبب في أخطاء ظاهرة في بعض الأحيان .

٧ – واستهدفت هذه التجمعات الشعبية أمرين متكاملين أيضًا: الأول: بناء شبكة من العلاقات العربية، بين اللجان والتجمعات الشبيهة، والآخر: بناء شبكة من العلاقات العالمية، مع قوى مناهضة العولمة الرأسمالية، وأنصار السلام والحرية في العالم أجمع.

ولعل أبرز الإنجازات في هذين المجالين هو تكوين "اللجنة العربية الشعبية" للمقاطعة التي أعلن عنها في مدينة دبي كإنجاز عربي لـــ "المؤتمر العربي الشعبي الأول للمقاطعة" يومي ١٣، ١٤ مايو عام ٢٠٠٢، كذلك إنشاء "الجماعة المصرية لمناهضة العولمة الرأسمالية (أجيج) التي تتولى الاتصال بالجماعات الشبيهة في العالم، وأيضًا عقد مؤتمر مناهضة العدوان على شعب العراق الذي نظمته "الحملة الشعبية المصرية لمقاومة العدوان الأمريكي ضد العراق"، في ١٨، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٢، والذي ترأسه الرئيس الجزائري الأسبق "أحمد بن بيللا"، وشارك فيه ممثلون لهذه الاتجاهات من أمريكا وأوروبا.

غير أن هذه الجهود غير كافية حتى الآن، وهي بحاجة لتعميق وتطوير و"مأسسة"حتى يمكن التوصل لأفضل مردود وطني من وراءها.

***

## خامسًا: نحو تقييم ختامي
## ومحاولة لاستخلاص أهم النتائج

قصدنا من الاستعراض السابق رسم خريطة أولية لواقع وبرامج وآليات عمل اللجان والهيئات الشعبية، المصرية العربية، النشطة في مجالات مقاومة الصهيونية، والتطبيع، وفي مجالات دعم الانتفاضة الفلسطينية، ومقاطعة البضائع والشركات الصهيونية والأمريكية والبريطانية، وكذلك في مجال مساندة الشعب العراقي في مواجهة ما يتعرض له من حصار وعدوان، ونهب منظم لخيراته وثرواته.

ويمكن القول، استنادًا على ما تقدم، أن قطاعًا واسعًا من النخب المسيسة والمثقفة، المصرية والعربية، وقطاعات واسعة نسبيًا من الجماهير، والشبابية (الطلابية) أساسًا، قد وجدت في هذه الآليات متنفسًا لطاقتها الكامنة، المكبوتة، ومجالا للتعبير عن رأيها، وتجسيد انتماءاتها، والإفصاح عن حماسها للعمل الوطني والعام، المناهض للعدوان الصهيوني – الأمريكي، على بلادنا ومصالحنا.

إن المظاهرات الحاشدة العديدة التي شهدتها عواصم مختلفة في العالم العربي، والتي رفعت فيها أعلام فلسطين والعراق، والتي كثيرًا ما كانت تحاط بسياجات مانعة ضخمة من قوى الأمن، وقوات مكافحة (الشغب!) و(الإرهاب!)، وأنشطة مقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية، والمسيرات والمؤتمرات التي شهدت إحراق الأعلام الأمريكية والصهيونية، وقوافل الدعم المادي والطبي للأشقاء الفلسطينيين والعراقيين.. وغيرها من مظاهر النشاط الذي قادته الهيئات واللجان الشعبية المصرية والعربية، عكست بوضوح حجم الوعي المتراكم لدى الناس، والحاجة الماسة المطلوبة لتأصيل أنشطة الجماهير الوطنية، والاستفادة من

زخم الحركة الشعبية في دعم المواقف الوطنية، وفي ترسيخ أركان "الجبهة الداخلية"، في وقت تتصاعد في التحديات من كل جانب، وتهب العواصف – على الوطن – من كل اتجاه.

إن التغيير من أجل بناء مجتمع ديمقراطي حقيقي، يستطيع أن يستوعب المتغيرات الهائلة في العالم المحيط، والتي تتواتر بإيقاع شديد السرعة والتصعيد، يستوجب بناء آليات جديدة ذات كفاءة للتمثيل والتعبير والتداول والمشاركة، وإقرار قواعد الشفافية والمحاسبة، واحترام حقوق المواطن باعتباره إنسانًا – في المقام الأول – إذ أن هذا الأمر هو المدخل الوحيد لمواجهة ما يحيط بنا من مخاطر، والجماهير الشعبية، المصرية والعربية، قادرة على التصدي لمخططات الهيمنة والتسلط الأجنبية، شرط أن تشعر حقًا أنها تدافع عن وجودها وحقوقها، وأن لها مصلحة فعلية في الدفاع عن الوطن وهزيمة أعدائه.

وهذا هو درس اليوم، وكل يوم .. وهو درس اللجان والهيئات الشعبية في مصر والعالم العربي، والذي طرحنا جانبًا من صورته، بإيجاز، فيما تقدم من صفحات.

# الفصل الثانى

## قضايا ومشكلات حركة مقاطعة السلع
## والشركات الإسرائيلية والأمريكية
## في مصر والوطن العربي

## المقاطعة: نحو تعريف عام

تمثل قضية "مقاطعة الشركات والسلع الصهيونية والأمريكية"، واحدة من أهم وأبرز القضايا التي طرحت نفسها بقوة في الأونة الأخيرة، بالتناظر مع تطور وقائع انتفاضة الشعب الفلسطيني التي تفجرت في سبتمبر (أيلول) من عام (٢٠٠٠) والتداعيات التي ترتبت عليها، ومع السعي الحثيث للجماهير الشعبية، المصرية والعربية، للبحث عن دور عملي، تساعد من خلاله أبناء الشعب الفلسطيني، وتشد من أزرهم، في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية الباطشة، والدعم الأمريكي المطلق للعدو الصهيوني، والتواطؤ الدولي المفضوح معهما، من جهة، وأيضًا في مواجهة العجز الرسمي العربي المهين من جهة أخرى.

والمقاطعة The Boycott حسب تعريف D. Solmon ، هي "الرفض"، أو التحريض على رفض التعامل التجاري أو الاجتماعي مع مجموعة معتدية، أو أفراد".

والمقاطعة الاقتصادية الدولية هي وسلية تلجأ إليها دولة، أو أكثر، (أو مواطنوها)، بقصد خلق متاعب اقتصادية لدولة معينة".

أما غرض هذه المقاطعة، أو هدفها، فهو حسب نفس المصدر: القيام بفعل سياسي، "يستهدف التأثير على ممارسات أو سياسات الدولة المعتدية، حيث تكون الأسلحة الاقتصادية هي "القوة الضاغطة"، في هذا المقام".

ويعتبر الباحث أن عملية المقاطعة تكون قد حققت قدرًا واضحًا من النجاح، بمقدار ما تحقق من الغايات الموضوعة من قبل منفذيها، ويري الباحث – كقاعدة "إن العقوبات الاقتصادية يجب أن تكون مؤثرة (أي تسبب أضرارًا) حتى تكون ناجحة"[١].

والمثير للالتفات أن الانتباه لخطورة وفاعلية "سلاح المقاطعة" لم يجذب فقط أنظار الشعوب، فطبقته بنجاح في حالات كثيرة، مثل مقاطعة النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وروديسيا، وإنما أيضًا استثار شهية الدول الاستعمارية ذاتها، فقد طبقت الولايات المتحدة سياسات المقاطعة ضد أكثر من خمس وثلاثين دولة، مثلما حدث في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق، وكوبا، والعراق، وليبيا، والسودان، وإيران، وغيرها من الدول (المتمردة) وفي دول عديدة من العالم أصبحت مقاطعة سلسلة المطاعم الأمريكية الشهيرة "ماكدونالدز"، أمرًا معتادًا كنوع من إعلان الرفض للهيمنة الأمريكية ونمط ثقافتها، وأسلوب حياتها، وقد قدم "جوزيه بوفيه" أحد الزعماء البارزين للحركة العالمية المناهضة للعولمة، وزعيم اتحاد الفلاحين الفيدراليين الفرنسيين – للمحاكمة، بتهمة قيادة تظاهرات شعبية عنيفة لمواجهة مطاعم "ماكدونالدز" في فرنسا، بل وحتى داخل الولايات المتحدة تنشط حركة المقاطعة للعديد من السلع ذاتها التي تقاطعها الجماهير العربية، لأسباب متباينة، منها إضرارها بالصحة العامة، وإضرارها بالبيئة، أو لاستخدامها "الهندسة الوراثية" في تخليق مكوناتها، أو للجوئها إلى "عمالة الأطفال" الرخيصة في عملية تصنيعها .. إلخ بل أن البضائع التي تنتجها شركات مقرها "المستعمرات الاستيطانية" في الأراضي الفلسطينية، قد أصبحت محلاً لمقاطعة شبكات توزيع وهيئات أمريكية وأوروبية عديدة، وتعج "شبكة الإنترنت" بالعديد من المعلومات حول هذه القضية، كذلك دعا العديد من العلماء الأكاديميين البارزين، في أوروبا وأمريكا إلى مقاطعة المحافل العلمية الصهيونية احتجاجًا على المسلك الإجرامي لحكومة "شارون" وجيشه.

ويعتبر الكثير من الخبراء أن "سلاح المقاطعة الاقتصادية" قد أصبح الآن واحدًا من أهم الأسلحة المتبقية في حوزة العرب، بعد أن فرط القائمون على شؤونهم في العديد منها بلا أدني داعٍ، ويري الكثيرون أن حُسن استخدام هذا السلاح يجعل من الممكن فرض احترام المصالح العربية على كل الأعداء، وإكراه أمريكا

والدولة العنصرية الصهيونية على وضع حد لعدوانهما الهمجي المستمر والمتصاعد على أبناء الشعب الفلسطيني، ويُمكّن العرب من إسماع صوتهم للأصدقاء والأعداء وأساسًا لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ولباقي الدول الداعمة لعدوانهما على شعوبنا، وهو أمر مقبول ومنطقي، خاصة إذا علمنا أن حجم الصادرات الأمريكية، إلى منطقتنا، قد بلغ العام قبل الماضي (عام ٢٠٠٠) رقمًا لا يمكن إهماله، مقداره ١٧٦ مليار دولا[٢]، ويقدر "ديديه لوكاس" مؤلف كتاب "حرب الاقتصاد والمعلومات" (بالاشتراك مع ألين تيفرو)، أن الوضع الراهن شديد الاحترام، بسبب العمليات الاقتصادية التنافسية، على الصعيدين الكيفي والكمي، حيث وصلت الصراعات، حسب تقديره، سواء بين الدول أو الشركات، إلى مدى غير مسبوق، جعل من الصعوبة البالغة، على الدول والشركات المتنافسة، بضراوة، احتمال نتائج "زعزعة" مراكزها الاقتصادية، ويشير إلى خطر ماحق يسميه "قوة الخصم الضعيف"[٣]، التي تسبب أضرارًا فادحة، ربما من جراء الاستهانة بها، في المقام الأول.

**مشروعية استخدام "سلاح المقاطعة":**

وممارسة هذه القضية "قضية المقاطعة"، لا تمثل بدعة مستحدثة، بل هي في واقع الأمر، استئناف لخبرة طويلة سابقة امتدت لقرابة الأربعين عامًا، أحكمت خلالها الدول العربية الحصار حول كيان العدو الصهيوني، والمتعاملين معه، بصورة كبيرة، وكبدته، حسب تقديرات المصادر الإسرائيلية ذاتها، ما يزيد عن تسعين مليار دولار[٤]، كما أنها تستند إلى تراث الخبرة الإنسانية الشاملة، في أشكال "المقاومة المدنية"، في العديد من دول العالم، التي شنت أنواعًا عديدة من "الحروب الاقتصادية" على خصومها وأعدائها، لعل أبرزها مقاطعة "هند غاندي" للمنتجات البريطانية والاعتماد على الإنتاج المحلي، والتي كانت مضرب المثل في النصف الأول من القرن الماضي.

ويقارن خبير القانون الدولي البريطاني، البروفيسور "مدليكوت" بين هذا النوع من "الحرب الاقتصادية" والحرب التقليدية، فيقول إن الحرب الاقتصادية هي عملية يمكن أن تقارن بعمليات الأسلحة المقاتلة الثلاث، في أن غرضها هو حرمان العدو من الوسائل المادية للمقاومة، ولكن خلافًا لعمليات القوات المسلحة، فإن نتائجها لا تتحقق بالهجوم المباشر على العدو فحسب، بل أيضًا بالضغط على الدول المحايدة التي يحصل منها العدو على تموينه وإمداده، ويحدد أن الفارق بين "الحرب الاقتصادية" و"الحرب" (التقليدية)، هي أن "الحرب الاقتصادية" لا توجه مباشرة إلى جسد العدو، ولكنها تهدف إلى القضاء على اقتصادياته، وانهيار معنوياته النفسية"[٥].

ثم أن تفعيل هذه الأداة النضالية، يرتكز أيضًا، على أرضية صلبة من بنود القانون الدولي المقرة، وهي تبيح وتتيح للشعوب التي تناضل ضد الاحتلال الأجنبي، ومن أجل الحرية والاستقلال، اللجوء إلى سلاح المقاطعة دفاعًا عن حقوقها المشروعة المستباحة، وحماية لمصالحها الوطنية المهددة، فالمادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة تمنح وتجيز استخدام "وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية الجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات، وقفًا جزئيًا أو كليًا، أو قطع العلاقات الدبلوماسية: "كسلاح من أجل محاصرة الدول والنظم الجائرة والمعتدية"[٦]، وقد تم تطبيق هذه البنود في حالات عديدة، لعل من أبرزها حالتي "نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا" السابق، و"العراق" في أعقاب عملية غزو الكويت في مطالع التسعينيات الماضية، وفي كلتي الحالتين ثبت يقينا أن هذا السلاح الفعال كان له أثره الكبير المدمر على اقتصاديات النظم المحاصرة، وكان أحد الأسباب المباشرة لانهيار النظام الأول، وللمعاناة الكبيرة التي يعيشها الشعب العراقي، في الحالة الثانية.

"المقاطعة" والخبرة الذاتية المصرية:

وبالنسبة لنا في مصر، وهو نموذج لما تم في العديد من الدول العربية، فإن اللجوء إلى سلاح "مقاطعة سلع العدو وشركاته"، لم يكن بدعة، أو اختراعًا جديدًا إنما هو في الواقع خبرة قديمة تم استدعاؤها لتلبية حاجة مشروعة احتاجت للرجوع إلى المخزون التاريخي النضالي للشعب.

فالواقع أن معركة المقاطعة في مصر قديمة، وهي من عمر معركة الاستقلال الوطني ذاته، فلكي تستقل فعلاً لابد أن تكون قادرًا على أن تحرر اقتصاديًا، ولو تحررًا نسبيًا، فليس مقبولاً ولا معقولاً، أن يكون كل منتج مصري، حتى البطاطس المقلية، والطماطم المعصورة، مستوردًا من الخارج، أو مصنعًا تحت علامة تجارية أجنبية، فالمهزلة الحقيقية تتضح حينما نفحص قوائم السلع والبضائع التي تغمر السوق المصرية والعربية.. إذ نكتشف أنه من النادر – فعلاً لا قولاً – اكتشاف منتج مصري مائة بالمائة.. وهذا سخف ما بعده سخف .. وإدانة حقيقة للرأسمالية المصرية التي مُنحت ما لم يمنح لأي طبقة أخري، ربما في أي مكان في العالم، من تدليل وامتيازات، ثم اكتفت باستيراد لحوم الطاووس وأكل الكلاب، ولم تبن صناعة إستراتيجية فعلية، ولم تحقق تنمية اجتماعية تُحسب لها. بل اكتفت بشعار "اكبش واهرب" وفي أحسن الأحوال باعت لنا "التورماي" ونزفت ثروة البلد القومية لكي تبني قصورها وفيلاتها في الساحل الشمالي، أو قراها المرفهة ونوادي الجولف التي لا يدخلها إلا العشرات بينما تخلت تمامًا عن كل مسئولياتها الوطنية.. ماعدا طبعًا الأناشيد الحماسية والكلام المنمق، الخالي من المضمون.. ولذلك لن نجد فيها "طلعت حرب" جديدًا الذي اعتبر أن مشروعه القومي هو "تحرير" الاقتصاد المصري من سيطرة "الخواجة" وبناء مؤسسات مصرية منافسة، وصناعة مصرية حقيقية وقوية، ولم يستسهل الأمر ويلجأ إلى "تدوير" فلوسه وفلوس المساهمين معه في مشروعات هزيلة وهزلية، غرضها

الأساسي هو تعظيم هامش الربح على حساب المبادئ والمكسب الخاص على حساب القضية.

فالتاريخ المصري المعاصر يسجل أن "سلاح المقاطعة" ارتبط بنمو النزعة الوطنية الاستقلالية للبلاد، ويذكر "إيريك دافيز"(٧)، أن "حزب الوفد" المصري، نظم- بعد نفي "سعد زغلول" - للمرة الثانية إلى جزيرة "سيشل"، في صيف عام ١٩٢١، مقاطعة اقتصادية للمنتجات البريطانية (التي كانت تحتل مصر احتلالاً عسكريًا مباشرًا، آنذاك)، وطالب المصريون بسحب ودائعهم من البنوك البريطانية وإيداعها في "بنك مصر" الذي كان قد تأسس في عام ١٩٢٠.

بل وجدنا الفن أيضًا - الفن الحقيقي أقصد - يتعاطف مع هذه المهمة الوطنية، فها هو "بيرم التونسي" فنان الشعب العظيم، الذي مَجَّدَ مقاطعة غاندي لإنجلترا:

الإنجليز دول أهل عزة — شربهم ويسكي ومزة
وانت تغلبهم - بعزة — سودة بنت أربع سنين

ينادي بمقاطعة البن حينما رفع مستوردوه سعره:

يا قهوجية كلكم — عن إذني أنا باقول لكم
قاطعوا اللعين من فضلكم — واطفوا الوابور واكفوا الكنك

وهو يعرف جيدًا أن حركة الجماهير في هذا الاتجاه قوية ومؤثرة فـ:

الشعب ياخواننا إذا قال — يعني الزلزال

فسلاح المقاطعة هنا هو فعل مقاومة شعبية مشروعة، وهو "أضعف الإيمان" في مواجهة المغتصب:

"واللي مانقدرش نصده — بالضفر والناب - نعضه

نعيش ونموت.. زي بعضه ولا التُجّار يحكمونا!
تُجّار سعرانه جواعه عملتنا في السوق بضاعة
من ساعة تترل لساعة في كل بورصة ومينا"

وحتى الذين يهددونا بأن سلاح المقاطعة يثير علينا الأعداء والخصوم يرد عليهم "بيرم"

حاتقول بيناتنا معاهدة وتسوق أمور المناهدة
نعود قوام للمجاهدة والبحر يصبح طحينة

إذن سلاح مقاطعة بضائع الأعداء ليس سلاحًا مستحدثًا، فالشعب المصري مارسه، وله خبرة عميقة به، ونحن نعرف جميعًا كيف قاطع العمال المصريون البسطاء "كامبات" الإنجليز المحتلين، وتخلوا طواعية عن مصدر رزقهم الأوحد بلا تردد حينما دعا الداعي وأذنت لحظة الاختيار، ونعرف كيف قاطع العمال العرب السفن الأمريكية أيام أزمة السفينة "كليوباترا" الشهيرة.

وحديثًا، فلقد بادرت الجماهير – بصورة تلقائية ومباشرة – بعد تفجر الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، إلى ممارسة عملية فورية لبرنامج واسع المدى للمقاطعة، شمل منتجات وشركات إسرائيلية وأمريكية وغربية (لدول متواطئة مع العدو الإسرائيلي)، واجتاحت البلاد موجة من "قوائم المقاطعة" الاجتهادية، ضمنها أصحابها كل ما تصوره من منتجات وشركات يمكن تطبيق "مبدأ المقاطعة" في مواجهتها، الأمر الذي خشي معه من حدوث البلبلة والاضطراب الناجمين عن عدم تدقيق هذه القوائم، وما قد ينتج من ارتباك شامل في المجتمع بسببه، وهو يضر بـ"قضية المقاطعة" في المقام الأول، وقد كان هذا الأمر أحد الحوافز الدافعة لتكوين "اللجنة المصرية لمقاطعة السلع الصهيونية والأمريكية"، التي تشكلت في التاسع والعشرين من شهر نوفمبر عام ٢٠٠٠، من العديد من لجان وجماعات

مواجهة الصهيونية ومقاومة الـ"تطبيع" مع العدو الصهيوني ودعم كفاح شعب فلسطينى، وانضم لعضويتها نخبة من السياسيين وعلماء الاقتصاد والإعلاميين والمتهمين بالشأن العام، وحيث وضعت على قمة جدول أعمالها الدعاية العلمية لسلاح المقاطعة، و"تنقية" و"تنقيح" قوائم المقاطعة المطروحة في مصر، والاجتهاد من أجل وضع مجموعة من "الضوابط" الموضوعية، تستهدف تفعيل هذا السلاح البتار حتى لا يفقد قيمته، ويتبدد من بين أيدينا، كما تبددت أسلحة كثيرة من قبل.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية عقدت "لجنة المقاطعة" العديد من الندوات الفكرية والمؤتمرات العلمية، وأصدرت خمسة أعداد من "نشرة المقاطعة" المتخصصة، وشارك أعضاؤها بقوة في الجدل الذي دار في وسائل الإعلام المحلية والعربية والعالمية بخصوص "قضية المقاطعة"، الأمر الذي ساعد، مع غيره من العوامل، على إبقاء هذه القضية مطروحة لم يخمد أوارها، رغم ما أصابها من تباطؤ لأسباب موضوعية سنتناولها لاحقًا.

وبعد مناقشات مستفيضة، شارك فيها عدد من الخبراء الاقتصاديين، ورجال السياسة والعمل العام، استقر الرأي على عدد من "الضوابط" فيما يخص السلع والشركات التي يتوجب مقاطعتها في المرحلة الأولى، على أن يُعاد النظر فيها كل فترة، وهذه "الضوابط" هي:

(أ ) تطبيق "مبدأ المقاطعة" الكلية"، الصارمة، التي لا استثناء فيها، على كافة الشركات والمنتجات الصهيونية، وعلى المتعاملين معها من الشخصيات والشركات، المصرية والعربية.

(ب) اختيار مجموعة من السلع والشركات، الأمريكية والغربية، كنقطة بداية، لتركيز الموقف الشعبي في مواجهتها، وكـ"رسالة رمزية" للولايات المتحدة وحلفاء إسرائيل، تفيد احتجاج وإدانة الجماهير الشعبية المصرية لسياساتهم في المنطقة، ولمسلكهم المفضوح في دعم العدوان الإسرائيلي على أبناء

الشعب الفلسطيني، ولتجاهلهم كل الاعتبارات الحقوقية والإنسانية المعترف بها، من أجل تكثيف قوة الضغط الشعبي، بالمقاطعة، على مواقع يمكن إبراز حجم الرفض الجماهيري لها، وإحداث نجاحات ملموسة في مواجهتها، تمهد للانتقال إلى مواقع جديدة.

(جـ ) التأكد من أن مقاطعة هذه السلع لا يضر بالاقتصاد المصري، وأن لها بدائل عديدة متوافرة بالسوق، وأن تكون البداية بمجموعة من السلع والمنتجات الاستهلاكية والترفيهية التي يسهل على كل بيت مصري الاستغناء عنها.

(د ) ألا تتضمن "القوائم" إلا الأسماء والشركات والمنتجات التي يتم التأكد، بكل السبل المتاحة، من انطباق شروط المقاطعة عليها.

(هـ ) تحديث قوائم المقاطعة" دوريًا، وإضافة ما يستجد من سلع وشركات لها.

(و ) دراسة الوضع، وإعادة تقييم نتائجه، بعد مرور عام على إنشاء اللجنة، وإعادة صياغة التوجهات الاستراتيجية لها على أساس الخبرة العلمية المكتسبة.

وقد وقع الاختيار على "القائمة الأولى للمقاطعة"، التي طبعت عدة طبعات بكميات هائلة، ووزعت في كل أنحاء البلاد، تطبيقًا لهذه القواعد.

**حركة المقاطعة: انتقادات وردود مضادة:**

لقد أضرت حركة المقاطعة – بالفعل – بمصالح فئات اجتماعية كانت تدر عليها أرباحًا طائلة، وهذه الفئات المتضررة، إضافة إلى العديد من الجهات، لم تتوان عن التشهير بحركة المقاطعة واتهامها بشتى التهم، وسنحاول هنا أن نعرض لأهمها وأبرز الردود الموضوعية عليها:

(١) أول التهم الموجهة إلى "حركة المقاطعة" أنها تضر بالعاملين المصريين في المشروعات التي تتخذ مواقف قاطعة في مواجهتها، وتزيد عن عدد العاطلين عن العمل في البلاد.

**ودعونا هنا نناقش هذا الأمر بقدر من الدقة:**

حسبما أعلنت المصادر الرسمية فإن نسبة البطالة في مصر هي ١٠%، إذن فالعاطلون عن العمل في مصر عددهم ٢,٥ مليون مواطن مصري، إذا افترضنا أن عدد القادرين على العمل في حدود ٢٥ مليونا، وفي الواقع نعرف جميعًا أن الرقم أكثر من هذا بكثير.. وتذكر دراسة حديثة للدكتور "نادر فرجاني" الخبير الاقتصادي المعروف، أن تعداد ١٩٩٦ يشير إلى أن عدد العاملين بجميع المؤسسات الأجنبية العاملة في مصر لا يتعدي ٢٤ ألف فرد. أي أقل من واحد في الألف من قوة العمل المصري، ومن عدد العاطلين الإجمالي في مصر أيضًا.. هذه الحقيقة ترد وحدها على الإدعاء بأن حركة المقاطعة ستزيد عن عدد العاطلين في البلاد بمقدار نصف مليون عامل وموظف كما نشرت جريدة الأهرام(٨).

ثم لماذا لا تلعب الحكومة دورًا وطنيًا - هو دورها في الأساس - لتقليل الأضرار الناجمة عن هذه المبادرة الإيجابية، بأن تفعل مثلما فعلت حكومة الوفد الأخيرة قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، والتي حكمت بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٢، حينما تم إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ بين الحكومة المصرية والاحتلال البريطاني، إذ تحملت الحكومة عبء تدبير أعمال بديلة لآلاف من العمال العائدين من المعسكرات البريطانية، بعد أن هاجروها تلبية لنداء "المقاطعة" الوطني، وإحساسًا بمسئوليتهم الوطنية!، وهو عبء في كل الأحوال - ضئيل، مقارنة بنبل الغاية، ونزاهة المقصد.. كما أنه لا يقارن مطلقًا بالأعداد الغفيرة التي بلغت مئات الآلاف من العاملين الذين طردوا إلى الشارع من خلال برنامج "الخصخصة"، ودون أن نسمع صوتًا واحدًا يتقدم للحديث عن مأساتهم!

(ب) أما ركيزة الهجوم الثانية على "حركة المقاطعة"، فهي تستند على إدعائين متناقضين.

فهي من جانب تزعم أن حركة المقاطعة ضئيلة الأثر في الاقتصاد الإسرائيلي والأمريكي، وهي "معدومة القيمة لا تهز شعرة من أمريكا"(٩) على حد تعبير "جلال محمود فهمي" مدير إدارة تطوير شركة "سينسيبيري" في الشرق الأوسط، وهي من جهة أخرى تصرخ بأنها ستهد الاقتصاد المصري وتهز استقرار البلاد!! والحقيقة أن الاقتصاد الذي ينهار تحت وطأة مقاطعة بعض المأكولات والمنظفات والبضائع هو اقتصاد غير محترم، ويستحق الانهيار فعلاً. والمدافعون عنه يجب أن يُساءلوا ويحاكموا باعتبارهم مخادعين للشعب .. الذي طالما وعدوه بأن الانفتاح الاقتصادي سياسة مدروسة ستبني الرخاء والنماء والتقدم والرفاهية.

والذين يدعون أن حركة المقاطعة لا قيمة لها. ولن تؤثر في الموقف الأمريكي واهمون وكاذبون، وادعوهم إلى قراءة فقرات من رسائل الصحفية "هدي توفيق"، من واشنطن.. تقول فيها "أما في الولايات المتحدة فإن الأجواء السائدة داخل الإدارة قد دقت ناقوس الخطر الذي أصبح يهدد المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وطبقًا لمصادر رسمية فإن الاجتماعات التي يعقدها "كلينتون" يوميًا مع مجلس الأمن القومي الأمريكي عكست صورة قاتمة ومخاوف بأن الانتفاضة الفلسطينية والحرب الإسرائيلية قد عرضت مصالح أمريكا للخطر اقتصاديًا وسياسيًا واستراتيجيًا وأمنيا.. إن هذا التقييم نتيجة مخاوف أمريكية من عودة "الوجه الأمريكي القبيح" إلى ساحة "الشرق الأوسط" بعد أن نعمت الولايات المتحدة الأمريكية بسنوات الصداقة والزعامة في المنطقة بعد حرب الخليج وبدء عملية السلام، وتشير "الفاينانشيال تايمز" البريطانية في مقال للصحفي "جيمس دزموند" تحت عنوان "المصريون يقاطعون الشركات متعددة الجنسيات" إلى أن الشركات الأمريكية والمتعددة الجنسيات في مصر، قد بدأت "تشعر بحرارة المقاطعة الشعبية التي نظمها غاضبون مما يعتبرونه تحيزًا أمريكيًا تجاه إسرائيل".

ثم أن حركة المقاطعة لم تعد حركة مصرية وحسب، لقد امتدت وسرت كالنار في الهشيم، في مختلف أنحاء العالم العربي: من المغرب حتى تونس، ومن

الجزائر إلى لبنان، ومن الأردن حتى فلسطين ودول الخليج، التي شهدت حركات للمقاطعة واسعة النطاق، فتشكلت في البحرين والكويت والإمارات والسعودية.. وغيرها لجان للمقاطعة بدأت – بدورها – في العمل.

وقد أثارت هذه الوضعية انتباه الأكاديمي "فواز جرجس"، أستاذ الدراسات الشرق أوسطية والشئون الدولية في كلية "سارة لوراس" (نيويورك)، فكتب تحت عنوان "أمريكا في حالة حصار داخل المجتمعات العربية"، عن تظاهرة كبيرة رآها بالقرب من أحد مطاعم "كنتاكي"، (الأمريكية)، على كورنيش بيروت، وكانت التظاهرة ترفع لافتات تدعو إلى "مقاطعة السلع الأمريكية" فيما قالت له فتاة شابة كانت توزع منشورات مناهضة للولايات المتحدة، "إن أمريكا ليست متفرجًا محايدًا أو وسيطًا نزيهًا": إن بصمات أصابعها موجودة في كل مكان من المذابح في المدن الفلسطينية".. ويعتبر البروفيسور "فواز"، أن "تلاشي" تعاطف العرب والمسلمين مع الأمريكيين، في أعقاب اعتداء سبتمبر الشهير "يُعد واحدًا من أبرز الخسائر الناجمة عن الغزو الإسرائيلي للضفة الغربية وما تبعه من موت ودمار"، ويقول إنه "إذا كان تحقيق النصر في الحرب ضد (الإرهاب، بحسب "دوجلاس فيث"، نائب وزير الدفاع للشئون السياسية"، يقتضي أن نساعد على تغيير الطريقة التي يفكر بها الناس"، فإن أمريكا قد خسرت بالفعل هذه الحرب ضد (الإرهاب)، فالعالم العربي يشتعل غضبًا على الولايات المتحدة، حامية إسرائيل، لأنها لم تلجم رئيس الوزراء الإسرائيلي "أرييل شارون"، ولأنها أعطته "ضوء أخضر" لتدمير السلطة الفلسطينية[١١].

بل وحتى على صعيد الخسائر المادية المباشرة فقد كانت الخسارة ملحوظة أيضًا، فلقد قدرت دوائر اقتصادية إن دعوات المقاطعة الشعبية للسلع الأمريكية في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر، فقط، قد ألحقت بالشركات الأمريكية خسائر قدرت بنحو ٢٠٠ مليون دولار[١٢] (مليار جنيه مصري)، في غضون ما يقرب من الشهر، منذ بدء الاجتياح الصهيوني للأراضي الفلسطينية، وهذا يعني أن استمرار الحملة، واتساع مداها أفقيًا ورأسيًا سيوجع الشركات الأمريكية وجعًا لا يمكن تجاهله أبدًا.

(جـ) واللافت للنظر مدى التدليس والتحليل في دعاوي أعداء "حركة المقاطعة"، حينما يدعون أنها تحرض على وتدعو إلى مقاطعة كل البضائع الأمريكية.. بل ووصل الاختلاق بالبعض إلى إدعاء أن "حركة المقاطعة" ستؤدي إلى إضعاف الجيوش العربية من خلال مقاطعة مصدر التكنولوجيا والسلاح والتدريب (الأمريكي طبعًا!)، "د. عبد المنعم سعيد"، مع أن القائمة الرسمية للجنة المقاطعة المصرية العامة للسلع والشركات الإسرائيلية والأمريكية لا تضم سوى ثمانية منتجات استهلاكية أمريكية شهيرة، أصبحت كلها – في العالم كله – رمزًا للهيمنة الأمريكية، واستحقت لعنة الملايين الذين خرجوا يهاجمونها، ليس في أوروبا ودول العالم فحسب، وإنما في عقر دارها ذاتها، فقد شهدت مدينة "سياتل" في أثناء اجتماع "منظمة التجارة العالمية" منذ نحو عام، هجوم المواطنين الأمريكيين على سلسلة مطاعم "ماكدونالدز"، باعتبارها رمزًا لدور أمريكا القبيح.. وتعرضت هذه المطاعم لهجوم الجموع في فرنسا مؤخرًا.. لذات السبب أيضًا.

إن موقف حركة المقاطعة من الشركات والسلع الإسرائيلية والأمريكية مشروع ومفهوم.. فهي تقاطع كل الشركات الإسرائيلية والمتعاملين معها بلا استثناء.. والمدافعون عن العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل الآن لا يستحقون عناء مناقشتهم.. أما موقف الحركة من السلع والشركات الأمريكية فهو موقف مدروس وواضح، وهدفه محدد ويتمثل في إرسال رسالة رمزية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأن جماهير الشعب مصر والعالم العربي تدين سياستها الممالئة للعدو الصهيوني، وترفض دعمها الفاجر لقتلة الأطفال في فلسطين، وأن هذه الجماهير سترد – بسلاحها المتاح – إذا ما كانت الأنظمة العربية غير قادرة على الرد.. وستعرف كيف تؤذي مصالح أمريكا إذا استمر انحيازها المطلق ضد مصالحنا ومصائرنا.

وتستطيع الأنظمة العربية، رفعًا لحرجها أمام الولايات المتحدة، أن تلجأ إلى حجة (ديمقراطية!) صحيحة، مفادها أن "حركة المقاطعة" هي محض عمل شعبي، لا تملك سلطانًا عليه، ولا تستطيع له دفعًا، مثلما لا تستطيع الولايات المتحدة ذاتها، أن تجبر مواطنًا أمريكيًا على ارتياد هذا المطعم أو ذاك أو استهلاك هذه السلعة أو تلك!.

والمؤكد أن الفعل الإيجابي المستند إلى قوة الحق، حتى لو كان في حدود الامتناع عن تناول وجبة طعام أو سيجارة من نوع محدد، سيفعل فعله، في عالم لا يعترف بغير القوة، والقوة فقط التي بها وحدها - كما تقول جريدة "هآرتس" الصهيونية: "حصل العرب على ما يريدونه من "إسرائيل"، فهي لم تكن لتنسحب من سيناء بعد ١٩٧٣، لولا تراجيديا حرب "يوم الغفران"، ولم تكن لتخرج من مدن الضفة وغزة من دون الانتفاضة، ولم تغادر لبنان لولا إهدار الدم بأيدي حزب الله"[١٤].

ثم أنه لا خشية من (هرب) رأس المال الأجنبي تحت مزاعم "الخوف من حركة المقاطعة"، فهو لم يأت من الأساس حتى يفكر في الهرب، إذ بحسب الباحثة "تيفين السعدني" لم تتعد الاستثمارات الأجنبية في مصر ما نسبته ١% فقط من جملة الاستثمارات في مصر، نزحت مقابلة عائدًا على الاستثمار بلغ ٢٢% (أي أكثر من ضعف مثيله في أوروبا (١٠%) وأعلى من مثيله في الدول النامية، وهي نسبة - في كل الأحوال - آخذة في الانخفاض بالرغم من كل ما قدم لها من إغراءات وإعفاءات يسيل لها اللعاب!!)[١٥].

**حركة المقاطعة: نحو (تقييم) موضوعي:**

وفي مجال تقدير واقع "حركة المقاطعة"، الراهن يمكن التأكيد على أنها استطاعت - في المرحلة الأولى من انطلاقتها - أن تحقق نجاحًا ملموسًا، حيث عايننا انخراط أعداد غفيرة من طلاب الجامعات وتلاميذ المدارس والرجال العاديين وسيدات البيوت فيها، واستطاع زخم "حركة المقاطعة" أن يضرب واحدة من أكبر الاحتكارات البريطانية في مجال "تجارة التجزئة" مجموعة "سينسبري"، التي خططت للسيطرة على السوق المصرية في غضون سنوات محدودة، وأجبر هذا الزخم الشركات التي كانت تتعامل مع "إسرائيل" أو تبيع بضائعها على إنكار التورط في هذه الجريمة والتملص من عارها، كما سبب خسائر ملحوظة، وبعضها فادح، للعديد من الشركات التي تضمنتها "قائمة المقاطعة".

لكن "زخم المقاطعة" الذي واكب الشهور الأولى من انطلاق الانتفاضة (أواخر عام ٢٠٠٠، وأوائل عام ٢٠٠١)، مثله مثل العديد من مظاهر التأييد المعلنة التي شهدها الشارع المصري والعربى، كأشكال التظاهر وغيرها، تراجع بعد فترة، وإن ظل ملحوظاً في العديد من الحالات، وهو أمر لا يعني بحال من الأحوال تحول الجماهير عن هذا السلاح العام من أسلحة المواجهة، لكنه يرجع إلى عدة أسباب موضوعية لعل من أهمها:

١- التراجع المقصود عن التركيز الإعلامي على أحداث الانتفاضة ووقائع الوحشية الإسرائيلية، مثلما كان الحال عليه في الشهور الأولى لتفجرها، استجابة لتوجيهات رسمية تقضي بتقليص حجم وعمق التغطية الإعلامية، وبالذات التليفزيونية، لما يحدث في الأرض المحتلة من جرائم إسرائيلية ومقاومة فلسطينية باسلة، (أشارت لها في حينها جريدة "القاهرة")، نظراً للنتائج "الخطرة" المترتبة على هذا التركيز، في نفوس المواطنين، وعلى عمليات "الشحن المعنوي" لقطاعات المجتمع، وبالذات الشباب (الطلاب).

٢- الموقف الرسمي المعلن الرافض لتفعيل "سلاح المقاطعة"، وتمثل هذا الموقف في العديد من الإجراءات، من أبرزها:

- التصريحات المستمرة من كبار المسئولين، والتي ترى في "المقاطعة" نوعاً من "العنتريات"!! التي لا قبل لبلادنا على تحمل نتائجها!.

- استقبال كبار المسئولين لرئيس مجلس إدارة شركة "سينسبري"، قبل إعلان تصفية أعمالها في السوق المصرية، ودعمه المعلن في مواجهة "حركة المقاطعة"!.

- الضغط على مفتي الديار المصرية، لإعلان التراجع عن فتواه، التي تحرم التعامل مع السلع والشركات "الصهيونية والأمريكية"، بعد أيام قليلة من إصدارها!.

- الدور السلبي الذي تلعبه آله الإعلام الرسمية، كالصحافة والتليفزيون (يستثنى من ذلك الدور الوطني المميز الذي يلعبه الإعلامي الوطني المرموق "حمدي قنديل"، وبرنامجه الناجح "رئيس التحرير")، فقد دأبت هذه الآلة على تشويه قضية "المقاطعة"، واتهامها بأنها تهدد الاستقرار، وتجر الخراب على البلاد، وتدمر الاقتصاد المحلي المنهك (ونشير في هذا السياق إلى الدور المشبوه الذي تلعبه "روز اليوسف" في الترويج لـ"التطبيع" والهجوم على كل أنشطة مقاومة الصهيونية، وفي مقدمتها "حركة المقاطعة").

- حملات الإعلان الهائلة التي أنفقتها الشركات التي تم مقاطعتها، ملايين الجنيهات، من أجل خداع المواطنين البسطاء، وإغرائهم لشراء منتجاتها.

٣- أسباب ذاتية تعود إلى:

- محدودية إمكانات "اللجنة العامة للمقاطعة"، البشرية والمادية، وهو ما يحد من قدرتها على توصيل رسالتها بصورة فاعلة إلى الجمهور المستهدف، ويؤثر على تحقيق غايتها المبتغاة.

- حالة التردي السياسي العام في البلاد، وعجز الآليات السياسية القائمة عن جذب قطاعات واسعة من المواطنين للعمل العام، الأمر الذي يؤثر سلبًا على قضية المقاطعة وحجم الجهد المكثف الذي تتطلبه.

- غياب التنظيمات المؤسسة، النقابية، والاتحادية، والشعبية، الداعمة، في ظل تجميد أنشطة أغلب النقابات والاتحادات المهنية والنوعية.

- الأزمة العامة للنخب السياسية والثقافية، وانهيار حالتها المعنوية، وإيثارها التقوقع والاستسلام لعملية التآكل الذاتي، بدلاً من الانخراط في عملية النضال اليومي الدؤوب من أجل مراكمة الشروط الموضوعية للتغيير.

- عدم وجود كادر نشط متفرغ يشرف على أنشطة "المقاطعة"، وارتباط العناصر النشطة في "حركة المقاطعة"، بالعديد من الأنشطة الوطنية الأخرى، الأمر الذي يحد من قدرتهم على التفعيل المطلوب لأعمال "الحركة".

- التفكيك المأساوي للعديد من البنى المؤسسية (الرسمية وشبه الرسمية) التي كانت تتخصص في مجالات مواجهة النشاط الصهيوني، وانعدام توفر الآليات المساعدة لجهود "المقاطعة" (مثل أجهزة جمع المعلومات عن الشركات والمؤسسات الصهيونية الاقتصادية في بلادنا والخارج، والمعلومات الدقيقة عن المشروعات الأجنبية العاملة في "إسرائيل" وغيرها من القضايا الشبيهة الهامة).

- الحقيقة المؤكدة، الممثلة في كون الدولة هي المتعامل الأكبر مع العدو الصهيوني، ونظرة واحدة إلى حال قطاع الزراعة والبترول والسياحة كافية للتدليل على ذلك!

إن علاج هذه الأسباب ضرورة أساسية لاستمرار فعالية "حركة المقاطعة"، خاصة في لحظات الهدوء التي تعقب عادة مراحل الفوران الحركي في الشارع.

**حركة المقاطعة والاجتياح الشاروني:**

تصاعدت الدعوة لمقاطعة السلع والبضائع الصهيونية والأمريكية مع الموجة الجديدة من الإجرام الإسرائيلي، وسلسلة مذابح التطهير العرقي المنظم التي شنتها قوات الاحتلال بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية في رام الله وجنين وغيرهما من المناطق الفلسطينية.

فبدءًا من مؤتمر القمة الذي عُقد في مدينة بيروت، ومؤتمر وزراء الخارجية العرب بالقاهرة، ومرورًا بخطب المساجد وبتوصيات مئات المؤتمرات الحاشدة التي عقدت في شتىّ بقاع العالم العربي، وكذلك بتحليل كافة التظاهرات الشعبية التي عمت أركان الوطن العربي، من المحيط إلى الخليج، احتجاجًا على البربرية الصهيونية، يظهر جليًا أن تفعيل سلاح "المقاطعة" و"آلياته"، أصبح بندًا مقررًا،

يحظى بإجماع كامل، رغم أن الجهات الرسمية العربية لم تتخذ إجراءات عملية، على الأرض، لتحويله من مجرد شعار إلى أمر واقع ملموس.

بل أن هذه الجهات قدمت تبريرات واهية للإحجام عن اتخاذ مواقف فعليه" في قضية المقاطعة، من نوع أنها تهز بالاستقرار الاقتصادي للبلاد، وتضر بالعاملين من المواطنين، وبالرأسمال المحلي .. إلخ، وتتبنت هذه المقولات أجهزة الإعلام الرسمية، حيث عجزت المؤسسات الحاكمة عن المجاهرة بهذا الموقف حتى لا تصطدم بموجة التأييد الشعبي العارم لفكرة المقاطعة، ولجأ البعض – كما هو حادث بالنسبة للحكومة المصرية – إلى التحايل على الإرادة الشعبية بالإعلان الرسمي عن "وقف كافة الاتصالات، غير الدبلوماسية"، مع العدو الإسرائيلي، دون اتخاذ أي إجراء عملي في هذا السياق، بل وصل الحد إلى إعلان شركة الطيران الوطنية أن ما جرى من إيقاف للرحلات مع دولة العدو الصهيوني، قد تم لأسباب اقتصادية (بسبب تضاؤل عدد المسافرين مع اشتعال موجة الغضب الشعبي على ممارسات جيش الاحتلال في الأراضي الفلسطينية)، ولم يأت نتيجة لأي توجهات سياسية؟!، وعلى أي الأحوال فقد تم العدول عن هذا الأمر؟!

لكن المؤكد أن الإجماع الجماهيري غير المسبوق، المُعبر عنه في مظاهرات الغضب الشعبي تجاه العدو الصهيوني الهمجي على أبناء الشعب الفلسطيني، فيما يخص قضية "المقاطعة" قد جعل منها – للمرة الأولى – قضية إجماع شعبي مطلق، يستجيب للحد الأدنى من الرغبة الجماهيرية العارمة في القيام بأي دور لمساندة أخوانهم الفلسطينيين الذين يتعرضون لحرب الإبادة الشارونية – الأمريكية، (المقاطعة هي الحل، في وجه الظلم ووجه الذل – هتاف جماهيري)، ومن هنا بدأت "حركة المقاطعة" في التنامي وأصبح شعار: "قاطعوهم" هو الشعار الأبرز في الشارع المصري والعربي، وينضاف لها يوميا زخما جماهيريا جديدا، من المحيط إلى الخليج، يوجب مجددا تطوير الآلية التنظيمية لهذه الحركة، بحيث تستوعب كل الطاقات الشعبية الفاعلة.

**ويمكن في هذا السياق طرح بعض الاقتراحات التي تسهم في الدفع بقضية المقاطعة، خطوات حاسمة إلى الأمام:**

**أولاً:** تفعيل الحركة الشعبية للمقاطعة بتكوين لجان شعبية للمقاطعة في الأحياء الشعبية والمدارس والمحافظات والقرى والنجوع والجامعات، هدفها توعية الجماهير بجدوى "سلاح المقاطعة"، وأهميته، ودوره، والإشراف على نشر قوائم المقاطعة والعمل على توصيلها لكل منزل، والعمل على تطبيقها بحماس.

**ثانيًا:** تكوين فرق المقاطعة من الشباب تقوم بتوزيع قوائم المقاطعة، والتجمع أمام المؤسسات والشركات والمطاعم الصهيونية والأمريكية، لتوعية المتعاملين معها بالقضية، ورفع شعارات المقاطعة الجماهيرية، لحصار هذه الشركات، دون اللجوء للعنف، حتى تجبرها على الرحيل.

**ثالثًا:** توسيع مشاركة كل الأطراف الفاعلة في مجال المقاطعة، أو الراغبة في الاشتراك في هذه المعركة بضمها إلى صفوف "اللجنة المصرية العامة لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية"، من أجل منحها قوة اندفاع جديدة، لكي تواكب الظروف والتطورات الراهنة.

**رابعًا:** حل مشكلة الاحتياجات المالية المتنامية للصرف على نشاطات المقاطعة من خلال المبادرات الشعبية، كأن تقوم كل لجنة فرعية أو محلية بتصوير القوائم وتوزيعها أو بالمساهمة في تكاليف ما تحتاجه من نشرات وملصقات.. إلخ.

**خامسًا:** حث النقابات المهنية والعمالية والطلابية والاتحادات والهيئات الاقتصادية والثقافية على القيام بدور أكثر فعالية في "قضية المقاطعة"، مثل امتناع عمال التحميل والتفريغ في الموانئ، عن تحميل وتفريغ السفن الإسرائيلية والأمريكية، ومطالبة رجال الأعمال والشركات التي تتعامل مع شركة "زيم" الإسرائيلية للنقل البحري، بمقاطعتها .. إلخ.

سادسًا: التنسيق مع اللجان الشبيهة في الدول العربية الأخرى، والدعوة في أقرب وقت لـ "المؤتمر العربي الأول لحركة مقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية" من أجل تدارس الأوضاع المحلية، وبحث خطط التعاون المشترك، وبحث الخبرات المتبادلة، وتطوير العمل على المستوي العربي في هذه القضية المصيرية.

إن الهدف الأساسي من هذه المقترحات وغيرها، هو السعي لـ "مأسسة" حركة المقاطعة، وتحويلها من "اجتهاد نخبوي" إلى حركة شعبية"، مستمرة ومتوهجة، حتى لا تخبو مرة أخرى بمجرد الهدوء النسبي للأحوال على الساحة الفلسطينية، مثلما حدث من قبل، أو تحت ظروف حملات التشويه والتهجمات المضادة.

ويبقى أن التناقض الموضوعي القائم بين المصالح المباشرة للطبقات الحاكمة، المرتبطة عضويًا بالولايات المتحدة وبالغرب الرأسمالي، والتي تعكس نفسها في المواقف المتحفظة أو المعادية لقضية "المقاطعة"، وبين المواقف "الشعبية"، "الراديكالية"، في هذا السياق، هو السبب الجوهري لمقاومتها تفعيل هذا السلاح، ليس في مصر وحدها، وإنما في جميع أنحاء العالم العربي، فقد اعتقل نشطاء حركة "المقاطعة" و"مقاومة" التطبيع مع العدو الصهيوني في دول عربية، وهدد أحد المسئولين في دولة أخرى باعتقال الداعين لمقاطعة سلع وشركات أمريكا و"إسرائيل"، وأشار تقرير عن "لجان مقاطعة إسرائيل في دولة ثالثة" إلى أن نشاط هيئات المقاطعة في هذا البلد العربي: "يكاد لا يتجاوز إعداد قوائم السلع المقاطعة إلا قليلاً، نظرًا إلى تناقض نشاطها مع الأجهزة المعنية في الحكومة، في كثير من الأحيان، لأسباب عدة يأتي في مقدمتها التزام الأجهزة الرسمية بالأنظمة والقوانين النافذة التي لا تتقيد بها الهيئات الشعبية"(٧).

وإذا كان هذا حال الوضع في تلك الدولة التي لا تربطها حدود مباشرة مع العدو الصهيوني، أو تكبلها اتفاقات إذعان رسمية مثل اتفاقات "كامب ديفيد" أو "وادي عربة"، فلابد أن تكون ظروف العمل الداعي لتفعيل "المقاطعة" في مصر أشد صعوبة وأكثر مشقة، وهو ما يدعو إلى المزيد من الجهد المنظم لتجميع كل الجهود الوطنية للتغلب على ما يواجهه من عقبات.

ومما يدعو إلى التفاؤل، في هذا السياق، انتشار الكثير من مظاهر العداء للصهيونية وتعمقها من جراء تصاعد العدوان الهمجي الإسرائيلي، وانضمام المزيد من القوى المهمة لجهود "المقاطعة" مؤخرًا، وازدياد مشاعر العداء للسياسات الأمريكية في أنحاء العالم العربي، وافتضاح المضمون المدمر لاتفاقات التسوية الأمريكية التي لم تجر علينا سوى الموت والخراب، واتساع نطاق التبني الشعبي لحركة "المقاطعة" وبعدما تكشفت أبعاد الدور الأمريكي لدعم إرهاب الدولة الصهيونية، وتبدي زيف الترويج لأوهام السلام مع العدو المصيري للوطن والأمة، وانكشاف الموقف الرسمي والعربي العاجز، والإدراك المتصاعد للجماهير، بأهمية دورها في المعركة، وبقية "سلاح المقاطعة"، باعتباره أحد أهم أسلحتها، الذي يمكنها من المشاركة الفاعلة في دعم شعب فلسطين، ومواجهة المؤامرة الصهيونية– الأمريكية.

ومن هنا نستطيع أن نفهم مغزى الشعار الشعبي:

**سلاحهم المقاومة .. وسلاحنا المقاطعة**

# الهوامش

(1) D.Solmon: The Arab Boycott of Israel , Article in international journal of Middle East Studies , April 1972, Vol.: 3. No. 2, Cambridge University, Provo, New York, p.99.

(٢) تقرير منظمة التجارة العالمية عن أحوال الأقتصاد في العالم، عام ٢٠٠٠.

(٣) من حديث لصحيفة "لــو فيجــارو" الفرنــسية، أجــراه جيــروم بيــسفارد، ٢٤/٧/٢٠٠١.

(٤) نوبرت جيسن، الإمكانات المتاحة أمام الفلــسطينيين، صــحيفة "دي فيلــت" الألمانية، ٢/٨/٢٠٠١، وانظر: تقرير "الاتجاهات الاقتصادية الاســتراتيجية لعام ٢٠٠٠"، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠١، تحرير: أحمد الــسيد النجار، ص ٢٠٧.

(٥) مذكورة في: فؤاد أحمد بسيسو "تأثير المقاطعة الاقتــصادية العربيــة علــى الاقتصاد الإسرائيلي"، منشورات دائرة الأبحاث والدراسات، البنك المركــزة الأردني، عمان، ١٩٧١، ص ١٢ – ١٣.

(٦) جوزيف مغيزل، المقاطعة والقانون الدولي، دراسات فلسطينية، رقــم (٢٨)، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، فبراير ١٩٦٨، ص:١٤.

(7) Eric Davis, challenging colonialism: bank misr and Egyptian Industralization, 1920- 1941. Prinston, Prinston University press. 1983, p. 116.

(٨) جريدة "الأهرام"، القاهرة ٢١/١٢/٢٠٠٠

(٩) مجلة "المجلة" لندن، العدد (١٠٨٥)، ٢٦/١١ – ٢/١٢/٢٠٠٠.

(١٠) جريدة الأهرام، القاهرة، ١٥/١٠/٢٠٠٠.

(١١) جريدة الحياة، لندن ٩/٥/٢٠٠٢.

(١٢) جريدة الحياة، لندن ٢٧/٤/٢٠٠٢.

(١٣) جريدة الأهرام، القاهرة ٦/١١/٢٠٠٠.

(١٤) جدعون ليفي، جريدة "هآرتس"، ٨/١٠/٢٠٠٠.

(١٥) راجع:

"وضعية الاستثمارت المباشرة في مصر" في كتاب "الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو"، تحرير: عبد الفتاح الجبالي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٢٢.

# الفصل الثالث

## حركة المقاطعة

## في تقاليد النضال الوطني (المدني) المصري

"ماذا يكون حالنا ولا كبريتة يمكننا صنعها، نُوقد بها نارنا، ولا إبرة لنخيط بها ملبسنا؛ ولا فابريقة ننسج بها غزلنا، ولا مركب أو سفينة نستحضر عليها ما يلزمنا من البلاد الأجنبية، .. فما بالنا عن كل ذلك لاهون، ولا نفكر فيما يجب علينا عمله، تمهيدًا لاستقلالنا ... إن كنا له حقيقة طالبين وفيه راغبون؟!"

طلعت حرب

جريدة "الجريدة" – ١٩٠٧/١٠/١

تستحضر "حركة مقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية" التي شهدت نموًا سريعًا، في مصر والمنطقة العربية، في الشهور الأخيرة، خبرات وتجارب حركات المقاومة المدنية الشعبية، التي عاصرتها بلادنا، وبلاد أجنبية أخرى، إذ على الرغم من أن "حركة المقاطعة" المعاصرة، قد انطلقت في فترة زمنية مواكبة لتفجر الانتفاضة الفلسطينية الثانية (سبتمبر ٢٠٠٠)، وما بعدها إلا أنها – في الواقع – كانت تستدعي مخزونًا كفاحيًا عميق الغور، مارسته الجماهير الشعبية في مصر، والهند في النصف الأول من هذا القرن، وبعدها في بلاد أجنبية عديدة، حتى في الولايات المتحدة ذاتها، وفي دول الغرب أيضًا باعتبارها – أي "حركة المقاطعة" – أداة من أدوات تفعيل المشاركة الشعبية، وأحد السبل المهمة لتحريك قطاعات جماهيرية واسعة، طال حرمانها من التفاعل الإيجابي مع الشأن العام، واستبعدت – على مدى عقود – من لعب أي دور في تقرير شئونها وتحديد مسار حياتها.

**حركة المقاطعة في تقاليد النضال الوطني (المدني) في مصر:**

**(أ ) تجربة ثورة ١٩١٩:**

انطلقت حركة المجتمع المصري، لنشدان الاستقلال وطرد المحتل البريطاني، وبناء الوطن المتحرر، منذ بدايات هذا القرن، بعد أن نفض عنه صدمة هزيمة الثورة العربية، ووقوع البلاد تحت سنابك جيوش "الإمبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس"، وبدأت البرجوازية المصرية الضعيفة الناشئة سعيها الدؤوب من أجل إيجاد موطأ قدم لها في السوق الوطنية، الذي هيمن عليه المنتج

الأجنبي المستورد، وسيطرت على حركته الجاليات الأجنبية التي توافدت جماعاتها، على مصر، من جميع أنحاء العالم. كانت صيحة "طلعت حرب" تعبيرًا عن هذا التطلع، الذي دعمته معركة الاستقلال السياسي التي تفجرت رحاها مع ثورة الشعب عام ١٩١٩، طلبًا للحرية والاستقلال، وزكى "سعد زغلول"– زعيم الثورة – هذا التوجه، وبالذات حينما استشعر قرب لحظة اعتقاله، إذ خاطب "الأمة" مؤكدًا على أن "ردها"، هو: "المقاومة السلمية، وعدم التضامن مع الإنجليز، ومقاطعة البنوك الإنجليزية"، وأصدر "حزب الوفد" بعد أن تم اعتقال "سعد زغلول" ورفاقه في ديسمبر عام ١٩٢١، بيانا موجها إلى "الأمة" يقول فيه إن: "على المصريين أن يسحبوا ودائعهم من المصارف الإنجليزية، ومن الواجب على جميع المصريين أن يُقبلوا على شراء أسهم "بنك مصر"، حتى يصل رأسماله إلى مبلغ يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية، وبذلك يتسنى له أن يساعد المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة" .. كان "بنك مصر" المؤسسة الوليدة التي أنشئت في حمى الدعوة لبناء القواعد الاقتصادية للاستقلال السياسي، قد بدأ عمله بتجميع المدخرات المصرية وتوجيهها لخلق ركائز اقتصادية (وطنية) .. وهي خطوة كبيرة، واجهها المستعمر بالرفض إلى الحد الذي دفع "اللورد اللنبي"، المندوب السامي البريطاني، إلى إصدار أوامره للقبض على الموقعين على "بيان مقاطعة البنوك الأجنبية" والداعي إلى سحب ودائع المصريين منها، لدعم خطوات البنك: "حمد الباسل، وويصا واصف، وعلى ماهر، وجورج خياط، وقس حنا، وعلوي الجزار، ومراد الشريف"، كما تم تعطيل كل الصحف التي قامت بنشر مضمونه.

غير أن هذا السلوك الاستفزازي لم يرهب أبناء الشعب المصري، إذ سرعان ما تم مقاطعة كل المنتجات البريطانية، وتشكلت "لجان طلابية وشعبية"، طافت بمختلف الأحياء، تدعو الأهالى لمقاطعة كل شركات المحتل البريطاني،

وتشجعهم على التعامل مع الشركات الوطنية .. وكذلك دعت هذه اللجان المواطنين إلى سحب ودائعهم من البنوك الأجنبية والإنجليزية، واستثمارها في بنك مصر ومشاريعه.

وصاحب هذا الموقف وعي وطني شامل بأهمية الحد من الاعتماد على القروض و"التسهيلات" الأجنبية، التي شبهها "يوسف نحاس" (١٨٧٩ – ١٩٢٠)، في تقريره عن مشروعه لإنشاء "بنك وطني مصري"، بـ"الطعم الذي يُلقى (لمصر) ليسهل اصطيادها، لأن أدمغتنا تنقصها خلية الحساب والاقتصاد نقصًا تامًا ... أننا نتلقف النقود من أي فج أتت، فنستعملها شر ما يكون، ولقد أصبحنا بعملنا هذا تابعين لأوروبا، التي وضعت أموالها عندنا بفوائد مُرضية لها، ورتبت لنفسها علينا هذا الحق المقرر لكل دائن في مراقبة ضمانة دينه، واتخذته وسيلة لإخضاعنا لها إخضاعا ينافي كرامتنا"، وربط الدكتور "النحاس" بين الاحتلال العسكري والديون الأجنبية:" في اليوم الذي لا تكون فيه أوروبا دائنة لنا، هل يكون للاحتلال من حجة يدلي بها لإطالة أمده؟!"

واعتبر أن "استيرادنا من الخارج كل ما يلزما هو السبب في فقرنا وظلام مستقبلنا!"

(د. عبد العظيم رمضان، نصف قرن من كفاح البرجوازية المصرية لإنشاء بنك مصر، مجلة "الكاتب"، القاهرة السنة (١١)، إبريل ١٩٧١، ص:١٧٩).

**(ب ) تجربة مقاطعة المعسكرات الإنجليزية:**

كذلك فعقب إعلان حكومة حزب الوفد، في ٨ أكتوبر ١٩٥١، إلغاء معاهدة ١٩٣٦ التي سبق توقيعها مع المحتل البريطاني، الأمر الذي كان يعني – من وجهة النظر الشعبية – اعتبار الجنود البريطانيين في موقع المغتصب المحتل لمنطقة القناة، يتوجب محاربتهم حتى يتم طردهم منها، وقد لبت الطبقات الشعبية دعوة

عدم التعاون مع الاحتلال، ومقاومته سلبيًا وإيجابيًا، بروح عالية، فامتنع عمال مستخدمو السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين ومهماتهم، وامتنع عمال الشحن والتفريغ، في ثغور القنال، عن تفريغ حمولة البواخر البريطانية، إلى الحد الذي جعل أكثر من سبع عشرة باخرة بريطانية، تهيم في القنال بجنودها وعتادها، لعجزها عن تفريغ حمولتها، بعد مقاطعة عمال الشحن المصريين لها، كما اضرب العمال المصريون، في المعسكرات البريطانية، عن العمل فيها، مضحين بأجورهم ومرتباتهم التي هي مورد أرزاقهم وأرزاق عائلتهم، كما يقول "عبد الرحمن الرافعي"، (مقدمات ثورة ٢٣ يوليو، مطبوعات ثورة يوليو، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٢، ص: ٤٠)، استجابة لنداء عدم التعاون مع المحتلين بعد إلغاء المعاهدة، ويسجل الرافعي أن عدد العمال المنسحبين "بلغ نيفا وستين ألف عامل، كانوا يشتغلون في المعسكرات البريطانية وورشها ومصانعها وإداراتها المختلفة" (المصدر نفسه)، وأن الحكومة – من جهتها – بادرت بمساعدة هؤلاء العمال على مواجهة ظروفهم الجديدة، وأسكنت الكثيرين منهم في المباني الحكومية – بعد أن غادروا مع أسرهم منطقة القنال – وأنزلت أفواجًا أخرى منهم في خيام نصبتها لهم في الساحات الشعبية، وهي ظروف شاقة للغاية" احتملها العمال وعائلتهم بالصبر والرضا"، (المصدر نفسه)، كما ألحقت الحكومة نحو ثمانين ألف عامل بمصالحها، لتغطية عدد العمال المنسحبين إضافة لمن أضير من العمال الذين كانوا يعملون مع مقاولين أو متعهدين لحساب القوات البريطانية .. وبلغ مقدار ما تحملته "خزانة الحكومة"، كما يذكر "الرافعي" في عام واحد، ستة ملايين جنيه، لأداء أجور العمال المنسحبين من المعسكرات البريطانية، (المصدر نفسه، ص: ٤١)، وينهي "الرافعي" عرضه لهذه الواقعة فيقول إن هذا "الإضراب الاجماعي" من العمال المصريين وانسحابهم من المعسكرات البريطانية، "كان له صدى بعيد الأثر في الداخل والخارج، فقد جاء دليلاً ساطعًا على استعداد الشعب للكفاح،

وعدم التعاون مع المستعمرين، وكان في الخارج على أن قاعدة القنال لم تعد بالمنعة التي كان يظنها الإنجليز، واستبان، أن مركزهم فيها سيصبح محفوفًا بالمخاطر وعديم الجدوى بين شعب معادٍ لهم، مستعد للتضحية السلبية والإيجابية، في سبيل محاربتهم" (المصدر نفسه، ص: ٤١).

**"حركة المقاطعة": من "التلقائية" إلى محاولة "الترشيد":**

وهكذا، فحينما اتلفت الجماهير حولها، في أعقاب تفجر الانتفاضة الشعبية الفلسطينية أواخر عام ٢٠٠٠، ثم بالذات خلال فترة الاجتياح الشاروني الأخير، لم تجد خطوة عملية حقيقية، لا من الدول الأجنبية، ولا من النظام الرسمي العربي، تتخذ لحماية أبناء الشعب الفلسطيني من عمليات الإبادة المنظمة، التي مورست بقدر كبير من الهمجية والوحشية، دون أن يرف للمجتمع الدولي جفن، أو تتحرك قوة لوقف العدوان... والأكثر من ذلك، فلقد استشعرت هذه الجماهير تحالفًا مفضوحًا بين "الولايات المتحدة" (والغرب عمومًا) مع الاحتلال الصهيوني وبربريته، من جهة، كما صدمها العجز العربي الرسمي، عن تقديم أدنى أشكال الحماية لشعب "فلسطين"، من جهة أخرى.. ومن هنا انفجرت في مظاهرات غاضبة عمت أنحاء مصر والعالم العربي، كما تصاعدت أشكال وتجمعات مقاومة "التطبيع" مع العدو الصهيوني، ولدعم الانتفاضة بالأدوية والمستلزمات الطبية والغذائية .. ثم بانتشار حركة واسعة تدعو لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية، وهي حركة بدأت تلقائية، ولكنها سرعان ما اكتسبت عمقًا واتساعًا غير متوقعين.

لقد رأت الجماهير، في حركة المقاطعة، وسيلة – ولو بسيطة – للتعبير عن تضامنها مع الأشقاء الفلسطينيين؛ وللاحتجاج على الظلم والإجحاف الواقع عليهم، وللاعتراض على السياسات الغربية والرسمية العربية، وسياسة الولايات المتحدة

بالأساس، المتواطئة مع العدوانية الإسرائيلية، وهي وسيلة حظت بمجموعة من المميزات، في وقت واحد.

**أولاً:** إنها وسيلة ممكنة، يستطيع كل مواطن أن يمارسها، وهي متوافرة على كل المستويات، وفي متناول كافة الفئات والطبقات والشرائح العُمرية.

**ثانيًا:** أنها وسيلة بسيطة، غير مكلفة، ولا تحمل لممارسها تهديدًا أو تكبده تكاليف فوق طاقته، ولا تضعه في مواجهة صدامية مع السلطة، أو أي جهة أخرى.

**ثالثًا:** أنها وسيلة مفيدة، فهي توفر نقودًا، وتمنح الإحساس بأن ممارسها يقوم بدور في مساندة شعب فلسطين، وتعيد قطاعات كبيرة من المجتمع إلى ممارسة أدوار إيجابية، طال زمن حرمانها من ممارستها، طوال العقود السابقة.

وربما تفسر هذه العوامل لماذا أصبحت حركة المقاطعة، ذات بُعد شعبي، بالرغم من إن رياح معارضة هذه الحركة ظلت تهب من كل اتجاه:

* فهناك الشركات متعددة الجنسيات، التي تعرضت للمقاطعة، وهي بغض النظر – عن الخسائر المادية، لا تقبل في عهد "العولمة المتوحشة"، أن يتمرد كائناً من كان على هيمنتها الاقتصادية، ولأن أكثرها أمريكي الهوية، فلقد نظر إلى "حركة المقاطعة" باعتبارها تصرفا غير مقبول، في عصر مجابهة "الإرهاب"، والحرب المعلنة على "محور الشر" المزعوم، التي تشنها أمريكا على امتداد المعمورة!.

* وهناك وكلاء الشركات الأجنبية (والأمريكية في المقام الأول)، وهم فئات من "الكومبرادور" الذين ارتبطوا بالمصالح الخارجية، وارتضوا دور الترويج للمنتج الأجنبي، والتكسب من تسويقه، ولا تهمهم قضية الاستقلال الاقتصادي أو "دعم المنتج المحلي" أو الترويج للاقتصاد الوطني!

* وهناك الرسميون أيضًا، من الذين يرون أن الاتجاه الشعبي للمقاطعة يهدد "الاستقرار الاقتصادي"، ويهز دعائم سيطرتهم على المجتمع، في وقت حرج، ويبلبل خططهم السياسية والاقتصادية، التي تعتمد اعتمادًا أساسيًا، على ربط مصر بعجلة "الاقتصاد المعولم"، وجذب رأس المال الأجنبي، و(المعونات) الخارجية، أيا كان شكل الاستثمارات التي يقوم بها هذا الرأسمال، أو المجالات التي تنفق فيها هذه (المعونات)!

* وهناك أيضًا من النخبة المثقفة، من ينظر بارتياب إلى هذه الحركة، من منطلقات "أيديولوجية"، تستند إلى يقين لا يتزعزع بعدم جدوى "مناطحة" القوة الأمريكية العظمى، في عصر "العولمة الأمريكية"، وبـ(هزال) التأثير الأقتصادي لحركة المقاطعة، على مُجمل إنتاج الاقتصاد الأمريكي الضخم، وهي فكرة خاطئة كما سنثبت لاحقا.

* وهناك أيضًا البعض في أوساط المسيحيين المصريين (وتعبر عنهم جريدة "وطني" الأسبوعية)، اتخذوا موقفًا معارضًا من "المقاطعة"، لتصور خاطئ مفاده أن هذه الحركة يقف وراءها الاتجاه الديني المتشدد، وهي تصب لخدمة منشآت "إسلامية الطابع"، كما عبرت الصحيفة، أكثر من مرة!، دون تمحيص أو تدقيق لصحة هذه المقولة غير الصحيحة.

والحقيقة أن "حركة المقاطعة" بدأت، بالفعل، كحركة تلقائية، عفوية لكنها سرعان ما انتشرت انتشار النار في الهشيم، في أنحاء مصر والعالم العربي، وصاحب بداياتها التلقائية تلك هو انتشار المئات من "قوائم المقاطعة"، التي ضمنها واضعوها كل ما تصوره صالحًا، لأن يكون هدفًا للمقاطعة، من وجهة نظرهم.

وكان طبيعيًا أن تحتوي هذه القوائم الأولية الكثير من الأخطاء والتضارب ومظاهر الارتباك .. كما أنها شملت أعدادًا كبيرة من السلع، بحيث أصبح من

المتعذر – على المواطن – الالتزام بها جميعًا، كما أن بعضها تضمن وضع بدائل للسلع المقترح مقاطعتها، الأمر الذي حمل شبهة التحيز أو الترويج لسلع بعينها!

ومن هنا انطلقت الدعوة لتشكيل "لجنة مصرية عامة للمقاطعة"، التي أعلنت في مؤتمر حضره نحو ثلاثمائة وخمسين عضوًا مؤسسًا، عُقد يوم ٢٩ نوفمبر عام ٢٠٠٠، بهدف ترشيد وتطوير حركة المقاطعة الشعبية، ولوضع أسس وقواعد موضوعية منظمة للمقاطعة، تحافظ على الزخم الشعبي المحيط بها، وتمنعه من التبدد والضياع، وقد انضم لها المئات من المهتمين بالشأن العام ورجال الفكر والسياسة والخبراء الاقتصاديين من شتى الاتجاهات الوطنية، ودون تمييز على أساس الدين أو الأيديولوجية.

وقد عمدت هذه اللجنة إلى جمع وفحص كل القوائم الشعبية الأولية للمقاطعة، واستقر رأيها على وضع مجموعة القواعد التالية:

١- المقاطعة الكاملة لكافة السلع والشركات الصهيونية، ومقاطعة كل الشركات والأفراد المصريين المستمرين في التعامل مع (إسرائيل)، باعتبارها دولة عدوة مغتصبة، معتدية، متجاوزة لكل القواعد والقوانين والاتفاقات والمواثيق الإنسانية والدولية.

٢- مقاطعة مجموعة محددة من الشركات الأمريكية والبريطانية، كرسالة رمزية إلى هاتين الدولتين، تقول بإن الجماهير الشعبية في مصر، ترفض سياستها المنحازة للعدو الصهيوني، وأن الجماهير المصرية قادرة على الحركة لإيذاء مصالحها في مصر، وكذلك الجماهير العربية في باقي أجزاء العالم العربي، إذا استمر هذا الانحياز العدواني، وبهدف دفع الشركات المضارة من "حركة المقاطعة"، للضغط على "صناع القرار" في بلديهما، من أجل تعديل سياساتهما تجاهنا وتجاه الشعب الفلسطيني وقضيته.

٣- المطلوب تركيز فعل المقاطعة في مواجهة مجموعة محدودة من السلع والشركات، حتى تحقيق نجاحات ملموسة في مواجهتها، وحتى لا تتشتت الجهود الشعبية بتوزيعها على جبهة واسعة من السلع والشركات التي لا يمكن منازلتها دفعة واحدة.

٤- التأكيد من أن السلع المدرجة على "قائمة المقاطعة" لها بدائل عديدة في السوق المحلية، وأن مقاطعتها لا تضر بالاقتصاد المصري، ويسهل الامتناع عن استخدامها بدون أضرار.

٥- الحرص على ألا تتضمن قوائم المقاطعة إلا أسماء الشركات والمنتجات التي يتم التأكد – بكل السبل المتاحة – من انطباق شروط المقاطعة عليها.

٦- لا يجب أن تحتوي "قائمة المقاطعة"، بدائل يُنصح باستخدامها، حتى نتجنب شبهة القيام بدعاية لسلع منافسة.

٧- يجب تحديث "قائمة المقاطعة" دوريًا، بإضافة ما يُستجد من سلع وشركات لها، في ضوء المعلومات الجديدة المتيسرة، والتطورات المستجدة في الأوضاع.

وقد حققت هذه الخطة قدرًا ملحوظًا من النجاحات، يمكن رصد بعضها على النحو التالى:

أولاً: استطاعت حركة المقاطعة أن تخرج من السوق المصرية احتكار "سينسبري" البريطاني، (وهو تجمع لـ"السوبر ماركت"، كان قد خطط لإنشاء مائة فرع له – في أنحاء مصر – في أول أعوام وجوده بالبلاد) بعد أن ثبت أن أصحاب الشركة البريطانيين قد تبرعوا لصالح "صندوق القدس"، الذي يمول حركة الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بمبالغ مالية كبيرة.

**ثانيًا:** شهدت حركة التعامل مع السلع والشركات، التي استهدفتها حركة المقاطعة، انحسارًا كبيرًا، وصل لدى بعضها إلى حدود الخطر، إذ امتنعت الجماهير (وفي قلبها الأطفال والشباب وسيدات البيوت) عن ارتياد المطاعم المقاطعة، أو التعامل مع السلع المستهدفة، واعترفت الشركات المنتجة، بأنها تواجه أزمة حقيقية بهذا الشأن.

**ثالثًا:** أصبحت "ثقافة المقاطعة" أمرًا ملموسًا في الشارع المصري، فمنازل كثيرة تمتنع عن تقديم المشروبات الأمريكية لضيوفها، وسيدات بيوت كثيرات امتنعن عن استخدام مسحوق الغسيل المدرج في قوائم المقاطعة، والأطفال الصغار أصبحوا طرفًا فاعلاً في هذه الحركة بامتناعهم عن تناول الأطعمة الأمريكية ... إلخ، وتناولت الصحف ووسائل الإعلام المختلفة حركة المقاطعة، بالكثير من الشرح والتحليل، باعتبارها أمرًا واقعا لا يمكن التقليل من تأثيراته، كما أصبح هناك ما يمكن أن يطلق عليه "أدبيات المقاطعة": قصائد شعرية وأغانٍ ورسوم كاريكاتورية...إلخ.

ولا شك أن "رسالة المقاطعة" – على النحو الذي استهدفته – بصورة من الصور، والجماهير واللجان الشعبية للمقاطعة، قد تحققت، ويمكن التثبيت من هذا الأمر عبر العديد من الشواهد، لعل من أبرزها:

(أ ) الحملات الدعائية المكثفة والتي يستخدم فيها أبرز نجوم الفن والإعلام والرياضة، التي لجأت إليها الشركات المستهدفة في "حركة المقاطعة"، والترويج لبضائعها وخدماتها، بعد أن تأثرت تأثرًا فعليًا من نتائجها، ويندرج في هذا السياق أيضًا التخفيضات الملحوظة على أسعار هذه السلع والخدمات، بهدف إعادة جذب المتعاملين الذين قاطعوها، منذ بدأ الانتفاضة ثم عمليات الاجتياح الأخيرة.

(ب) الحملات الإعلامية المكثفة، التي تستهدف تشويه "حركة المقاطعة"، واتهامها بهز الاستقرار الاقتصادي للبلاد، وتخريب المشروعات المنتجة، وزيادة حجم البطالة، ورفع معدلات الكساد، واستخدام ميزانية الحملات الدعائية الباهظة التكاليف، لدفع مؤسسات قومية كبرى (الأهرام – روز اليوسف.. إلخ) للتورط في هذا الموقف المضاد للتوجه الشعبي الداعم لحركة المقاطعة، ومشاركة مسئولين كبار فيها (مثل وزيرة الدولة للشئون الخارجية "الأستاذة / فايزة أبو النجا" التي عقدت مؤتمرًا صحفيًا حاشدًا بهدف مواجهة "مخاطر" حركة المقاطعة على علاقات مصر "المتميزة" مع الولايات المتحدة الأمريكية!).

(ج) تقاطر رؤساء مجالس إدارات، ومديرو الشركات الخاضعة للمقاطعة، على دول المنطقة، وبالذات مصر والسعودية والأردن ودول الخليج، للتباحث في شأن المقاطعة ونتائجها، والتقائهم بالمسئولين الكبار في الدول التي زاروها من أجل بحث هذه القضية، والتداول بشأن آثارها وآليات التحرك في مواجهتها.

(د ) اهتمام وسائل الإعلام العالمية، (الميديا)، بقضية المقاطعة، والتغطيات التليفزيونية والصحفية لها ولأبعادها، والتي تصاعدت وتيرتها في الآونة الأخيرة، وكذلك اهتمام الصحافة الإسرائيلية، خاصة، بهذه القضية.

(هـ ) تكليف الإدارة الأمريكية للسفارات الأمريكية في الدول العربية، بإعداد تقارير دورية منتظمة حول "حركة المقاطعة" وآفاقها، ومتابعة تطوراتها بدقة.

ويمكن لكل متتبع ملاحظة الاهتمام الأمريكي والغربي بهذا الأمر من متابعة عشرات المواقف الأجنبية على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، التي تتقصى

وتحلل وتدرس ظاهرة المقاطعة، وتبحث عن أسبابها وأبعادها وحدودها ومخاطرها.

إن "حركة المقاطعة"، في نهاية المطاف، أكثر من مجرد موقف سلبي يتمثل في رفض هذه السلعة أو تلك من السلع الصهيونية والأمريكية، إنها – في الواقع – مسار لإعادة تربية روح المبادرة والاعتماد على الذات والثقة في النفس، وهي فرصة لإعادة الاعتبار إلى المنتج المحلي والصناعة الوطنية، ومناسبة لطرح المستهدفات الأساسية للاقتصاد الوطني: هل هي خدمة فئات محدودة من المجتمع، وتلبية رغبات عناصر محدودة من المواطنين، مهما كان ترفها واستفزازها، أم تغطية الحاجات الأساسية للأغلبية العظمى من المواطنين، الذين يكدون ويشقون لمجرد الإبقاء على حياة الكفاف ولتوفير الحدود الدنيا للحياة؟!

ولقد يجادل البعض بأننا قد نخسر بعض المكاسب من جراء "حملة المقاطعة"، وواقع الأمر أن الخاسر الوحيد في هذه المعركة هو الشركات العملاقة ووكلاؤها من "الكمبرادور" المصري والعربي.

وحتى إذا كانت هناك بعض الخسائر، فلا بأس في ذلك، فالمطاعم الأمريكية التي تغلق أبوابها سيقابلها سلاسل من المطاعم المصرية تطرح إنتاجها لملء الفراغ الناجم عن حركة مقاطعة المطاعم الأمريكية (وقد بدأ هذا الأمر يتجسد على أرض الواقع بالفعل)، والعاملون الذين سيتركون العمل في المطاعم الأمريكية، سيجدون فرصًا أخرى مناسبة للعمل في المطاعم المصرية الجديدة ... وهكذا.

وفي كل الأحوال فنحن نقول ما يقوله "د. ألفونس عزيز"، بهذا الشأن، (جريدة الأهالي: ١٩/٦/٢٠٠٢):

"عندما نفكر في المقاطعة الاقتصادية، كسلاح سياسي، لا يجب أن يخضع تفكيرنا للمعايير الاقتصادية، ذلك لأنه في ظروف المعارك الوطنية المصيرية، فإن

المعايير التي تقوم على منطق الربح والخسارة، يجب أن تتراجع أمـــام اعتبـــارات الصمود الوطني.

(...) ففي الظروف الوطنية الصعبة تقدم الشعوب، حينما يتطلـــب الأمـــر، الضحايا من أبنائها وفلذات أكبادها، الأمر الذي يتضاءل أمـــام هـــذه التـــضحيات البشرية الغالية، أية خسائر مادية.

(...) فالكرامة الوطنية هي التي يجب الحفاظ عليها وصونها .. لأن الحفاظ عليها هو طريق تحقيق المصلحة الوطنية".

# الفصل الرابع

## "سلاح المقاطعة"

## وفلسفة البناء الإيجابي للقوة الذاتية

**مدخـــل:**

أصبحت قضية مقاطعة سلع وشركات العدو الصهيوني – الأمريكي قـضية ذات بعد شعبي، ومع اتساع نطاق اهتمام الرأي العام بهـذه المـسألة، وانـضمام قطاعات متزايدة من الجماهير، في الريف والمدينة إلى صـفوف المـؤمنين بهـذه القضية، واتضاح خطورتها الكبيرة على المصالح الهائلة المباشرة لأعـدائنا، فـإن الشركات الاحتكارية الكبرى التي خضعت للمقاطعة الشعبية، (وهي شركات عابرة للقارات، أرباح بعضها تزيد عن الدخل العام للعديد من دول العالم المتـأخر)، لـم تتوان عن المسارعة بتكثيف الجهود، وصرف الملايين مـن الـدولارات، علـى الدعاية المضادة لحركة المقاطعة، التي جندت لها أقلام المرتزقـة مـن الكتـاب، واستخدمت فيها المشاهير من الفنانين والإعلاميين والرياضيين، وأخيرًا مـسئولين رسميين أيضا، ثم اتجهت هذه الحملات المنظمة إلى اللجوء للتشويه المعتمد بالزعم أن "حركة المقاطعة" هي المتسببة في دفع الاقتصاد المصري للأزمة، وزيادة حجم معاناة المواطنين من جراء البطالة التي تنجم عن الانهيار المتسارع لمبيعات هـذه الشركات، وهو ما أدى إلى تسريح أعدادا متزايدة من العاملين لديها .. إلخ، وهـو الأمر الذي يوجب الرد عليه، وتبيان أن المقاطعة ليست كما يشيع أعداؤها، مجلبـة للخراب على الوطن، وللدمار على بنيه، وإنما هي على العكس تماما، تكاد تكـون الفرصة الأخيرة لإعادة بناء الاقتصاد المصري (والعربي، والإسلامي أيضا)، على أسس جديدة ركيزتها الاعتماد على الذات، قدر الطاقـة، والاسـتكفاء، والتقـشف، والسعي لتحقيق قدر مقبول من الاستقلال الاقتصادي النـسبي، بحفـظ الكرامـة، ويحمي المصالح، ويحافظ على الهوية، حتى يكون بإمكان شعوبنا الخروج من عنق الزجاجة القاتل، الذي حشرنا فيه ارتباطنا العضوي بالاقتصاد الرأسمالي، من موقع التبعية والخضوع للهيمنة، والدونية.

## ١ – في الوضعية الراهنة للاقتصادات المصرية والعربية:

لا يحتاج الأمر كبير عناء، أو معرفة متخصصة، لكي يدرك المرء هشاشة البنى الاقتصادية العربية كافة، والمصرية في المقدمة، فهي بنى اقتصادية متخلفة، استهلاكية، غير منتجة، مربوطة – ربط التابع بالمتبوع – بالمراكز الرأسمالية الكبرى (الاستعمارية – الإمبريالية – في شكلها المستحدث)، والتي لا تريد لبلادنا التحرر والتقدم، لأن ذلك يخرجها من موقع التابع، ويحرم هذه الدول من مكاسب هائلة مضمونة ومستمرة، ومن هنا فقد تم تكبيل بلادنا باتفاقات ومعاهدات، على كل المستويات تبقيها في دائرة التبعية الدائمة، وتقيد حريتها في الحركة إذا تعارضت مع مصالح الدول الكبرى، وهو وضع يجد ترجمته المباشرة على هيئة عدد من المؤشرات البارزة، منها:

١- العجز عن بناء آلية اقتصادية متفاعلة مع الظروف الخاصة بالمجتمع، وقادرة على تلبية حاجات المواطنين الضرورية، وهو ما يبتدى واضحا من الاعتماد على الاستيراد في الأغلب الأعم، لسد الحاجات الضرورية، بل والاستفزازية المفرطة أيضا، وهو ما أدى إلى اختلال واضح في الميزان التجاري، بحيث أصبحنا نستورد ما قيمته نحو عشرين مليار دولار سنويا، فيما لم يتعد سقف ما يتم تصديره نحو ربع هذا القدر، والأسوأ في هذه الظاهرة أن يظل اعتمادنا أساسيا، على الدول الأجنبية، وبالذات الولايات المتحدة، في استيراد رغيف الخبز، مع ما يمثله ذلك من خطورة، وما يفرضه من التزامات.

٢- وقد أدت هذه الوضعية إلى تزايد معدلات الاستدانة من الخارج، مجددا لكي تعود فتقترب من رقم الخمسة والثلاثين مليار دولار مرة أخرى، مع ما يشكله هذا الوضع من تهديدات لحرية القرار الوطني، ويعيد إلى الأذهان، ثانية، الذكريات الأليمة للتدخل في شؤوننا بحجة حماية الحقوق المالية للأجانب.

٣- وأصبح الشغل الشاغل للسياسات الاقتصادية استرضاء الجهات "المانحة"، وتنفيذ التوجهات التي تتناسب ومصالحها، في المقام الأول، وليس حل المشكلات العضوية الهيكلية للمجتمع، فيما أسمي بسياسات "التكييف الهيكلي" و"الخصخصة" و"تحرير السوق" ... إلخ، وهي سياسات مملاة أفضت إلى تداعي أركان الاقتصاد المصري، المحدود القدرات، والعاجز عن المنافسة.

٤- وشهد الاقتصاد المصري عملية "إعادة هيكلة" منظمة استهدفت دمجه في الاقتصاد "الكوكبي" الذي تديره المراكز الرأسمالية الكبرى، وأساسا أمريكا، لمصلحة الشركات الأجنبية، متعددة الجنسية، ومن أجل ضمانة أرباحها الهائلة: (شركة الاتصالات التليفونية "موبينيل"، على سبيل المثال، حققت، عام ٢٠٠١ فقط، إيرادات بلغت ما يزيد عن ملياري جنيه مصري، و"غرف" برنامج المسابقات المعروف "من يربح المليون؟" خمسين مليونا من الجنيهات من نقود المصريين الشحيحة، في اتصالات مكثفة، خلال شهر رمضان الماضي وحده؟، وبينما تراجعت صادراتنا من القطن إلى ٥٦٢ مليون جنيه فقط، استوردت مصر أطعمة لقطط وكلاب الطبقة المرفهة بـ٨٨ مليونًا في ثمانية شهور، وبـ١٢٣ مليونا لعب للأطفال، وبـ١٢٠ مليونا فولا مدمسا (جريدة الوفد: ١٢-٦-٢٠٠٢)، وهذه فقط عينة من نوعيات الاستهلاك السفيهة، التي تخدم في المقام الأول الشركات الأجنبية، ووكلاءها في بلادنا!.

٥- ومن جراء تطبيق هذه السياسات شهد المجتمع المصري تدهورًا شاملا لمستوى معيشة الغالبية العظمى من أبناء الشعب، فيما أثرت الأقلية المطلقة ثراءًا فاحشًا، وكان أن تضاعف عدد العاطلين عن العمل حتى وصل إلى مستوى غير مسبوق (١٠% من إجمالي عدد السكان، حسب تصريحات الدكتور "إيهاب علوي"، رئيس جهاز التعبئة والإحصاء، (جريدة الوفد: ٢٨-

١٢-٢٠٠٠)، أي ما يقترب من السبعة ملايين عاطل، تزيد بما لا يقل عن المليون إلا ربعا، من طالبي العمل كل عام، معظمهم من الشباب، الذي يشعر أن أبواب المستقبل قد انسدت أمام معظمهم تماما، كذلك وصلت نسبة المصريين تحت حد الفقر حدوذا شديدة الخطر: ٨٨% من عدد السكان، حسب دراسة للخبير الاقتصادي الدكتور "نادر الفرجاني"، (جريدة العربي: ٢٠-١-٢٠٠٢)، وتضاعفت أسعار السلع الأساسية (كالغذاء والصحة والثقافة والتعليم ... إلخ)، مرارا، حتى غدا معظمها فوق قدرة قطاعات واسعة من الناس، وتفشى الفساد، وعم كل قطاعات المجتمع، بلا استثناء، حتى أصبح حديث كل لسان، إلى الحد الذي جعل رجل واحد، وهو الرئيس السابق لشركة المسبوكات، وهي شركة حكومية، العبث بما قيمته مليار وأربعمائة مليون جنيه، دفعة واحدة، على الرغم من كل تحذيرات الجهات الرقابية، وعلى امتداد أكثر من ستة عشر عاما متواصلة!، كما أن مسلسل نهب المال العام والهرب به، مما لا يخفى، أو يحتاج لمزيد!!!

كذلك فقد أدى سيادة منطق "الربح أولا وأخيرا" إلى انهيار مستوى التعليم وتحول ظاهرة المدارس الخاصة، والأجنبية، و"الدروس الخاصة" المستهجنة، إلى مصدر دائم لاستنزاف دخل الأسرة، يتبدد فيه نحو اثنا عشر مليار جنيه كل عام، فيما تقدر بعض المصادر قيمة ما يصرفه "أصحاب المزاج؟" على المخدرات، في مصر، بما يوازي أربعة مليارات دولار سنويا؟.

لقد أدى تسلط الأجهزة، وهيمنة البيروقراطية، وغياب الديمقراطية في العملية الإنتاجية، إلى تدهور متسارع في مستويات معيشة الغالبية العظمى من أبناء الشعب، وبالذات في أعماق الريف والصعيد، وشيوع مظاهر البؤس، والفوضى، وازدياد معدلات الجريمة، إضافة إلى انتشار الشعور العام بالكآبة، والريبة في المستقبل، وانعدام الإحساس بالأمن، وغيرها من مظاهر الأزمة، التي تعكس

الوضعية البائسة لاقتصاديات بلادنا، بعد عقود من ارتباطها بالمراكز الرأسمالية، وتلبية لإملاءاتها، وقد عرضنا لها سريعا، لأنها في الواقع، تمثل الخلفية الموضوعية، الضرورية، لطرح فكرة "المقاطعة"، ولبحث الإمكانية الكبيرة الكامنة في إعادة توجيه مسار الاقتصاد المصري، وفقا لأولويات حقيقية تضع مصلحة الشعب – وبالذات الطبقات والفئات الأكثر حرمانا فيه – في بؤرة اهتماماتها.

**٢ – تجربة المقاطعة في تاريخنا، وفي التراث الإنساني:**

نحن لا نبدأ من فراغ، أو نطلب المستحيل، أو نضرب على غير هدى، حينما ندعو أبناء شعبنا إلى الأخذ بناصية الإرادة، والتحرك الحثيث باتجاه تحويل "حركة المقاطعة" من مجرد إدراك نظري إلى فعل قصدي، وإلى فلسفة حياة، ومنهاج تفكير ومرتكز للوعي، وسلوك يومي، وتربية دائمة للأجيال الجديدة، وهذا أمر طبيعي ونزوع إيجابي محمود، حينما تتعرض مصائر الأوطان للخطر، ويتهدد مستقبل الشعوب بالضياع، إذ لا يعقل أن نكافئ من يقتلونا، وأن نمنح مغتصبي حقوقنا الرخاء الاقتصادي والبحبوحة المعيشية ونحن ننزف ألمًا، وهذا هو المنطق الطبيعي للأمور!

**تراث وطني للمقاطعة:**

وقد لجأ أبناء شعبنا إلى "سلاح المقاطعة"، مرارا، في تاريخنا المعاصر، لعل من أبرزها حينما هبوا لمقاطعة بضائع المحتل الإنجليزي، في أعقاب نفي الزعيم "سعد زغلول" إلى جزيرة "سيشل"، للمرة الثانية، عام ١٩٢١، فبادرت الجموع إلى الامتناع عن شراء كل ما كان ينتج في المصانع الإنجليزية من سلع، مفضلة عليها المنتجات المصرية، مع فارق الجودة، تلبية لهذا النداء الوطني، وكان من النتائج المباشرة لهذا الموقف الشعبي، أن تهيأت الظروف لنشأة مجموعة شركات "بنك مصر" العملاقة، التي ما زالت قائمة حتى الآن، وإلى وضع الأسس لنهضة صناعية كبيرة، كان من الممكن والمأمول نجاحها لولا الاحتلال والفساد وعجز النخب الحاكمة.

## التجربة الهندية:

وعلى صعيد آخر رأينا الهند في المقاطعة، التي قادها "المهاتما غاندي"، والتي حظت بإعجاب منقطع النظير من أبناء الشعب المصري، فقد استطاع "غاندي"، بدعوته الشعب الهندي لمقاطعة المنتجات البريطانية أن يجيش الملايين من الهنود خلف دعوته، حينما ضرب المثل بنفسه، وبدأ بذاته، فارتدى ملبسه الشديد التقشف، الذي نسجه بنفسه على نوله اليدوي، بديلا عن الملبس الأوروبي، وقصر طعامه على الأكل من عطاء الأرض الهندية، وشرابه على ما تجود به ناقته العجفاء الملازمة له!، وقد كان شرطه الأساسي، على قيادات الحركة الوطنية، عندما أتوا يعرضون عليه رئاسة "حزب المؤتمر"، هو أن ينتج كل منهم ألفي ياردة من النسيج، شهريا، لكي يقدموا الدليل على قدرتهم على التضحية بملذات الحياة، والتساوي مع سائر أبناء الشعب من الفقراء والمعوزين، في الاستعداد لتحمل التضحيات!.

وقد اندفع الشعب الهندي على هذا المسار الرائد، فانقطع عن العمل في مؤسسات المستعمر البريطاني، وهجر مدارسه ومعاهده، وامتنع عن استخدام أوعيته الاقتصادية من بنوك وهيئات وشركات، وقاطع سلعة وبضائعه، وشكل لجان جمع المساعدات والتبرعات، للتآزر مع المتضررين من الانقطاع عن العمل في مؤسسات المستعمر، وعاش حالة "اقتصاد الحرب" التقشفية، التي هيأت الظروف لتعبئة المدخرات الهندية، وأسست لانطلاق المارد الصناعي الهندي الواعد، اعتمادا على الإيمان الذي بثه "غاندي" في النفوس، بأن شعب الهند يمكنه، لو اعتمد كل فرد على نفسه في صنع ما يأكل وما يلبس، أن يصنع المعجزات، وأن يغير على الأرض، الوقائع لصالحه ولصالح قضيته.

**الماضي والحاضر:**

وهكذا، فنحن إذ نستدعي الماضي، ننظر إلى اللحظة الراهنة، ونستخلص الدروس لفائدة المستقبل إن حركة المقاطعة إذا تهيئ الفرصة إذن لإعادة بناء الاقتصاد المصري على أسس جديدة، لعل من أهمها:

١- الدعوة لإعادة توجيه السياسة الاقتصادية، استراتيجيا، من أجل فك الارتباط بالمراكز الرأسمالية العالمية ولخدمة مشروع النهوض الوطني المستهدف الذي يتجه لبناء اقتصاد قوي يلبي الحاجات الأساسية للمجتمع ، ويرسم خريطة جديدة له، ترتكز على التقدم المتوازن لكل طبقات المجتمع وفئاته، وبأريافه ومدنه معًا ..

٢- تأكيد مبدأ الاعتماد على الذات، وتنمية القدرات المحلية، إلى أقصى مستوى متاح.

٣- الإقلال قدر المستطاع من الاستيراد، والاعتماد على البدائل الوطنية، أو المستقدمة من الدول العربية أو الإسلامية والصديقة، ثم المحايدة.

٤- تعميم النزوع الادخاري، حماية للثروة الوطنية، وكمدخل لا غني عنه من أجل البناء الوطني، رفض أنماط الحياة الاستهلاكية، وبالذات النموذج الأمريكي، الذي يحول البشر إلى حيوانات استهلاكية، نهمة لامتلاك كل ما هو جديد، بصرف النظر عن قيمته وضرورته!.

٥- تشجيع المنتج الوطني، في المقام الأول، حتى ولو كان أقل جودة من مثيله المستورد، وتربية الأجيال الجديدة على احترام الإنتاج المحلي، والاعتزاز باستخدامه، لأن ذلك يعني فتح بيوت مصرية، وحل مشكلات البطالة والفقر والتخلف.

٦- دفع الشرفاء من الرأسماليين المصريين للاستفادة من مناخ المقاطعة، لشغل الفراغ الناشئ عن خروج الشركات الأمريكية، ومن أجل تأكيد التوجه الوطني الاقتصادي والسياسي.

# الفصل الخامس

## تقرير من القاهرة:

## فلسفة "المقاطعة" في مواجهة العدوان الأمريكي – الصهيوني

### التجربة المصرية

مثلت حركات وأنشطة مقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية، واحدة من أبرز التحركات الشعبية، التي تصاعدت وتيرتها في الآونة الأخيرة، ردًا على تصاعد العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني، وبالذات في أعقاب تفجر الانتفاضة الشعبية، واتساع جبهات الصدام التي امتدت بمساحة الوطن الفلسطيني المحتل كله، وكذلك في مواجهة العدوان الأمريكي البريطاني على الشعب العراقي، وعملية الاحتلال الإجرامي، والتهديدات الدائمة بتوسيع نطاق العدوان الأمريكي لكي يشمل دولة عربية أخرى كـ"سوريا"، وإسلامية كـ"إيران" وغيرهما.

لقد كانت استجابة الجموع الشعبية، في مصر والعالم العربي، لأحداث تفجر الانتفاضة، في نهايات شهر سبتمبر عام ٢٠٠٠، سريعة ومتنوعة، فقد تملكها إحساس بالرغبة العارمة في مساندة أبناء الشعب الفلسطيني البطل، في معركته الدامية مع عدو يفوقه عدة وعتادًا، ويمارس في مواجهته إرهابا بربريًا عزَّ نظيره، واتخذت هذه الاستجابة ثلاثة ملامح أساسية:

**الملمح الأول:** هو انفجار طوفان من المظاهرات وأشكال الاحتجاج الجماهيري على المذابح التي تمارسها العنصرية الصهيونية، يوميًا، وعلى مدار الساعة، وعلى مسمع ومرأى من العالم أجمع، دون أن يحرك ساكنًا، وجاءت أيضًا هذه المظاهرات لكي تمثل نوعًا من الامتعاض الشعبي من عجز النظام الرسمي العربي عن القيام بأي دور فعلا لنصرة الأشقاء الفلسطينيين المحاصرين الذين يتعرضون لعملية إبادة منظمة مستمرة، واتخذ مظهر حرق العلمين الإسرائيلي والأمريكي، شكل الوعي الشعبي العميق بحدود الترابط الاستراتيجي الموضوعي، بين العدوان الصهيوني والحليف الرئيسي، الولايات المتحدة الأمريكية.

**أما الملمح الثاني:** فقد تمثل في ذلك التنادي، واسع النطاق، بين الفئات الشعبية والنقابات والمؤسسات الجماهيرية، من أجل تنظيم "قوافل الدعم الغذائي والطبي، لأبناء الشعب الفلسطيني الصامد: فانتشرت الدعوات من أجل جمع ما يمكن جمعه من أدوية وأجهزة طبية ومواد غذائية (أرز – دقيق – زيت – سكر ..إلخ)، وملابس .. وغيرها من المواد الضرورية التي عانت فيها شتى المناطق الفلسطينية نقصًا ملحوظًا جراء عمليات الحصار والتدمير المنظم للممتلكات الفلسطينية، التي تمت على أيدى قوات الإرهاب الإسرائيلي.

ولم تكن عملية جمع المساعدات لأبناء شعب فلسطين، في واقع الحال مقتصرة على هذا النشاط، الذي يصبح الاكتفاء به، محض عمل إنساني، أو صنيع خيري لا أكثر ولا أقل .. إنما امتد لكي يحتوي مجموعة من الأنشطة ذات الطبيعة السياسية، لتعميق محتوى هذه التبرعات وإعطائها بُعدها الفكري، كعمل من أعمال دعم الانتفاضة، والدفاع عن الأمن القومي العربي والوطني المصري، بحيث يدرك الداعمون أنهم لا يقدمون منحة أو هبة لأبناء شعب فلسطين، وإنما يردون جزءًا ضئيلاً من الواجب تجاه الصامدين في خط الدفاع الأول عن العروبة والمعتقد والوطن برمته، وللتحذير من خطر العدوانية الصهيونية المتصاعدة، على الأماني الوطنية ومستقبل الأمة.

**وكان الملمح الثالث:** هو تلك الحركة التي تصاعدت، وبالذات في فترة الاجتياح الصهيوني للأراضي الفلسطينية، وإبان مذبحة مخيم "جنين" وما تلاها من وقائع .. والتي تمثلت في الدعوة الشعبية لرفض شراء أو استخدام منتجات أو خدمات، أو التعامل مع أفراد أو شركات لهم علاقة بالعدو الصهيوني، وبحليفه الاستراتيجي، وحاميه الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد انتشرت الدعوة للمقاطعة بسرعة وتلقائية شديدتين، حتى غمرتا البلاد من أقصاها إلى أقصاها، في مصر والدول العربية، واستخدمت للترويج لها "أعتق" الأساليب، وأكثرها تقليدية: خطب المساجد وفتاوى رجال الدين، وأحدثها: شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) .. وما بينهما من معارض وأعمال فنية مطبوعات وملصقات وشعارات .. إلخ .. إلخ؛ وبلغ حماسة المواطنين لفكرة المقاطعة إلى الحد الذي انهمرت فيه "قوائم المقاطعة" الاجتهادية، التي سارع الكثيرون – مغمورين بحماسهم العفوي – إلى صياغتها، متضمنة (اقتراحاتهم) بما ينبغي مقاطعته من سلع وشركات إسرائيلية وأمريكية، وبلغت هذه "القوائم" العشرات إلى الحد الذي أربك الكثيرين، من تضارب واتساع مدى ما تتضمنه هذه القوائم (العشوائية) من اقتراحات.

وعند هذا الحد كان لابد من السعي لترشيد وتنظيم حركة المقاطعة الشعبية من أجل حماية هذا السلاح، الذي بدا من اللحظة الأولى مقبولاً، على المستوى الشعبي، وفاعلاً على مستوى التأثير الموضوعي في أرض الواقع.

**اللجنة وفلسفة عملها:**

ومن هنا تشكلت "اللجنة المصرية العامة لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية"، كلجنة (جبهوية)، من فعاليات مقاومة التطبيع مع إسرائيل، ولجان دعم الشعب الفلسطيني، وانتفاضته، العاملة على أرض مصر، وذلك "بغرض توحيد الحركة الشعبية المصرية لمقاطعة السلع الإسرائيلية وبعض السلع الأمريكية، كرسالة غضب واحتجاج على صلف وغطرسة الكيان الصهيوني المغتصب لأرضنا العربية في فلسطين، وعلى التواطؤ الأمريكي مع العدوان الإسرائيلي"، (من نص الإعلان التأسيسي لـ "اللجنة المصرية العامة لمقاطعة

السلع والشركات الصهيونية والأمريكية"، نشرة "المقاطعة" العدد الأول، ٢٠٠٢/١١/٢٩، ص:١)، لقد كان الهدف هو إشراك المواطن البسيط، المعزول دائمًا عن المشاركة في المعركة، وتنشيط مساهماته الفعالة في القضية، باعتباره قوة إمداد لا نهاية لها، حيث اعتبر الإعلان التأسيسي لحركة المقاطعة المصرية الشعبية أن "المقاطعة الشعبية" وسيلة وهدف، في آن واحد" وتكمن أهميته في كونه عملاً شعبيًا جماعيًا يؤدي إلى الارتباط الوجداني بها، فالمشاركة الشعبية الواسعة وسيلة لنجاح المقاطعة، ولكنها هدف أساسي في حد ذاته، يؤدي إلى حشد الجموع في فعل محدد يربطها بقضية دعم الشعب الفلسطيني ومكافحة الغطرسة الصهيونية والإمبريالية الأمريكية، ويؤدي إلى تعميق وعيها وفهمها، مما صعد من مقاومتها لمفاهيم الاستسلام والانهزامية، ويزكي الشعور بالكرامة الوطنية والإنسانية"، (المصدر نفسه).

وقد دعت "اللجنة المصرية العامة للمقاطعة"، في سياق خطة قصيرة المدى، وأخرى طويلة المدى، الجماهير، إلى:

١- التعرف على البضائع الإسرائيلية في الأسواق، ومقاطعتها نهائيًا، وإبلاغ اللجنة عن هذه البضائع؛ وكذلك إبلاغ اللجنة بأية معلومات مؤكدة عن الشركات الأمريكية والبريطانية التي تدعم "إسرائيل".

٢- التعرف على الأطراف المصرية التي تشترك مع "إسرائيل" في أي نشاط، وإبلاغ اللجنة بأية معلومات مؤكدة في هذا الصدد، ومطالبة هذه الأطراف بفض هذه الشركات فورًا.

٣- دعوة المصريين عامة، وبخاصة ربات البيوت، إلى الامتناع عن شراء أية سلعة إسرائيلية، ومقاطعة الشركات والسلع الأمريكية والبريطانية التي

حددتها اللجنة، كخطوة أولى، واستبدالها بسلع بديلة، وحبذا لو كانت مصرية أو عربية.

٤- دعوة الشباب والأطفال إلى المشاركة في المقاطعة ودعوة أهاليهم إلى ذلك.

٥- دعوة الدولة المصرية والحكومات العربية، إلى الامتناع عن شراء أية سلعة إسرائيلية، ومقاطعة السلع والشركات الأمريكية، والبريطانية، التي حددتها اللجنة كخطوة أولى.

٦- دعوة عمال النقل إلى مقاطعة تفريغ أو تحميل سفن إسرائيلية وأمريكية.

٧- دعوة جميع المواطنين والمؤسسات، وبخاصة رجال الأعمال في مصر إلى التبرع بسخاء لدعم صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة حملة البطش والتجويع الإسرائيلية. (المصدر نفسه).

وأصدرت "اللجنة المصرية للمقاطعة" أولى قوائمها المعتمدة، والتي استندت فيها على أسس موضوعية لأسماء الأفراد والشركات والسلع والمؤسسات المدرجة بها، وضمت إلى جانب أسماء الأطراف (المصرية) التي ترتبط بعلاقات اقتصادية مع الدولة الصهيونية، وأسماء ٦ من شركات ومنتجات أمريكية شهيرة (مطاعم وجبات سريعة – مسحوق غسيل – مشروب مياه غازية – سجائر – ملابس جينز ..) إضافة إلى احتكار بريطاني كان قد بدأ غزو السوق المصرية عن طريق إنشاء سلسلة متعاظمة من محلات "السوبر ماركت"، في شتى أنحاء البلاد، وثبت قيام الإدارة المركزية له، في "لندن"، بالتبرع لصندوق إنشاء المستوطنات اليهودية على الأراضي الفلسطينية (سلسلة محلات سوبر ماركت) .. كذلك وزعت اللجنة ضمن صفحات نشرتها "المقاطعة" أسماء "القائمة السوداء للمطبعين مع العدو الصهيوني"؛ بهدف عزل عناصرها ومواجهة مواقفهم المعادية.

وكانت الفكرة الأساسية من إدراج هذه المؤسسات الأمريكية والبريطانية، هو إبلاغ هاتين الدولتين رسالة رمزية، مفادها أن جماهير الشعب المصري (والجماهير العربية) ترفض رفضًا قاطعًا سياستهما المعادية في منطقتنا، وتدين انحيازهما المطلق لعدونا، وتعلن استعدادها – في مواجهة هذا الانحياز – للانتقال إلى عمل فعلي موجه إلى مصالحها الاقتصادية في بلادنا.

وواكب هذا النشاط استجابة عارمة لفكرة المقاطعة لدى العديد من الهيئات والتجمعات الشعبية في مصر، وفي شتي أنحاء العالم العربي، وبالذات في النقابات، المهنية التي بادر بعضها (نقابة الأطباء – نقابة الصيادلة – الاتحاد العام للنقابات الفنية – اتحاد الغرف التجارية .. إلخ) بإصدار بيانات وعقد مؤتمرات للدعوة لفكرة المقاطعة، وتقدمت نقابة الصيادلة خطوة أكثر تطورًا بإصدارها قوائم لمقاطعة شركات أدوية أمريكية ثبت تقديمها تبرعات لدعم العدوان الصهيوني على أبناء الشعب الفلسطيني، مثل شركة "ليللي" للأدوية، وغيرها.

ونظرًا لقيمة وأهمية العامل الديني في تنشيط المقاومة للعدوان، وتفعيل الروح الوطنية لدى الجماهير الشعبية، فقد اهتمت لجان المقاطعة بإبراز فتاوى الرموز الدينية (مسلمة ومسيحية) التي تشرع المقاطعة، وتفتي بتحريم التعامل مع سلع الأعداء، فنشرت "المقاطعة" فتوى الشيخ "نصر فريد واصل"، مفتي الديار المصرية السابق، التي أشار فيها إلى أن: "أمريكا وإسرائيل وحدة واحدة، ومقاطعة منتجاتها واجبة على الجميع"، "كل منتج أمريكي وإسرائيلي مستورد حرام، ويجب الاعتماد على المنتج المحلي، خاصة الكماليات غير الضرورية، من الملبس حتى السيارة، فذلك أقل أنواع الجهاد التي يمكن لنا أن نفعله طالما أننا لا نستطيع الذهاب للجهاد بالنفس، كما أن في ذلك تشجيعًا للمصانع المحلية واليد العاملة في وطني"، واعتبر المفتي السابق أن مستورد هذه البضائع" هو مرتكب إثمًا عظيمًا، بل ويعتبر أحد أسباب هزيمة العرب والمسلمين في الأراضي المحتلة، وأحد أسباب وحشية

إسرائيل – ومدعم لمزيد من المستوطنات الإسرائيلية علـى الأراضـي العربيـة" (المصدر نفسه، منقولاً عن جريدة العربي، ٢٦/١١/٢٠٠٠)، كما نشر العدد الثالث لـ"المقاطعة" رأي كل من الشيخ "عكرمة صبري"، والأب "عطـا الله حنـا" (الأول مفتي القدس والديار الفلسطينية، والثاني المتحدث الرسمي السابق باسـم الكنـائس الأرثوذكسية في فلسطين)، والمتضمن أن مقاطعة المنتجات الأمريكية والإسرائيلية، واجب ديني سواء كان إسلاميًا أو مسيحيًا، لأن الدين الإسلامي والمسيحي، معًـا، يحتمان بضرورة مقاطعة منتجات الأعداء وعدم ضرورة مساعدتهم بأي شكل مـن الأشكال، كما أنه واجب وطني تحتمه ظروف المعركة مع الجانـب الإسـرائيلي. (نشرة "المقاطعة"، العدد الثالث، مارس ٢٠٠١)؛ وكذلك نشر (في نفس المـصدر) رأي الأب "يوحنا قلته" الذي أشار فيه إلـى أن "المقاطعـة للبـضائع الإسـرائيلية والأمريكية جزء من صميم وطنية أي إنسان مصري، لكن علينا أن نحـذر ونعلـم أولاً ما هو أمريكي أو إسرائيلي، وما هو مصري .. وعلينا بالوعي ووضع خطـة شعبية تعرفنا ما هي الأشياء التي يمكن أن نقلع عنها، وما هي التـي لا يجـوز أن نقترب منها؟.

وقد ساعد تمادي العدوان الصهيوني، واستمراريته، على اتساع نطاق أنشطة المقاطعة، حيث تشكلت لجان المقاطعة في المحافظات، وكذلك في الأحياء الـشعبية ومواقع أخرى عديدة، وبرز في هذه الأنشطة الدور الريـادي للـشباب والأطفـال وربات البيوت، واستطاعت الشركات المستهدفة في حركة المقاطعـة أن تستـشعر فورًا، خطورة هذه المقاطعة على مصالحها فبادرت باتخاذ كل مـا أمكنهـا مـن إجراءات لتعويق عملها، ابتداء من إغراق المـستهلك بموجـة مـن الإعلانـات التليفزيونية والصحفية، واستخدام نجوم الرياضة والفن المحبوبين للدعاية لمنتجاتها، وانتهاءً بالسعي لدى الإدارة من أجل استصدار إجراءات قمعية ومواقف صـارمة، تحميها من سطو حركة المقاطعة وتأثيرها؛ كما تقاطر علـى مـصر، والمنطقـة، مسئولون تجاريون وإداريون كبار من هذه الشركات العملاقة لذات الغرض.

غير أن كل المحاولات لم تصمد أمام اتساع نطاق حركة المقاطعة الشعبية، وإنتشارها حتى في المدن والقرى النائية، وامتدادها إلى ربوع العالم العربي، حيث تشكلت لجان شعبية للمقاطعة، مشابهة لما حدث في مصر، وقد اجتمعت هذه اللجان في مؤتمر عقد في مدينة دبي يومي ١٤، ١٥ مايو ٢٠٠٢، لتشكيل "اللجنة العربية الشعبية للمقاطعة" باعتبارها مسعى محمود من أجل البدء في تشكيل إطار تنسيقي جامع للجان المقاطعة المتحدة على رقعة الوطن العربي كله..

وبلغ تأثير حركة المقاطعة حدًا اضطرت معه الشركات الأمريكية العملاقة، التي استهدفتها أنشطة المقاطعة - للاعتراف به، دون مواربة، فشركة "الكوكاكولا"، التي قوطعت باعتبارها رمزًا للهيمنة الأمريكية، وللسلع ونمط الحياة الأمريكي المرفوضين، دعت مساهميها إلى "جمعية عامة غير عادية"، يوم ٢٠٠٣/٢/٦، للنظر - حسب الإعلان المنشور في جريدة "الأهرام" القاهرية، بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٠ - في "استمرار الشركة في ضوء بلوغ خسائرها أكثر من نصف رأس المال، عملاً بأحكام المادة ٦٩ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وبعدها - في شهر مايو ٢٠٠٣ - أغلقت الشركة مصنعين كبيرين لها: الأول في محافظة الإسماعيلية، والثاني، في مدينة السويس، "والسبب الرئيسي وراء هذا القرار - انخفاض المبيعات نظرًا لمقاطعة المواطنين في الإسماعيلية، والسويس، للمنتجات الأمريكية، ومنها الكوكاكولا .. " (جريدة "الصدى" (٢٠٠٣/٥/١٤)، جريدة "الأهالي" (٢٠٠٣/٥/٧).).

كما تعاني باقي الشركات الأمريكية المقاطعة، مثل سلسلة مطاعم "ماكدونالز"، وشركة "بروكتل آند جامبل"، منتجة مسحوق الغسيل "آريال"، وسجائر "مارلبورو"، وغيرها من ظروف مشابهة.

أما في باقي الدول العربية، فالأمر لا يختلف كثيرًا على ما هو حادث في مصر، ففي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، أظهرت بيانات أمريكية

رسمية، أن الصادرات الأمريكية للمملكة: "انخفضت بنسبة ٣٣% إلى ٢,٨ بليون دولار في الفترة من أيلول (سبتمبر) حتى آذار (مارس) ٢٠٠١، وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٢ انخفضت الصادرات الأمريكية للسعودية بنسبة ٤٣% إلى ٩٨٦ مليون دولار، في مقابل ١,٧٤ بليون دولار في الفترة ذاتها من عام ٢٠٠١"، وأشار تقرير اقتصادي نشرته جريدة "الحياة" اللندنية، (٢٠٠٢/٦/٢١)، إلى ظاهرة "تحول عدد من المستهلكين السعوديين عن السلع الأمريكية إلى منتجات أوروبية وأسيوية ومحلية، تشجعهم حملة يتولاها ناشطون، يوزعون قوائم بالسلع الأمريكية عبر الإنترنت، وفي المساجد والمدارس".

ولا شك أن أنشطة المقاطعة الشعبية طرحت مجموعة من الأفكار الهامة، لعل من أبرزها أهمية الاعتماد على القدرات المحلية، وبناء اقتصاديات عضوية تستهدف تفعيل القدرات الذاتية وتقليل الاستيراد المفرط من الخارج، وبالذات للسلع الاستهلاكية والترفيهية الزائدة عن الحاجة، وإمكانية استخدام الأسلحة المتاحة، ومنها سلاح المال والاقتصاد لدعم معركتنا ضد العدو الصهيوني المدعوم أمريكيًا، وقد أتى الاجتياح الأنجلو – أمريكي للعراق الشقيق، واحتلال هذه الدولة العربية المحورية، لكي يؤكد على الأهمية الفائقة للمبادئ الأساسية التي كانت من خلف انطلاقة الحركة الشعبية العربية للمقاطعة، ويؤكد هذا الأمر تفجر المقاومة العربية الباسلة التي تنتشر في ربوع العراق، ضد قوات الاحتلال الأمريكي – البريطاني، وهو ما يفرض على القوى والشخصيات الوطنية، على امتداد ربوع الوطن مضاعفة جهودها لتصعيد المقاومة العربية للهيمنة الأمريكية الصهيونية، وفي القلب منها: مقاطعة البضائع والسلع والشركات الصهيونية والأمريكية والبريطانية، وبالذات مع اتضاح اتساع مدى التهديدات الأمريكية – البريطانية، بمد أفق العدوان على الوطن العربي لكي يشمل دولاً عربية أخرى، مثل "سوريا"، ودولاً إسلامية أخرى مثل "إيران"

فغاية قضية المقاطعة هي في جوهرها، إذن، أكبر من مجرد إيذاء المغتصب والمحتل، على أهمية هذه الغاية، إنها - في واقع الحال، تؤسس لفلسفة شاملة تنهض على روح "الاعتماد على الذات" و"الاستغناء" عن ترف الاستهلاك المستورد، وبناء القوة الخاصة للأمة، واعتماد منهج جديد ينظر إلى التحديات المحيطة بفهم وإدراك، ويسعى لمجابهتها بوعي وكفاءة، ويثق في قدرة الشعب على التجاوز، ويعرف أن معين الوطن على الصمود والانحياز يملك مقومات لا تنضب.

# الفصل السادس

## مستقبل حركة المقاطعة الشعبية العربية

## بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

واكب الاحتلال الأمريكي للعراق، سيل من التهديدات التي لا يتوقف المسؤلون الأمريكيون عن إطلاقها، باستمرار الحملة التي تستهدف: "تغيير خرائط المنطقة"، أو "إعادة رسم" هذه الخرائط دون توقف، الأمر الذي يعني تصاعد الخطر المحدق بدول عربية وإسلامية أخرى، على رأسها "سوريا" "وإيران"، والسعودية، ثم "الجائزة الكبرى"، كما أطلقوا عليها.

وتجيء هذه التهديدات – بعد أن أتمت الولايات المتحدة بسط هيمنتها العسكرية على العراق الشقيق، لكي تكمل الحلقة الثانية من حلقات الهيمنة على دول المنطقة، في ظل التصعيد الصهيوني غير المسبوق، والذي يسعي، دون جدوى، منذ سنوات لاستخدام أقصى ما تتيحه قواه العسكرية الباطشة، من أجل قهر إرادة الشعب الفلسطيني، وتنفيذ مخططات تصفية القضية، ومثلما كان الصمود البطولي لشعب "فلسطين" حافزًا للانطلاقة المعاصرة لحركة المقاطعة الشعبية العربية، في أعقاب تفجر الانتفاضة الفلسطينية الثانية (سبتمبر / أيلول عام ٢٠٠٠)، فإن تصاعد نشاطات المقاومة الوطنية العراقية للاحتلال الأنجلو – أمريكي، يمثل حافزًا إضافيًا لتطوير أعمال هذه الحركة، على النحو الذي يضاعف من تأثيراتها، ويجعلها أداة حفز ودعم وإسناد لقوى المقاومة العربية الشاملة، وتدفع إلى ساحة المعركة بمئات الملايين من أبناء الأمة العربية والإسلامية، الذين بإمكانهم – وحدهم – التصدي للعدوان الأمريكي – الصهيوني – البريطاني، وإفشال خططه ومؤامراته.

لقد استطاعت "حركة المقاطعة الشعبية العربية"، في فترة العامين والنصف المنصرمة – على الرغم من كل الظروف المعاكسة – أن تحقق إنجازات مهمة،

على صعيد إقرار فعل المقاطعة الشعبية، باعتباره أحد أهم أسلحة النضال الشعبي العربي في هذه الحقبة الخطيرة من حياتنا، وكذلك على صعيد انتشاره إلى حد ملحوظ، وبالذات في أوساط الأطفال والناشئة، المنوط بهم استمرار النضال ضد الإمبريالية والإمبريالية الجديدة والصهيونية، في المستقبل، ولعل هذا هو الإنجاز الأكبر لحركة المقاطعة الشعبية العربية، الذي تدرك خطورته الأوساط المعادية، وتضعه تحت المجهر وتراقبة بدقة وتركيز واضحين.

## مؤشرات تطور "حركة المقاطعة الشعبية العربية":

ويمكن الاستفاضة في تعداد أوجه تأثير حركة المقاطعة الشعبية العربية في نواحٍ عديدة، ومناطق متعددة من وطننا العربي، لكننا سنكتفي، في هذا المقام، بإشارات عابرة، تعطي إضاءات سريعة حول أحوال وتطورات حركة المقاطعة الشعبية العربية، على أمل أن تكون هناك فرصة، في وقت قريب، لقيام مجموعة عربية بإعداد مسح شامل لظروف وإنجازات "حركة المقاطعة الشعبية العربية" على المستوي العربي:

- ففي مصر التي تشهد انبعاثًا واسع المدى للمقاطعة منذ انطلاق الانتفاضة نشأت " اللجنة المصرية العامة لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية" بمبادرة من نحو ثلاثمائة من رجال الفكر والاقتصاد والسياسيين والمثقفين الوطنيين، واستطاعت "الحركة الشعبية للمقاطعة" أن تطرد من السوق المصرية احتكار "سينسبري" المؤيد للصهيونية والداعم ماديًا لحركة الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما قضت حركة المقاطعة، بصورة شبه كاملة، على كل الأنشطة الاقتصادية الصهيونية – المصرية غير الحكومية، وألحقت خسائر جسيمة بكبريات الشركات الأمريكية الموضوعة على قوائم المقاطعة للحركة، مثل:

**شركة كوكاكولا:** خسرت الشركة أكثر من نصف رأسمالها من جراءَ حركة المقاطعة وتدرس إمكانية استمرارها في السوق المصرية من عدمه، في ظل الإعراض واسع النطاق عن تناول منتجاتها، وقد أغلقت مصنعين في مدينتي السويس والإسماعيلية وتستعد لإغلاق عددٍ آخر من مصانعها بسبب المقاطعة الشعبية.

**شركة مطاعم ماكدونالدز:** تعاني من مشاكل ضخمة في اللاإقبال على مواقعها العديدة المنتشرة في أنحاء البلاد، وقد بدأت في إغلاق عدد من فروعها نظرًا لانصراف المواطنين المصريين – وبالذات الشباب – عنها مثلما حدث في فرع المنصورة وفرع "العقاد مول" اللذين أغلقا أبوابهما لانعدام الإقبال عليهما؛ وأعلنت إدارة الشركة الأم في الولايات المتحدة اعتزامها إغلاق ١٧٥ مطعمًا في عشرة بلدان منها مطاعم في ثلاث دول عربية (على الأرجح: مصر ولبنان والسعودية).

والظاهرة الأبرز – في هذا السياق – بمصر، هي نشأة العديد من سلاسل المطاعم الوطنية المصرية، التي استفادت من هذه الوضعية لتوسيع نطاق أعمالها في كافة أنحاء البلاد.

**شركة بروكتل آند جامبل:** وهي منتجة مسحوق الغسيل "آريال" الذي وضع على قائمة المقاطعة الشعبية، وقد تعرضت الشركة (التي تنتج أيضًا عشرات من المنتجات الأخرى) لخسائر هائلة من جرّاء حركة المقاطعة، حيث انهارات بسببها مبيعاتها بشكل ملحوظ، إلى الحد الذي دفعها للاستنجاد برئيس الوزراء المصري، الدكتور "عاطف عبيد"، الذي زار مصانعها معلنًا دعم الدولة لها في مواجهة المقاطعة الشعبية، ومع هذا استمرت مبيعاتها في التدهور الملحوظ .

**شركات الأدوية الأمريكية:** أعلنت نقابتا الصيدلة والأطباء في مصر مقاطعة منتجات شركة "ليللي" للأدوية بسبب مساندتها للعدون الصهيوني والمستوطنات

اليهودية في فلسطين المحتلة، كما قررتا سحب ودائعهما من البنوك الأمريكية (سيتي بنك – أمريكان أكسبريس – البنك المصري الأمريكي)، ووجهتا دعوة رسمية إلى الأطباء بعدم التعامل مع الأدوية والمنتجات الأمريكية وسحب أرصدتهم من بنوكها، واستخدام الأدوية البديلة سواء الأوروبية أو المحلية.

(ودائع الاستثمار في تجارة الأدوية فقط التي تم سحبها من البنوك تبلغ خمسة مليارات جنيه سنويًا منها ٥٠٠ مليون دولار ثمن الأدوية الأمريكية المستوردة).

وبصورة عامة فقد انخفضت الصادرات الأمريكية لمصر في أواخر عام ٢٠٠٢ بنسبة ١٨٪ حسب التقديرات الأمريكية: (انظر: http:/// www.census gov/foreign-trade/balance)، بسبب تنامي حركة المقاطعة الشعبية المصرية للسلع والمنتجات الأمريكية والبريطانية والصهيونية، في الفترة الأخيرة، مما دفع إليها بمحافل من رؤساء مجالس إدارات وممثلي الشركات المقاطعة، ورجال الأعمال والمسئولين السياسيين والاقتصاديين الأمريكيين، الذين مارسوا ضغوطًا بشتى الوسائل، على الإدارة المصرية من أجل التدخل لإجهاض حركة المقاطعة الشعبية في مهدها، وقد عبر المسئولون المصريون جميعًا، وعلى رأسهم الرئيس "مبارك" عن رفضهم لحركة المقاطعة الشعبية للبضائع الأمريكية باعتبارها – على حد تعبيرهم – "تضر بالاقتصاد المصري ونوعًا من (العنتريات) التي لا تفيد!".

**الخليج العربي:** أعلنت البيانات الأمريكية الرسمية (جريدة الحياة، لندن، ٢٠٠٢/٦/٢١) أن المقاطعة للسلع الأمريكية، في دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، قد أدت لانخفاض الصادرات من أمريكا بنسبة ٣٣٪ في أوائل عام ٢٠٠١، وتصاعد الانخفاض لكي يصل إلى ٤٣٪ في الربع الأول من

عام ٢٠٠٢، وأعلن المسئول التجاري في السفارة الأمريكية أن "تأثير المقاطعة كبير جدًا، ونشعر بالقلق من جرائه"، واعترفت صحيفة "نيويورك تايمز"، (٢٠٠٢/٧/٧) أن "المقاطعة العربية خفضت التبادل التجاري الأمريكي بنسبة ٤٠ بالمائة" (انظر: "منير شفيق"، نحن والبضائع الأمريكية، الحياة، لندن، ٢٠٠٢/٧/١٤ ويذكر أن المؤتمر العربي الأول للمقاطعة، الذي عقد بمدينة دبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) في ١٣ و ١٤ مايو ٢٠٠٢، قد انبثقت عنه "اللجنة العربية الشعبية للمقاطعة" المشكلة من لجان المقاطعة في ثماني دول عربية، وهناك حركة نشطة للمقاطعة ولجان مميزة لدعم الانتفاضة الفلسطينية وضد العدوان الصهيوني، والمقاطعة، في البحرين والسعودية وعمان والكويت وقطر، ويعقد "المؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني في الخليج" كل عام في دولة خليجية، محققًا إنجازات كبيرة في هذا المجال.

**اليمن:** عقد في مدينة صنعاء، أواخر عام ٢٠٠٠ مؤتمر شعبي لمقاطعة البضائع الأمريكية والصهيونية بمبادرة الأحزاب والتنظيمات السياسية، وشارك فيه رئيس مجلس النواب اليمني؛ ونظمته "اللجنة اليمنية لمقاومة الاستسلام والتطبيع مع العدو الصهيوني" ،التي لعبت دورًا كبيرًا في مواجهة تهريب السلع الصهيونية لليمن، وإغراق الأسواق اليمنية بالبضائع الأمريكية.

وتجد الدعوة للمقاطعة استجابة كبيرة في عموم اليمن، ويقبل عليها أبناء الشعب اليمني من كل المستويات، ومن كافة التوجهات الفكرية والسياسية، وقد أدى تناميها إلى إغلاق المصانع المنتجة لمسحوق الغسيل "آريال"، باليمن.

**لبنان:** تنامت حركة المقاطعة الشعبية في لبنان وتعددت أنشطتها الجماهيرية ولجانها الوطنية، ونقلت الحركة جهودها إلى الشارع اللبناني، حيث شهد تجمعات شبابية أمام المطاعم المقاطعة، وحملات جماهيرية ضد شركات أمريكية مثل "إستي

لورد" وغيرها، مما يمثل جهدًا رائدًا في هذا المجال، وبحسب مكتب الإحصاء الأمريكي، فلقد انخفض حجم الاستيراد اللبناني من الولايات المتحدة (أواخر عام ٢٠٠٢) بنحو ٢٤٪.

ومن أبرز الهيئات اللبنانية النشطة في مجال المقاطعة "حملة مقاطعة داعمي إسرائيل"، " الهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع" – "لجنة المتابعة لمكافحة الاختراق الصهيوني في لبنان" وغيرها .

**سوريا:** على الرغم من أن قضية "التطبيع"، وانتشار البضائع الإسرائيلية غير واردة في "سوريا"، إلا أن "اللجنة الوطنية للبضائع والمصالح الأمريكية في سوريا" قد نشطت مبكرًا في السعي لحشد الرأي العام المناصر لقضية المقاطعة، وتمارس هذه اللجنة الرائدة أنشطة متعددة، منها: الاعتصام وتوزيع البيانات التي تدعو لمقاطعة البضائع الأمريكية، وتصدر نشرة باسم "المقاطعة"، وبوسترات وملصقات متعددة، كما تدعم هذه التوجهات "اللجنة النسائية لدعم الانتفاضة".

**الأردن:** نشطت قوى سياسية ونقابات مهنية عديدة في الأردن على أرضية مجابهة "التطبيع" مع العدو الصهيوني، وقطع الطريق على مخططات الاختراق الإسرائيلي المترتبة على الاتفاقات الرسمية الموقعة بين الحكومتين: الإسرائيلية والأردنية. ومن أبرز هذه الهيئات: "اللجنة الوطنية الأردنية لحماية الوطن ومجابهة التطبيع"، "اللجنة النقابية الأردنية لمقاومة التطبيع" – "فريق العمل الطلابي – قاوم" – "اللجنة النسائية لمقامة التطبيع"، " لجان المقاطعة ومقاومة التطبيع في الأحزاب الأردنية المعارضة" ... إلخ. ويتعرض المناضلون الأردنيون المعارضون للتطبيع والداعون لمقاطعة البضائع والشركات الصهيونية والأمريكية لملاحقات دائمة من السلطات الأردنية، واعتقالات لا تنقطع، وللطرد من وظائفهم المهنية والأكاديمية (وآخر هذه الوقائع طرد الدكتور "إبراهيم علوش" من موقعه الأكاديمي في جامعة البتراء لمواقفه الداعمة للحقوق العربية والفلسطينية).

**السودان:** تدعم النقابات السودانية والجامعات والمؤسسات الفكرية والثقافية، وكذلك رجال الدين دعوة مقاطعة البضائع والشركات الصهيونية والأمريكية، ويقود العمل في هذا المجال "الهيئة الشعبية لمقاطعة المنتجات الصهيو – أمريكية / شرفاء المقاطعة" والتي أخذت على عاتقها مهمة نشر قضية مقاطعة المنتجات الصهيو – أمريكية، ومقاومة "العولمة الاقتصادية"، وتشجيع استهلاك السلع المحلية والتنسيق مع الجهات المماثلة في الدول الإسلامية والعربية.

**المغرب:** تنشط "الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني" مع العديد من الهيئات النقابية والمؤسسات الثقافية والسياسية والطلابية المغربية في مواجهة أنشطة التطبيع، ومحاولة العدو الصهيوني المتكررة اختراق التخوم المغربية.

وقد نجحت القوى والعناصر الوطنية المغربية في مواجهة المحاولات الصهيونية لـ "تطبيع" العلاقات مع "المغرب" الشقيق وإفشالها، كما صعدت هذه القوى والعناصر من حملة مواجهة الولايات المتحدة ونفوذها ومنتجاتها بعد العدوان على "العراق"، والتهديدات المستمرة لباقي الدول العربية.

**تونس:** انخفضت الصادرات التونسية من أمريكا أواخر عام ٢٠٠٢، حسب تقارير مكتب الإحصاء الأمريكي، بنسبة ٢٨٪.

**الجزائر:** كونت التيارات الوطنية المغربية، بمختلف أقسامها" التنسيقية الوطنية لمواجهة المد الصهيوني والتطبيع"، وقد مارست "التنسيقية" دورًا مهمًا في صد محاولات الضغط على الحكومة الجزائرية، لفرض عملية التطبيع مع العدو الصهيوني، معتمدة على الرفض الشعبي العارم لأية خطوة في هذا الاتجاه، كما تتفاعل الأوساط الشعبية مع قضية المقاطعة الاقتصادية بشكل واسع النطاق.

**موريتانيا:** تنشط في موريتانيا مجموعات متعددة لمقاومة التطبيع ومحاولات الاختراق الصهيوني، منها: "الرباط الوطني لمقاومة الاختراق الصهيوني وللدفاع

عن القدس"، " الجبهة الديمقراطية للإنقاذ ومقاومة التطبيع"، "المنتدي الوطني لـدعم نضال الشعب الفلسطيني"، " المبادرة الطلابية لمواجهـة الاختـراق الـصهيوني"، وتلقي دعوات مقاومة "التطبيع" مع العدو الصهيوني استجابة واسـعة مـن أبنـاء الشعب الموريتاني، بجميع طوائفه واتجاهاته السياسية.

## أصداء "حركة المقاطعة الشعبية العربية" في الصحافة العالمية:

وقد لفت تنامي "حركة المقاطعة الشعبية العربية" أنظار الصحفيين والمحللين الأمريكيين والغربيين، فكتب من القاهرة "لاكلن كارمايكل"، "Middle East On Line"، (٢٠٠٣/١/٩)، يقول إن "وكلاء الشركات الأمريكية في الشرق الأوسط يخشون أن يؤدي نشوب حرب في العراق إلى تكثيف حملة مقاطعة المنتجات الغربيـة التـي انطلقت قبل عامين مع بداية الانتفاضة الفلسطينية"، ونقل تقرير الكاتـب "محمـود القيسوني" تحذيرًا، (المسئول في شركة مصرية تدير عددًا مـن فـروع مطـاعم الوجبات السريعة)، من أن " الموجة المقبلة ستكون كاسحة، كارثة"!، كمـا ذكـر التقرير أن حجم المبيعات في ٥٥٠ مطعمًا للوجبات الـسريعة فـي مـصر، قـد انخفضت بنسبة ٦٥٪ في نهاية شهر يونيو ٢٠٠٢ ،... كذلك رصد "نايل ماكفـار كوهار"، (نيويورك، تايمز، ٢٠٠٢/٥/١٠)، "نمو المقاطعة المعادية لأمريكـا فـي العالم العربي"، حيث تتبع الأوضاع في دول الخليج والمشرق العربـي ومـصر، مسجلاً عمليات التراجع في مبيعات الشركات الأمريكيـة بتوسـع، أمـا جريـدة "الجارديان" البريطانية، فقد ذكرت (في عدد ٢٠٠٣/١/٨)، " أن حملـة المقاطعـة العربية، غير الرسمية " تستجمع قواها في شتى أنحاء (الشرق الأوسط) على مدى العامين الماضيين، احتجاجًا على الدعم الأمريكي لإسرائيل، "وذكرت الجريـدة أن "المشايخ الذين يؤمون الجمعة ينددون ببضائع أشهر الشركات الأمريكية، ويجـري توزيع منشورات المقاطعة في الشوارع، بينما تذخر شـبكة الإنترنـت بـصيحات

الاحتجاج"، وأضافت الصحيفة "أن بعض الشركات الأمريكية سجلت انخفاضًا في مبيعاتها يتراوح ما بين ٢٥ و ٤٠٪"، أما الكاتب البريطاني الشهير، "روبرت فيسك"، فيدرس حركة المقاطعة، (الاندبندنت، ١٤ يونيو ٢٠٠٢)، منطلقًا من متابعته للمقاطعة المنصبة على سلسلة مقاهي "ستاربكس"، Starbucks، كما اهتم الكاتب الأمريكي (من أصل عربي)، فواز جرجس، (أستاذ الدراسات الشرق أوسطية والشئون الدولية في كلية "سارة لورنس"، بنيويورك) بتتبع هذه القضية، حيث كتب تحت عنوان: "أمريكا في حالة حصار داخل المجتمعات العربية" (جريدة الحياة، لندن ٢٠٠٢/٥/٩)، "ظاهرة المقاطعة" باعتبارها أهم التعبيرات الملموسة عن تلاشي تعاطف العرب والمسلمين مع الأمريكيين، في أعقاب اعتداءات سبتمبر الشهيرة، وهو ما يعتبره واحدًا من أبرز الخسائر الناجمة عن الغزو الإسرائيلي للضفة الغربية وما تبعه من موت ودمار، ويقول جرجس، إنه "إذا كان تحقيق النصر في الحرب ضد الإرهاب بحسب "دوجلاس فيث"، (نائب وزير الدفاع للشئون السياسية)، يقتضي أن نساعد في تغيير الطريقة التي يفكر بها الناس"، "فإن أمريكا قد خسرت بالفعل هذه الحرب ضد (الإرهاب)"، فالعلم العربي يشتعل غضبًا على الولايات المتحدة، حامية إسرائيل، لأنها لم تلجم رئيس الوزراء الإسرائيلي "آرييل شارون"، ولأنها أعطته "الضوء الأخضر" لتدمير السلطة الفلسطينية، وكان هذا بالطبع قبل العدوان والاحتلال الأمريكي للعراق الشقيق.

تبرز هذه الاستشهادات المختصرة الأهمية الفائقة لسلاح المقاطعة، وهو ما بدأ العالم يلتفت إليه، وتطرح على كل الجماعات والهيئات واللجان، والأشخاص المهتمين بقضية المواجهة الفعلية لمخاطر العدوان الأمريكي – الصهيوني المتصاعد، على بلادنا، مسئولية إعادة النظر في قضية "مقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية والبريطانية"، في ضوء الأهمية البارزة لهذا الأمر، وهو ما يدركه بالتفصيل كل متابع للشأن العام في المنطقة.

## أسئلة مُلحة ومحاولة للإجابة:

وفي ضوء ما تقدم، ينبغي دراسة مسألة "حركة المقاطعة الشعبية العربيـــة". في إطار محاولة الإجابة على عدد من الأسئلة المحورية، التي لايمكن التملص من البحث عن إجابات موضوعية شافية لها، تكون نبراسًا لنا في السعي نحـــو تفعيـــل هذه الأداة النضالية الشعبية، وإكسابها المزيد من العمـــق – والانتـــشار والتـــأثير، وتحويلها من مجردة وسيلة" تنفيس" عن الغضب الشعبي تجاه العدوان والاحـــتلال إلى عنصر تأثير في معادلات الصراع، والقرارات المؤثرة فيـــه، وأداة "تأســـيس" لآلية نضالية جديدة وفاعلة.

## ومن أهم الأسئلة التي تُطرح في هذا السياق، أربعة، نذكرها تباعًا:

أولاً: ماهي "الفلسفة الحاكمة" لـــ "حركة مقاطعة السلع والبضائع الإسرائيلية والأمريكية والبريطانية"؟!، وكيف ينظر إلى دور هذا الأســـلوب فـــي المواجهـــة: حدوده – آفاقه – فاعليته؟!

ثانيًا: بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، والتهديدات المـــستمرة باجتيـــاح دول عربية وإسلامية أخرى، والتصعيد غير المسبوق للعدوان الصهيوني الـــدائم علـــى الشعب الفلسطيني: هل مازالت النظرة إلى قضية المقاطعـــة، باعتبارهـــا "رســـالة رمزية" موجهة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل للتعبيـــر عـــن الغـــضب الشعبي العربي، كافيًا لاستخدام هذا السلاح بفاعلية؟، أم أن الأمـــر تخطـــى هـــذه الحدود، ويستوجب تغيير النظرة إلى آفاق استخدامه وتطوير التعامل معه؛ باعتباره أحد أهم وأنجح أسلحة المقاومة الشعبية الجماعية للاحتلال والعدوان؟!.

ثالثًا: كيف السبيل إلى تطوير حركة المقاطعة، ومد نطاق عملها إلـــى مـــا يوجع العدو الأمريكي – الصهيوني – البريطاني بالفعل، عن طريق توســـيع أفـــق نشاطها إلى المجالات الأكثر أهمية لأمريكا وبريطانيا وإسرائيل مثـــل: مـــشتريات

السلاح، والطيران المدني، وعقود الشركات الكبري في مجالات الإنشاء والتشييد والاستيراد الحكومي، وضع الأموال العربية المستثمرة في البنوك الأمريكية والبريطانية، والبترول ... الخ؟!.

**رابعًا:** كيف يمكن تطوير آليات التعاون العربي الشعبي الجنينية، في مجال المقاطعة، وخلق مؤسسات كفء ونشطة ومستمرة، لضمان تطوير عمل هذه الحركة، وعدم تبديد آثارها؟! وما هي العناصر الأساسية لخطة العمل المقترحة، على الصعيد العربي وعلى الصعيد القطري، من أجل تنشيط دور حركة المقاطعة الشعبية العربية، والوصول بها إلى إنجاز الدور المطلوب؟!.

هذه الأسئلة، وغيرها، تطرح نفسها بقوة_ هذه الآونة، وتتطلب إعمال العقل لتدبر الحلول العملية الصحيحة للتساؤلات الموضوعية التي تطرحها، وسأحاول في هذه الصفحات المساهمة في هذا الحوار، آملا أن تتمخض المناقشات الجادة التي تدور – بشأن هذه القضية الهامة – إلى بلورة خطة عمل حقيقية ممكنة، ومؤسسات فاعلة مجسدة وانتشار أوسع للفكرة وآلياتها، كواحدة من أهم وأفعل سبل تطوير الحركة الشعبية العربية المناهضة للاحتلال والاغتصاب والعدوان وبهدف تحويل فكرة المقاطعة من مجرد رد فعل مؤقت على العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني والأمريكي على الشعب العراقي، إلى قيمة ثقافية مستمرة، ونمط حياة دائم، وباعتبارها سلاح من أهم أسلحة المقاومة وأحد أساليب " استنهاض وعي الأمة " في مواجهة ما يحيطها من مخاطر، وكذلك باعتبارها أحد أشكال عملية إعادة تشكيل المفاهيم الإدراكية لمواطنينا، انطلاقًا من مصالحها، وتعبيرًا عن أولوياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

## أولا: فلسفة حركة المقاطعة الشعبية العربية:

لا تقف نظرتنا على غايات المقاطعة الشعبية العربية، لسلع وشركات قوى العدوان الأمريكي الصهيوني البريطاني، عند مجرد الإضرار بشركاتهم

ومؤسساتهم بالامتناع عن تناول أطعمتها أو مشروباتها أو التعامل مع مطاعمها وبعض مؤسساتها، ففي الواقع تنطلق "حركة المقاطعة الشعبية العربية"، في مواقفها المبدئية من "فلسفة متكاملة" قوامها الأسس التالية:

١- مشروعية حركة المقاطعة الشعبية تقرها المواثيق الدولية والأعراف وقواعد القانون الدولي المستقرة؛ وقد سبق ومارستها العديد من الدول، كسلاح لمقاومة عدوان الدول الاستعمارية وهيمنة الدول الكبرى، بل واستخدماتها دول العدوان (وعلى رأسها الولايات المتحدة) في مواجهة الدول الأخرى، لفرض إرادتها، وتحقيق مآربها السياسية والاقتصادية والثقافية.

٢- تستمد حركة المقاطعة الشعبية العربية زخمها من مخزون النضال الوطني والقومي القديم، ومن القواعد الدينية الثابتة التي تمنع موالاة الأعداء؛ ومن التراث الوطني لمقاطعة سلع وشركات القوى المحتلة والمعتدية، في أكثر من بلد عربي، على امتداد تاريخه المعاصر.

٣- الهدف بعيد المدى لحركة المقاطعة الشعبية يرمي إلى إعادة بناء روح المقاومة الجمعية العربية في مواجهة قوى الاحتلال والعدوان، وتربية إرادة الجماهير العربية على التحدى، وبناء القوة الذاتية والاعتماد على النفس، والاستغناء عن التوجهات الاستهلاكية الترفيهية الطاغية، ومقاومة محاولة فرض نمط الحياة الأمريكية واستبدال الثقافة الأمريكية المستعارة محل الثقافة العربية الإنسانية الأصلية، واسترجاع قوة التماسك الوطني والقومي، وإحياء قدرة الطاقات المحلية على الإنجاز بعيذا عن التبعية للمراكز الغربية الاستعمارية (المتقدمة).

٤- وفي المقابل فإن حركة المقاطعة الشعبية بعيدة كل البعد عن أية مقاصد عنصرية، فهي لا تكره (الأجانب) أو الأمريكيين لمجرد جنسيتهم أو أديانهم، وإنما تقاوم السياسات الإمبريالية، والإمبريالية الجديدة، التي تسعى للهيمنة على أوطاننا

ونهب ثرواتنا، كما أن هذه الحركة ترتبط بأواصر متينة، مع كل أنصار الحرية والسلام ومعاداة العدوان والحرب في العالم وداخل الولايات المتحدة ذاتها، ومع مناضلي الحركة العالمية المعادية للعولمة الرأسمالية المعسكرة، التي أثبتت حضورها ونبل مقاصدها في فترة ما قبل حرب العدوان الأمريكي - البريطاني - الصهيوني، على شعب العراق، وما بعدها.

إن المقاطعة العربية بهذا المضمون: "تشكل آلية هامة من آليات مقاومة عملية الدمج والتبعية والإلحاق التي تمارسها أمريكا والكيان الصهيوني تجاه اقتصاديات العديد من البلدان العربية عبر وسائل وأساليب مختلفة"(*)

## ثانيًا: حركة المقاطعة الشعبية العربية واحتلال العراق:

فتح العدوان الأمريكي - البريطاني - الصهيوني على شعب العراق الشقيق، والاحتلال الاستعماري للعراق، وهيمنته على نفطه، وعلى مصيره السياسي والاقتصادي والثقافي/ والرفض الشعبي العراقي المتنامي له، وأعمال المقاومة الشعبية التي تتصاعد يومًا بعد آخر، المجال، أمام إعادة النظر في مستوى وسقف الحركة الشعبية العربية للمقاطعة، التي ارتأت الفترة الماضية - التركيز على مجموعة محدودة من الشركات والمنتجات الأمريكية والبريطانية، من أجل تكثيف الضغوط الشعبية عليها، وبهدف إرسال رسالة رمزية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بالإدانة الشعبية لسياستهم في منطقتنا، وبرفض الجماهير العربية لإنجازاتهم العدوانية لأعداء الأمة.

والسؤال المنطقي الذي يطرح نفسه الآن: هل أصبح هذا الحد من المقاطعة كافية بعد العدوان والاحتلال، وتفاقم النقمة الشعبية العربية إزاء أعمال السلب

(*) د. يعقوب سلمان الكسواني، المقاطعة الاقتصادية العربية والأمن الاقتصادي القومي، بحث مقدم إلى "المؤتمر العربي العام للمقاطعة العربية"، دمشق، ٢٥-٢٧ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣، صفحة ١٦.

المنظم والتخريب المتعمد والإذلال في "فلسطين" و"العراق"، وإزاء التهديدات المستمرة بتوسيع نطاق العدوان لكي يجتاح دول عربية وإسلامية أخرى؟!

هناك وجهتا نظر جديرتان بالاحترام والدرس والاختيار من بينهما الأصلح والأنسب للحظة الراهنة.

**الأولى:** تقول بوجوب استمرار مقاطعة كل السلع والشركات الصهيونية و(العرب) المتعاملين معها، مع التركيز على عدد محدود من السلع والشركات الأمريكية والبريطانية حتى يتم طردها من العالم العربي تمامًا، حيث سيكون لهذا الأمر وقع كبير وصدى هائل يحقق الغاية المبتغاة من فكرة المقاطعة، ويجبر صناع القرار الأمريكي والبريطاني على إعادة النظر في مواقفهما خشية اتساع نطاق المقاطعة وامتدادها إلى آفاق أرحب .. ويري أصحاب هذه الرؤية أن توسع نطاق المقاطعة – قبل استكمال طرد الشركات والسلع الواردة في مستهدفات حركة المقاطعة الآن – سيشتت الجهود، ويمنع إحداث تأثير كبير ومؤكد وملموس، يمكن البناء عليه في المستقبل.

**الثانية:** تري في قصر أمر المقاطعة على هذا الحد تقصيرًا في إدراك عمق اللحظة الأمريكية – البريطانية – الصهيونية، التي تمادت في إذلال شعوبنا وقهر مواطنينا وسحق آمالنا وهددت وتهدد وجودنا المادي – كشعوب وأوطان – من أساسه، وهو ما يستتبع مد نطاق المقاطعة إلى كل ما يمت بصلة لدول العدوان والاغتصاب والاحتلال، وإن أي مستوي للمقاطعة أقل من هذا السقف يعني إهدار طاقات الجماهير المستعدة للحركة، والمهيأة – موضوعيًا – للتفاعل الواسع معها.

والواقع أن كلتا وجهتي النظر المطروحتان عاليه، تملك وجاهة ومبررات حقيقية لمعتنقيها، ومن المفيد إدارة مناقشة معمقة حولهما للاختيار – حسب ظروف كل دولة – بينهما، أو للجمع بين مميزاتهما في آن غير أن من المؤكد أن أكبر مساهمة لنشاط حركة المقاطعة، مازالت حتى الآن – خارج نطاق التأثير، ولم تمتد

حركة المقاطعة حتى إلى "مناوشة" تخومها، وأعني بها المناطق (المحظورة) من التعاملات الرسمية العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب المعادية (كبريطانيا وأسبانيا) .. الخ، إذ تعتبر الحكومات والنظم العربية هذه المساحة من ساحات السيادة التي لا يحق للشعوب التعاطي معها؟! ومن نماذجها: الأموال العربية الطائلة الموضوعة في بنوك أمريكا وبريطانيا، مشتريات السلاح من هاتين الدولتين، مشتريات الطائرات المدنية والسلع الإستراتيجية باهظة التكاليف – مستوردات الدولة وتعاقداتها مع الشركات الإنشائية الأمريكية والبريطانية الكبرى – ثروة النفط العربى المهيمن عليه أمريكيًا ... الخ.

بل أنه في الدول التي وقعت اتفاقات للتسوية مع العدو الصهيوني (مثل مصر والأردن)، وفي بعض دول الخليج (مثل قطر)، فإن الدولة بمؤسساتها ووزارتها ورموزها ( في مجالات الزراعة والسياحة والاقتصاد والبترول والإعلام .. الخ) هي أكبر عناصر (التطبيع)، وأكثر جهات اختراق حركات الرفض الشعبي للتعامل مع الأعداء.

وهذه النقطة بحاجة ماسة إلى إمعان النظر، وتدارس كيفية مواجهتها، والبحث عن صيغ مناسبة لإحداث التأثير الإيجابي المطلوب فيها، ولتفعيل الضغوط الشعبية، من أسفل، على صناع القرار لاتخاذ الإجراءات الضرورية بشأنها.

وقد انعكست حساسية هذه القضية على المؤسسة الرسمية العربية الكبرى، جامعة الدول العربية، حيث فشلت حركة المقاطعة الشعبية العربية، بالرغم من محاولاتها الدائبة (وبعضها عبر اتصالات مباشرة بالسيد الأمين العام للجامعة العربية ومسئولي مكتب المقاطعة)، في إيجاد صيغة مقبولة للتفاعل مع مؤسسات المقاطعة الرسمية العربية، للاستفادة من إمكانياتها الكبيرة، ومعلوماتها الموثقة، وهو ما يقتضي بذل الجهد مجددًا لإيجاد حل مناسب لهذه المشكلة.

## ثالثا: آفاق حركة المقاطعة الشعبية العربية:

حتى هذه اللحظة مازالت حركة المقاطعة الشعبية العربية، على أهمية ما حققته من إنجازات – تتحرك في الحد الأدنى من القدرة، ولم تستنفذ بعد الكثير من طاقاتها الكافية، أفقيًا ورأسيًا .

فهي – من ناحية لم تشمل بعد كافة المستويات الاجتماعية ولا الساحات الوطنية، ولم تستخدم بعد كل قواها المختزنة لإحداث التأثير المستهدف ولم تقم بتنشيط حركة المقاطعة المهنية والنوعية،مثل المقاطعة في مجال العلمي (وهي نشطة للغاية في الخارج على عكس الواقع لدينا )، ومقاطعة الشركات الهندسية الضالعة في مساندة العدوان، والمقاطعة العمالية في مجالات الشحن والنقل والتفرريغ .. الخ.

**ولذلك فمن المفيد العمل على تلافي "الثغرات" التالية في نشاط حركة المقاطعة الشعبية العربية:**

١- قصور حركة المقاطعة الشعبية العربية عن الوصول إلى كل خلايا المجتمع، واقتصارها على المدن الرئيسية، والنخب السياسية والمثقفة، في المقام الأول، دون أن تتحول إلى حركة شعبية بمعنى الكلمة، واسعة النطاق، تشمل كل فئات المجتمع وطبقاته (رأسيًا وأفقيًا)، وكل أرجاء الوطن (جغرافيًا)، وتتفاعل بقوة مع مؤسساته الاجتماعية والسياسية والثقافية.

٢- عجز حركة المقاطعة الشعبية العربية عن توحيد صفوفها – في كثير من الدول العربية – أو وهذا أضعف الأيمان، إيجاد آلية نشطة للتنسيق فيما بين جماعات المقاطعة المتعددة، في هذه الدولة أو تلك.

٣- موسمية حركة المقاطعة الشعبية العربية وتموجها (صعودًا وهبوطًا) مع حركة الأحداث وسخونة الوقائع، ودرجة تركيز أجهزة الإعلام المملوكة أغلبها للدولة، والمعادية في توجهاتها لفكرة المقاطعة).

٤- عدم حل إشكالية العلاقة بين حركة المقاطعة الشعبية العربية، كمبادرة شعبية حركية وسط المجتمع، والأحزاب والقوى السياسية العربية، التي وقف العديد منها موقف المتفرج، إن لم يكن موقف المعوق منها، مما أثر سلبًا في تواصل هذه الأحزاب مع حركة الشارع من جهة، وفي استفادة هذه الحركة من قدرات الأحزاب والقوى السياسية العربية، من جهة أخرى.

**٥- فقدان حركة المقاطعة الشعبية العربية:**

(أ ) لأليات عمل داخلية نشطة ومؤسيسة، فهي - حتى الآن - تعتمد في أغلب أنشطتها على مبادرات فردية، محمودة لكنها غير كافية أو قابلة للاستمرار

(ب) لمصادر تمويل شعبي مضمون، تغطي مصروفات إدارتها وتكاليف أنشطتها وحملاتها الإعلامية، واستمرار اعتمادها - في تدبير هذه التكاليف - على التبرعات الشخصية، والإسهامات الفردية، وهو أمر غير مستمر ولا مستقر، ولا يضمن ديمومة عمل هذه الحركة وتطورها.

(ج) لأليات عمل قومي واضحة وفعالة، إذ نظرًا للعاملين السابقين، فقد أثرت تأثيرًا واضحًا على إمكانية إنجاز عمل مؤسسي متطور، على المستوى القومي، ولم تتعد الأشكال الشعبية (العربية) حتى الآن الدور الجنيني، الذي ينبغي مأسسته وتطوير آليات عمله وآفاق نشاطاته.

(د ) لقنوات اتصال وتواصل، وتنسيق وتشارك، مع الحركة العالمية المناهضة للعدوان والحرب والعولمة المعسكرة والهيمنة الأمريكية، إذ أن هذا الأمر مرتبط - بصورة وثقى - بنجاح الحركة الشعبية العربية للمقاطعة، في تلافي الثغرات الثلاث المشار إليها آنفًا.

هذه المشكلات، وغيرها، تستوجب اتخاذ تدابير مناسبة لإيجاد حلول حقيقية لها، بهدف توفير مناخ مناسب لتطوير حركة المقاطعة، وبيئة عمل مواتية، تستفيد

من كل "المدخلات" المناسبة، وتتعاون مع كل عناصر الدعم المتاحة بمهارة، وتجند كل طاقات الأمة باتجاه تحقيق الهدف المشترك.

## رابعًا: نحو تطوير أليات عمل الحركة الشعبية العربية للمقاطعة:

تمثل المشكلات التي تعترض سبيل الحركة الشعبية العربية للمقاطعة، والتي عرضنا لبعضها فيما سبق، تحديًا حقيقيًا يعترض مسار الحركة، ويقف حجر عثرة في سبيل نجاحها في تحقيقها لأهدافها المرجوة.

إن تجاوز هذه المشكلات، يحتاج – في أول الأمر – إلى تطوير آليات عمل الحركة، ووضع صيغ مرنة وكفء ومستمرة تحقق الانسجام بين أطرافها، وتكفل النمو الطبيعي لتأثيرها.

**ويحتاج الأمر – في هذا السياق، إنجاز التالي:**

**أولا:** تحقيق التفاعل والانسجام بين المناضلين النشطين في حركة مقاطعة السلع والشركات الأمريكية والبريطانية، والصهيونية في كل ساحة عربية، بحيث يتم تجاوز أزمة تعدد الجماعات والهيئات العاملة في هذا المجال، بإيجاد "لجنة واحدة" ممثلة لكل التيارات والتوجهات أو "لجنة تنسيقية" معبرة عن كافة الفرقاء، إذا تعذر ذلك.

**ثانيًا:** عقد مؤتمر عربي دوري متخصص في حركة المقاطعة الشعبية، يتدارس فيه نشطاؤها، من كل الأقطار العربية قضاياهم، ويبحثون عن حلول لما يواجهونه من مشكلات، ويتناقلون الخبرات، وسبل التنسيق في الأنشطة العملية، ويكون بمثابة "مرجعية" ذات مشروعية، لإقرار ما يجري تنفيذه من خطط، وبرامج، في مجالات المقاطعة الشعبية العربية.

**ثالثًا:** لابد أن تمتلك الحركة الشعبية العربية للمقاطعة بنكًا للمعلومات DATA BANK، بهدف خلق قاعدة المعلومات الأساسية، DATA BASE، الضرورية للعمل، والتي تتضمن ملفات للشركات المقاطعة، والمعلومات الضرورية عن السلع والبدائل.

**رابعًا:** من الضروري أن تصدر الحركة الشعبية العربية نشرة (ورقية) دورية، وأن تنشئ موقعًا إليكترونيًا Electronic SIte، ليكون بمثابة الصوت المعبر عنها، ولنقل أخبارها وتبادل الخبرات والدروس المستفادة من تجارب نشطاء حركة المقاطعة الشعبية في مختلف البلدان العربية، ولكي يصبح أداة تواصل مع الحركة العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية المعسكرة، والمعادية للحرب والعدوان والهيمنة الأمريكية.

ويقتضي النجاح في إنجاز هذه الخطة، في اعتقادي، الخروج من هذا المؤتمر الذي يضم ممثلين لأبرز القوى والأحزاب والهيئات المعنية بأمور مواجهة الاحتلال والعدوان الأمريكي البريطاني – الصهيوني على أمتنا، بتشكيل سكرتارية مؤقتة للدعوة لمؤتمر الحركة الشعبية العربية للمقاطعة، يوكل إليها مهمة إعداد الدراسات المطلوبة، واتخاذ كافة الإجراءات الواجبة، باتجاه إنجاز هذا الأمر، وإنجاح المؤتمر المقترح، وتوفير الأسباب الضرورية لتحقيق البرنامج المشار إليه عاليه أن تضافر الجهود العربية المخلصة، ضروري في هذه اللحظات لحماية حركة المقاطعة الشعبية العربية، (التي تمثل الآن واحدة من أهم وأخطر أوراق المقاومة العربية )، من الانقضاض عليها وتبديدها، مثلما حدث – مرارًا – مع أوراق النضال العربي الأخرى، في الماضي.

وينبغي التنبيه – في هذا السياق – إلى ما نشرته صحيفة "هآرتس" الصهيونية، نقلا عن مسئولين أمريكيين، قولهم أنه "ينبغي على الدول العربية الراغبة في الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا، أن تلغى جميع أشكال

المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل"![*]، أي أن مجابهة قضية (التطبيع) مع العدو الصهيوني، ستصبح - مجددا - على رأس جدول أولويات كل الدول العربية، في الفترة القريبة القادمة.

ولعل في الرجوع إلى قراءة تهجمات "إدوارد ووكر"[**]، السفير الأمريكي الأسبق في القاهرة، ومدير معهد واشنطن للشرق الأوسط، على حركة المقاطعة المصرية العربية "غير الرسمية"، المنشورة منذ فترة وجيزة، ما يشير إلى أهمية هذا السلاح وفعاليته، وإزعاجه للمؤسسة الأمريكية العدوانية، وأيضًا ما ينبهنا إلى أن هذا السلاح قد تم وضعه على قائمة المستهدفات العدوانية الأمريكية في المرحلة القريبة القادمة؛ ولنتذكر أن "هنري كيسنجر"، السياسي والإستراتيجي الأمريكي الشهير في عصرنا، هو الذي قال، ذات يوم، إن "حرب المقاطعة هي الحرب الوحيدة التي كسبها العرب في صراعهم مع "إسرائيل"!.

---

(*) جريدة الأهرام مصر ، ٢٠٠٣/٥/١١

(**) إدوارد ووكر، رسالة إلى "المقاطعة العربية غير الرسمية" ، جريدة الحياة - لندن ، ٢٠٠٣/٥/٢٥

# الفصل السابع

## هل تضر المقاطعة بالاقتصاد المصري؟!

سألتني شابة ذكية، طالبة بأوائل سني الجامعة، في إحدى النـــدوات العديـــدة التي شاركت فيها موخرًا، حول الحقيقة فيما يشاع عن أن المقاطعة تؤثر سلبًا على الاقتصاد المصري المنهك وتزيد من أعبائه، وتضاعف من همومه؟!

والحق أنه سؤال نبيه، يطرح قضية هامة، ومن المفيــد الــرد علـــى هـــذه الادعاءات التي روجت قصدًا بهدف بلبلة الرأي العام، وعــزل المـــواطنين عـــن "قضية المقاطعة"، وضربها في مقتل: فمن منا يؤيد – مهما غلظت مـــشاعره – أن يتهم – ولو من بعيد – بالمشاركة في جهد سيؤدي إلى تقويض اقتصاد البلاد، وهدم آمال أبناء الوطن المشروعة في المستقبل؟!، فما بالك إذا كانت هذه التهمة الفظيعة موجهة إلى نفر من أخلص خلصاء هذا الوطن، وأكثرهم حبًا لمواطنيه ورغبة فـــي إصلاح شؤونه، وترقية أوضاعه، وحل مشاكله، ووضعه في المكان اللائق بـــدوره الحضاري التاريخي، وقيادته الطبيعية للمنطقة وموقعه الريادي الذي لا يمارس فيه إلا الحاقدون!.

وقبل الرد على هذا الإدعاء، أريد أن أشير إلى أن وراء هذه الفرية الظالمة، جهة ما، أو جهات محدودة جهة أو جهات قادرة تملك المال والسلطات والعلاقـــات التي تتيح لها الوصول إلى أجهزة الإعلام والتـــرويج لأفكارهـــا، وللـــدفاع عـــن مصالحها وامتيازاتها . إنها – في الحق – جهات وريثة لكل المصالح الاستعمارية والأطماع الأجنبية في بلادنا . فحينما خرج الاستعمار الأجنبي من الباب، عاد من الشباك، خرج على هيئة جندي مدجج بالسلاح، يرتدي الملابس العسكرية، وعـــاد

في صورة رجل أعمال يرتدي أفخم الملابس، ويتحدث بلسان معسول، وهو لا يضمر لبلادنا إلا الشر، يريدها مزرعة يحلب أبقارها، ويستغل إناسها، وينهب ثرواتها، وينزح خبراتها .. لكي يهرب بها إلى الخارج حيث يعيش في نعمة ورغد، بينما يتضور أهل الوطن جوعًا وفقرًا .. إن الشركات العملاقة العابرة للقارات المتعددة الجنسيات التي أضيرت من "حركة المقاطعة "، هي التي تقف – في الواقع – خلف حملات تشوية صورة "حركة المقاطعة" ونعتها بأقبح الصفات: فهي ( أي حركة المقاطعة) هي التي ستخرب الاقتصاد المصري، وهي التي ستتسبب في بطالة عشرات الآلاف من الشباب المصريين، وهي التي ستدفع إلى هرب رؤوس الأموال الأجنبية، التي نحن في مسيس الحاجة لها ... الخ، وباختصار فحركة المقاطعة – من وجهة نظر هذه الجماعات – سبب كل بلاء حل بمصر، وآس كل خراب هبط عليها (!).

والواقع أن هذه التهم البشعة، التي استخدم لترويجها أحدث منجزات علوم النفس والدعاية والإعلان، وشارك في تسويقها – عن قصد أو جهل، صحفيون مشهورون، ومؤسسات صحفية ضخمة (صفراء) ورياضيون محبوبون، وفنانون ذوو شعبية، وأنفق على حملاتها ملايين الدولارات استهدفت عزل الناس، أبناء الشعب البسطاء، عن فكرة المقاطعة: فلسفتها وممارستها، والعجيب أن أولئك الذين يهاجمون المقاطعة بضراوة، يصرون في ذات الوقت على أنها غير مؤثرة في الاقتصاد الأمريكي العملاق، ولا تهز شعرة في رأس الولايات المتحدة الأمريكية (!)، على النحو الذي حاول توصيله لنا سعادة السفير الأمريكي السامي، الأسبق في مصر، " إدوارد ووكر "، ورئيس معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط، الذي كتب في جريدة الحياة [ لندن، ٢٠٠٣/٥/٢٥ ] يندد بمقاطعة المصريين للبضائع

الأمريكية تحت زعم أنها لن تجدي في هز العملاق الأمريكي، ويدعي _ حفظه الله _ أنه ما كتب هذا المقال، ولا تجشم عناء إرساله إلى جريدة عربية واسعة الانتشار لنشره، إلا تعاطفا _ يا ولداه !!_ مع بائعي الخس المصريين، وصانعي الخبز للمطاعم الأمريكية، وأصحاب رؤوس الأموال العرب (!) ... بينما تنز كلماته عبر كل سطور المقال، بالغضب والغيظ والحقد على المقاطعة المصرية والعربية للبضائع الأمريكية، وعلى نشطائها ومروجيها !.

وعودة إلى عنوان المقال الأصلي: هل تضر المقاطعة للبضائع الأجنبية، وخاصة الأمريكية والبريطانية، بالاقتصاد المصري ?!، وأقول، في حدود ما يسمح به مساحة المقال، أن هذا الزعم غير صحيح، بالمرة .. للأسباب التالية :

أولا: لقد انصبت المقاطعة، حتى الآن، على بعض السلع الأمريكية الشهيرة، وكلها – دون استثناء واحد – سلع استهلاكية خفيفة ( مشروبات غازية – مطاعم – مساحيق غسيل – سجائر – أطعمة أطفال ...الخ )، وهذه السلع – في الواقع – تضر بالاقتصاد المصري الحقيقي، وتستنزف الثروة الوطنية، وتمنع تطور البدائل المحلية، بل وبعضها يضر بصحة الأجيال الجديدة، ويجد مقاومة عنيفة حتى في الولايات المتحدة ذاتها، ( مثل " المأكولات السريعة ": " ماكدونالز " – " كنتاكي " .. إلخ، على سبيل المثال ..

ولقد تجنبت حركة المقاطعة – عن وعي كامل – إدراج " السلع الاستراتيجية " التي تحتاجها بلادنا لأغراض البناء والتطوير، في قوائم المقاطعة، فلم تقاطع شركات الكمبيوتر الأمريكية [ .I.B.M، مايكروسوفت، إنتل، .h.p .. الخ]، رغم أنها، جميعا، تدعم العدو الصهيوني في اغتصابه للأراضي الفلسطينية، وتنشيء فروعًا ومصانع ضخمة في الأراضي المحتلة، لإدراكنا أننا – بحاجة لمنتجاتها، ولايمكن – في ظروفنا – الاستغناء عنها، دون أضرار تلحق بنا .

لقد كان الشرط الأساسي في إدراج منتج أو شركة ما في قوائم المقاطعة، هو أن يكون منتجا استهلاكيا يسهل الاستغناء عنه، من جهة، أو أن يكون له بدائل في نفس مستواه، أو افضل من جهة أخرى .. والهدف من وراء الالتزام بهذا المبدأ هو الحرص على حماية الاقتصاد الوطني من أن يصيبه الضرر جراء حركة المقاطعة .. لأن المقاطعة هدفها صيانة هذا الاقصاد وتطويره في المقام الاول .

ثانيا: أن الهدف الرئيسي من "حركة المقاطعة "، يتجه نحو تفعيل مكامن القوة الذاتية، ورفع شأن الإنتاج الوطني، وحفز رجال أعمال جدد وطنيين حقا يشعرون بمشاكل المجتمع، ويريدون الإسهام في تحسين أحوال مواطنيه، على التقدم ومحاولة ملء الفراغ الناجم عن إخراج المنافسين الأجانب ( والأمريكيين والبريطانيين أساسا ) من السوق المصرية .

فلا يمكن بناء اقتصاد وطني صحيح الا بالاعتماد على القدرة الخاصة، والقوة الكامنة، في المجتمع .. وإلا بوضع برامج تستهدف معالجة مشاكل الواقع وحل معضلاته، وأكبرها وأهمها – في بلادنا – البطالة والفقر وتردي الأحوال، على كل المستويات .

في حين أن الشركات عابرة القارات والجنسيات، من نوع " كوكاكولا " أو " بروكتل اند جامبل "، ( منتجة مسحوق الغسيل " أريال " )، أو " مارلبورو " أو " ماكدونالز " .. إلخ، لا يهمها سوى الربح بأي شكل، غير عابئة بمصالح الدول التي تعمل فيها، وهي تقصد البلاد الأجنبية لمصلحة مساهميها، ولتعظيم معدلات ربحها، دون أن تعني – من قريب أو بعيد – بأحوالها أو واقع شعوبها أو معاناة مواطنيها.

ومن هنا فليس المنادون بمقاطعة بضائع هذه الشركات هم الذين يضرون بالاقتصاد الوطني، وإنما هذه الشركات – بالأساس – هي التي تفوض هذا الاقتصاد وتقضي على فرص تطوره لمصلحة أبناء الشعب الحقيقيين .

**ثالثا**، ويكفي أن نراجع بنود ميزانية " مصر المحروسة "، التي يعاني أغلب شعبها من الفقر وتردي الأوضاع الاقتصادية وانهيار مستويات المعيشة، وتعذر فرص العمل للملايين من أبنائنا، من الأجيال الجديدة، حتى نعرف حقيقة التهم الموجهة لكل من يريد الإصلاح وتقويم الاعوجاج الرهيب في واقع اقتصادها وأحواله.

فمن الذي يريد الإضرار بالاقتصاد المصري: نحن الذين نتبني مبدأ تشجيع المنتج المحلي، الذي يفتح البيوت، ويتيح فرص العمل للشباب، أم الطبقة الرأسمالية السفيهة، التي تبدد ثروة الأمة في استيراد السخيف من السلع الاستفزازية، التي تتحدى " عيني عينك " ملايين الفقراء والمحتاجين والعاطلين عن العمل في بلادنا ؟!

فحسب رصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فلقد استوردت "مصر"، خلال ثلاثة شهور فقط من عام ٢٠٠٢ [ يناير – فبراير – مارس ] " أطعمة كلاب وسلعا استفزازية قيمتها ٦٦٩ مليون جنيه !! ]، ( جريدة الوفد، ٢٠٠٢/٦/٢٨ )، أي بنحو ٢٨٦٠ مليون جنيه في العام .. فمن يقبل هذا الأمر ؟!، ولمصلحة من استراده، وهل اذا طالبنا بمقاطعة هذه البضائع التافهة، والتركيز على ما ينفع الناس، وتوفير العملة الصعبة لما هو ضروري، وما هو أساسي، وما تحتاجه البلاد لتدوير عجلة إنتاجها .. هل إذا حدث هذا نكون نحن من يضر بالاقتصاد المصري ؟! سؤال إجابته واضحة للجميع !

**رابعا** :إن غاية حركة المقاطعة هو حفز الرأي العام الشعبي على التبلور وتوعية المواطن، المصري والعربي، بأهمية دوره وبدفعه لاستعادة قراره، ولإشعار الجميع حكامًا ومسئولين، محليين وأجانب أن الشعوب العربية لم تمت، وإنها لاعب رئيسي في الساحة يجب أن يوضع له ألف اعتبار، وهذا الأمر يصب – بالنهاية – في خدمة، ليس الاقتصاد المصري والعربي فحسب، وإنما نهضة الوطن الشاملة في كل المجالات، وعلى شتى الأصعدة .

خامسا: وفى الختام، أيتها الابنة النبيهة، فإن أوقاتا تأتي علي الأمم، تهـون فيها التضحية بالدم والأرواح الغالية، والنفيس الرفيع المقام من الممتلكات .. فحين تهان الشعوب، أو تتعرض كرامتها للانجراح، أو مقدساتها للانتهـاك ومـصالحها وثرواتها للنهب، يصبح من الواجب التضحية بكل شيء .. بكل شيء، وليس فقـط بمشروب غازي، أو سندوتش مشكوك في قيمته الصحية، أو أطعمة لقطط وكـلاب السادة المرفهين .. من أجل الوطن وكرامته .. لأن كرامة الـوطن هـي كرامـة مواطنيه .. وهي كرامتك أنت أيضًا ومستقبلك ومستقبل أجيالك جميعًا.

# الفصل الثامن

## تفعيل المقاطعة: واجب حتمي في مواجهة
## العدوان الأمريكي – البريطاني
## على الشعب العراقي

في واحدة من أقذر حروب التاريخ، شنت الإدارة الأمريكية هجمة همجية على شعب العراق الشقيق بحجة " دمرقطة " العراق، وتحقيق الازدهار والتقدم !!

الهدف الأمريكي – البريطاني من الحرب أكثر من واضح، وفي أكثر من اتجاه، ولعل أبرزها احتلال منابع النفط العراقي الهائل الضخم، والذي يعتقد البعض أنه يكاد يمثل الاحتياط الأكبر في العالم أجمع، وهو ما تم حتى قبل أن تضع حرب العدوان أوزارها، حيث عينت الإدارة الأمريكية مسئولا أمريكيا سابقا بشركة " شل " للبترول لتولي إدارة شئون البترول العراقي ( جريدة الحياة الدولية – ٢٠٠٣/٤/٩ )، أما الهدف الثاني من الحرب، [ وهناك أهداف أخرى عديدة لا مجال للاستفاضة في شرحها ]، فهو خدمة أمن ومصالح ومستقبل العدو الصهيوني، وتخليصه – نهائيا – من الخطر العراقي المتمثل في وجود دولة عربية كبيرة، ذات أهمية استراتيجية لا تنكر، لا يعترف بإسرائيل، ويشكل تهديدًا قائمًا لها، حتى في غيبة "صدام حسين" ونظامه.

ومن أجل تحقيق هذين الغرضين، كان لابد من تدمير العراق، واحتلال أراضيه احتلالا كاملا، وتعيين حاكم عسكري له هو الجنرال " جاي جارنر " ( قبل أن يستبدل بآخر مثله، هو بول بريمر )؛ وليس صدفة بأي حال من الأحوال أن يكون الحاكم الأمريكي الأول للعراق ليكودي الروح والهوى، صهيوني التوجه والتفكير، هدفه الأول هو تحقيق الغايات الصهيونية في أبشع مظاهرها: الليكودية الشارونية.

والأخطر فيما تقدم هو أن " النوذج العراقي " – بحسب الإعلانات الأمريكية الواضحة، هو نموذج قابل للتطبيق المتكرر في بلدان عربية أخرى، على رأسها "سورية" وبلدان إسلامية أخرى، أولها "إيران" .. ووارد ضمن المخطط الأمريكي لـ " إعادة رسم خرائط المنطقة "، بما يحقق المصالح والغايات الاستعمارية الأمريكية، ويتفق مع النزوع الامبريالى الامبراطوري لحكام "واشنطن" .. أن يمتدد لكي يشمل دولا عربية أخري، مثل "مصر" و"السعودية"، تتهمهما "أمريكا" بأنهما يشكلان بيئة حاضنة للفكر الإرهابي الذي يجب استئصالها !!

فى مواجهة هذا التهديد، الأشد خطورة ربما في تاريخ المنطقة كلها، يجب علينا جميعا أن ننتبه إلى المسارات التي تندفع إليها الأحداث، وأن نتحرك بقوة لمواجهة التطورات المتلاحقة حتى لا تفاجأنا الوقائع مفاجآت قاسية مدمرة .. فالمؤكد أن القبول بما حدث من عدوان في "العراق"، بحجة " التعامل مع الأمر الواقع " وهي الحجة التي يستند إليها العديد من العناصر، هي حجة خطيرة وذات انعكاسات سلبية هائلة، وقد يكون للفرنسيين أو الألمان أو الروس مبرر للاستناد اليها، أما نحن، الذين شق الخنجر الأمريكي البريطاني – الصهيوني قلبنا فأدماه .. ونحن الذين مرت الجنازير الأمريكية على جثث أطفالنا ورجالنا ونسائنا، كما حدث في "بغداد"، فأمرنا مختلف، اذ أن أي تعامل مع الأمر الواقع هو تسويغ لمؤامرة تحطيم دولة عربية كبيرة شقيقة، وتشجيع لاستكمال خطط السيطرة على المنطقة بأكملها – دون استثناء واحد .. ولن يكون، اذا قبلنا بمبدأ " التعامل مع الأمر الواقع "، اليوم ببعيد، حيث نرى ممثل الاحتلال الأمريكي، " بريمر " المسلح بالصواريخ الجوالة " توماهوك " وحاملات الطائرات .. الخ، وهو يجلس لكي يمثل "العراق" في مقر الجامعة العربية بقلب "القاهرة" !!.. أو نجد ذلك النفر من الخونة، القادمين على أسنة رماح الغزو الغادر، وهم يبشرون بعهدهم الجديد، في عقر دارنا!.

المقاومة ضد العدوان – حتى وإن خبت قليلاً في مواجهة التفوق الهائل في موازين القوى في أكبر وأخطر امبراطورية استعمارية في التاريخ البشري، لن تتوقف ولن تموت، وهذه هي طبائع الأمور ومسارات الأحداث على مر تاريخ الشعوب .. فالعراقيون أيا كانت انتماءاتهم لن يقبلوا بأن تدار أمورهم على أيدي المحتلين الذين خربوا "بغداد" الحضارة، ودمروا أرض "بغداد" الزاهرة !، وهو ما حدث ونراه كل يوم، حيث تصاعدت انشطة المقاومة اليومية، الأمر الذي جعل فرائص الأمريكيين ترتعد، وذكريات " مستنقع الفيتنامي " تراودهم مجددا !

وفي كل الحالات فإن واجبنا – كشعب مصري – بل وواجب العرب جميعا، ألا يهزهم العدوان، أو يصيبهم بالإحباط واليأس .. فغضبنا على الجريمة يجب ان يستمر وأن يتطور، وأن يأخذ أشكالا أكثر تأثيرًا واستمرارية.

ولعل سلاح المقاطعة، الآن، واحد من أهم التعبيرات الشعبية التي ترفض عبرها الجريمة الموجهة ضد شعب العراق الشقيق، وضد الشعب الفلسطيني الباسل .. ومن هنا فلابد من:

١- الاستمساك بشعار " مقاطعة السلع والشركات الأمريكية والبريطانية والصهيونية "، ليس باعتباره شعارًا تكتيكيا .. وإنما باعتباره شعارًا استراتيجيا لن تفرط فيه شعوبنا أبدًا، طالما استمر العدوان واغتصاب الأرض والعرض والثروات العربية .

٢- توسيع مدى المقاطعة، على المستوى الأفقي: بمقاطعة كل ما يمكن مقاطعته من بضائع استهلاكية وشركات خدمية لبلدان العدوان الهمجي على الشعب العراقي، وعلى المستوى الرأسي يضم قطاعات انتاجية وخدمية جديدة لقوائم المقاطعة، خاصة من تلك الشركات التي اشتهر عنها مساندتها المباشرة للعدوان الصهيوني – الأمريكي – البريطاني، مع البحث عن بدائل أوروبية، وغير أوروبية، أخرى لها .

٣- التأكيد على البعد العربي – الإسلامي لحركة المقاطعة، فالعالمان العربي والإسلامي يضمان واحدة من كبرى الإسواق الاستهلاكية العالمية، يبلغ عدد أفراده أكثر من مليار ونصف المليار نسمة، وهو ما يعني خسارة هائلة الضخامة للشركات المقاطعة، ستسهم حقا في دفع هذه الشركات للضغط على صناع القرارات في بلادها، من أجل تعديل خططها الإجرامية التي تستهدفنا على الصعيد المادي والمعنوي .. وهما – في كل الاحوال – مستهدفان معا من العدوان الغاشم .

٤- التأكيد على البعد الإيجابي لقضية المقاطعة، فالمقاطعة ليست كما يفهم البعض، مجرد الامتناع عن تناول بعض الأطعمة الأمريكية، أو عدم تدخين سجائر أمريكية .. أو غير ذلك من الأدوات والوسائل، فحسب .. وإنما هي – في حقيقة الأمر – دفع إيجابي في اتجاه التحرر من العبودية الاقتصادية للولايات المتحدة والغرب، وإعادة بناء الاقتصادات المحلية بما يحقق الأهداف والأولويات الوطنية، وتدعيم فلسفة الاعتماد على الذات، والبناء الموضوعي للقوة الاقتصادية، حتى يمكن لنا الصمود في مواجهة عمليات اجتثات حضاري لا ترحم ولا تتوقف ! .

ولهذا كله أعيد التأكيد على ضرورة الاستمرار بقوة وحماس في مواجهة كافة أساليب التيئيس ونشر الإحباط وفقدان إرادة المقاومة، التي نتوقع اتساع مداها كلما طال أمد الاحتلال للجسد العراقي الشقيق، وكذلك في مواجهة كل الأصوات الخبيثة التي ستحاول نزع أحد أهم أسلحة نضالنا الشعبي، من بين أيدينا: سلاح المقاطعة الشعبية .

وكما كان شعارنا في مواجهة الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين المحتلة، سيكون شعارنا أيضًا في وجه الاحتلال الأمريكي – البريطاني لأرض العراق الشقيق:

**سلاحهم المقاومة ... وسلاحنا المقاطعة**

# الفصل التاسع

## ردًّا على السفير الأمريكى الأسبق في مصر، إدوارد ووكر:
## قطرة "المقاطعة"... وصخرة العدوان![*]

(*) هذا المقال رفضت جريدة "الحياة" اللندنية نشره، ردًا على مقال السفير الأمريكي الأسبق على صفحاتها.

وجّه السيد "إدوارد ووكر"، (مدير معهد واشنطن للشرق الأوسط، وسفير الولايات المتحدة الأسبق في مصر بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧)، رسالة مفتوحة إلى "المقاطعة العربية غير الرسمية" (جريدة الحياة، ٢٠٠٣/٥/٢٥)، فحواها الدفاع الحار عن مصالح الشركات الأمريكية ومبيعاتها في منطقتنا، وسبيله إلى ذلك، هو الهجوم، المتعدد الجبهات – على فكرة المقاطعة الشعبية، التي يزعم أنها: "تضر بالدرجة الأولى الشرق الأوسط نفسه، فيما لا يصل منها إلى أتلانتا أو هيوستن، أو "نيويورك"، سوى أضرار باهتة".

والمدهش أن السيد "ووكر" لم يلحظ التناقض الكامن في ثنايا مقاله بين إدعائه أن "المقاطعة الشعبية" للمنتجات الأمريكية لاتضر سوى أبناء الشعب المصري، والعربي بالتالي، "دون أن يكون لها أثر يذكر على الشركات الأمريكية الأم"، وبين إقراره، بعد سطور محدودة، بتحرك عدد من الشركات "التي ربما استهدفتها المقاطعة، خلف الكواليس، لوقف لوائح تطرح على الكونجرس بهدف إلحاق المزيد من الضعف بعلاقات الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية مع المنطقة !" .. إذ إن هذا التأثير، هو بالضبط، أحد مستهدفات حركة المقاطعة الشعبية للمنتجات الأمريكية، فإلى جانب سعيها إلى توجيه رسالة محددة للإدارة الأمريكية تعكس امتعاض الجماهير العربية من عدوانيتها وانحيازاتها ضد كل ما هو في صالح بلادنا، وتآمرها على مستقبل شعوبنا، واحتلالها لأراضينا، ونهبها لثرواتنا .. فهذه الحركة تستهدف كذلك دفع الشركات الأمريكية الكبرى – وجلّها احتكارات عابرة القارات، ذات قدرات تأثيرية مؤكدة – للضغط على صنّاع القرار الأمريكيين، (ليس حبّا في سواد عيون شعوبنا، أو تدلها في ثقافة وفنون بلادنا التي يسعون – كما يذكر السيد ووكر – إلى تقديمها للأمريكيين، وإنما حماية لمصالحهم

الضخمة، واستنزافهم المستمر لثروة مواطنينا) وحتى تقلل هذه الإدارة من اندفاع سياساتها المنحازة للعدو الصهيوني، والتي تُصنع – دائمًا – على حساب شعوبنا، وضد رغبات مواطنينا.

ويتهم السيد "ووكر" المقاطعة الشعبية؛ بأنها تدفع المستثمرين الجدد إلى توجيه اهتمامهم إلى مناطق أخرى، مثل "البرازيل وسنغافورة"، مما سيؤدي إلى المزيد من الانكماش والبطالة، وهو كان قد أشار – في موضوع آخر – إلى أن إغلاق المطاعم الأمريكية في مصر، سيزيد من البطالة، ويؤثر على الفلاح الذي يمد المطاعم بالخس والطماطم (!)، وعلى سائقي الشاحنات والفرانين الذين يمدونها بالخبز! ... الخ.

ولعل السيد "ووكر"، بموقعه الحالي والسابق، هو أكثر الناس ! إدراكًا إلى وهم إمكانية بناء نهضة أمة على بضعة مئات من ملايين الدولارات أتت إلى بلادنا، لا لكي تساعدنا حقًا في تقوية اقتصادنا وحل مشكلاتنا، وإنما لمضاعفة هذه المشكلات باستنزاف هذا الاقتصاد عن طريق تصدير صناعات استهلاكية، ترفية، لا مردود اقتصادي لها مثل العلكة والمياه الغازية والسجائر ومطاعم الـ "فاست فود" التي تلقى هجومًا حارا – لأضرارها الصحية – داخل الولايات المتحدة ذاتها!!

ثم نطمئن سيادته أيضًا أنه لاخشية من (هرب) رأس المال الأجنبي تحت مزاعم "الخوف من حركة المقاطعة الشعبية"، فهو لم يأت بالأساس، حتى يفكر في الهرب، إذ بحسب الأكاديمية المصرية "نيفين السعدني"، لم تتعد جملة الاستثمارات الأجنبية، في مصر ما نسبته ١٪ فقط (واحد بالمائة) من جملة الاستثمارات في مصر، نزحت مقابله عائدًا على الاستثمار بلغ ٢٢٪، أي أكثر من ضعف مثيله في أوروبا، وأعلى من مثيله في الدول النامية، وهي نسبة – في كل الأحوال – كما تذكر الباحثة – آخذة في الانخفاض، بالرغم من كل ماقدم لها من إغراءات وإعفاءات يسيل لها اللعاب! (لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى

"تيـڤين السعدني"، وضعية الاستثمارات المباشرة في "مصر"، فصل فـي كتـاب: "الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو"، تحرير: "عبد الفتاح الجبـالي"، مركـز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص:١٢٢).

وأزيد فأقول لسعادة السفير الأسبق، أن جلّ المشكلات، التي يـصور لنـا أن حلولها مرتبطة بـ "الاستمرار بالتمتع بالمنتجات الأمريكية"! هي في واقع الأمـر – من نتائج (النصائح) الأمريكية، وتعليمات وإملاءات المراكز الماليـة الدوليـة التـي تخضع للتأثيرات المباشرة من الإدارة الأمريكية، مثل "البنك الدولي" وصندوق النقـد الدولي، وغيرهما: إذ بموجب مافرض على بلادنا – تحت ضغوط هذه المراكـز – من سياسات "التكيف الهيكلي"، و "الخصخصة" و "الانفتاح الاقتـصادي" ..إلـخ، تـم طرد (لاخمسة وعشرين عاملاً في مطعم من مطاعم بسبب المقاطعة " ماكـدونالز"، كما يذكر السيد إدوارد ووكر، مُقطعًا نياط قلوبنا من التأثر!)، وإنما مئات الآلاف من العاملين في الشركات والمصانع المباعة (برخص التراب!)، لكي يضافوا إلى ملايين العاطلين، التي تسببت (الوصايا) الأمريكية، وسوء الإدارة، والفساد، في مـضاعفتهم عامًا بعد عام، ومن ثم، فإن وعود السيد "ووكر" بـأن "مبـادرة الـشراكة للـشرق الأوسط، التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي، مؤخرًا، تتضمن "مؤشرين إيجابيين على التزام أمريكا، ليس بتشجيع الإصلاحات فحسب، بل مساعدة الـدول المعنيـة علـى عبور المراحل الانتقالية الصعبة "، هي – في سياق تجربتنا في مصر، وتجارب كل الدول (النامية) من "المكسيك" إلى "الأردن"، ووعود لاتتضمن شيئًا من الحقيقة . إنها كما يفهمها كل مواطن منا، وأرجو من السيد ووكر أن يسأل حتى أي سائق تاكـسي في أي شارع من شوارع العالم العربي، لاتعدو ذرًا للرماد في العيون، ومحاولـة – آسف أن أصفها بالسذاجة– للضحك على الذقون، أو حسب التعبير المصري الـدارج الذي لاشك يعلمه السيد ووكر جيدًا، لـ "استعباطنا" ولجعلنا نبتلع السكين الأمريكـي الدامي ونحن نبتسم من الفرحة! .. ثم وأيضًا – كالعادة – لخدمة السيد الإسـرائيلي،

في صورة مجددة من مشروع الهيمنة الاقتصادية (الأمريكيية – الصهيونية) على المنطقة، الذي قدمه، من قبل، "شمعون بيريز"، في كتابه "الشرق الأوسط الجديد"، وفيما أطلق عليه مشروع "السوق الشرق أوسطية" !! .. أي مزيد من الإلحاق والتبعية، الأمر الذي يعني المزيد من الإفقار والبطالة والتردي في بلادنا!

وعودة إلى مقال السيد "ووكر"، فليسمح لي أن أعلن عدم قبولي لتصويره ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتملة، باعتباره: " عنف وحشي منفلت يطال الفلسطينيين والإسرائيليين، منذ وقت طويل".. إنك ياسيدي، هنا تساوي بين إجرام محتل مغتصب همجي، ومقاومة شعب أعزل يدافع عن وجوده وكيانه .. وهي ذات النظرة التي حكمت رؤية الإدارات الأمريكية، طوال عقود، لمحاولة الشعب الفلسطيني – المشروعة – تحرير أرضه، وفى ظل تواطؤ فاضح من الولايات المتحدة، وكتشجيع وحماية لإرهاب الدولة الإسرائيلية المنظم، والمستمر، والمتصاعد .. وهو مادفع المواطنين العرب، ياسيدي السفير الأسبق، إلى انتهاج سياسة المقاطعة الشعبية ضد بضائعكم، لكي تدركوا أنهم يمقتون سياستكم الظالمة في بلادنا .. وحتى تعرفوا أحد أسباب "الكراهية" واسعة النطاق، التي تلف العالم أجمع، وليس منطقتنا وحسب، تجاه سلوكياتكم العدوانية وأبادر هنا ياسيدي، حتى لا تتصورن أن من يحدثكم هو "إرهابي"، أصولي، متطرف، كما تحبون أن تصموا كل رافضي السياسات العنصرية المتطرفة لإداراتكم، فأقول إننا لانكره الشعب الأمريكي، ولا الثقافة التقدمية الإنسانية الأمريكية، ولنا أصدقاء، بل وحلفاء كثر، من بين الأمريكيين الواعين، ونحن نحترم ونجل الملايين من أبناء الشعب الأمريكي التي خرجت تحتج على الحرب والعدوان، وتدعو للسلام (الحقيقي) والمحبة بين الشعوب .. لكننا في ذات الوقت ندين ونقاوم سياسات القرصنة ودبلوماسية الأحذية الثقيلة، والإمبريالية الأمريكية الجديدة، التي تسعي لوراثة الاستعمار الغربي، في أحط أشكاله، وأكثرها معاداة لطموحاتنا وأحلامنا في الحرية والاستقلال.

أريد من الأكاديميين الأمريكيين، وهم يتعاملون معنا، أن يتواضعوا قليلاً وأن يعلموا أن بيننا من درس في أكبر معاهد الغرب، وبعضها في أمريكا ذاتها، ونحن نتعلم من أخطائنا، وتزيدنا المحن والكوارث إدراكًا وحنكة، ووعيًا وتطورًا. ولدينا القدرة على الفهم والتحليل، ونسعي للمعرفة بكل الطرق، حتى بإمكاناتنا البسيطة .. ومن هنا فليس مقبولاً من مثقف ودبلوماسي محنك مثلك، أن يفترض فينا "الهبل" والسذاجة، لكي تعرض علينا مقايضة سلاح المقاطعة الجماهيري (والمؤثر – رغم إنكارك – وبدليل اهتمامك بالرد الوافر على دعاته) بإرسال بضع رسائل إليكترونية، أو فاكسات، أو اتصالات هاتفية، بأعضاء في الكونجرس الأمريكي، أو البيت الأبيض، والسفير الأمريكي في القاهرة (!!!)؛ وعلى أساس أن هذه الوسيلة هي التي ستغير من سياسات أمريكا العدائية المتصاعدة تجاهنا وتجاه شعوبنا !!.

أقول ياسيدي، شكرًا على هذه الدرر الغالية !، لكننا لن نستفيد منها للأسف، لا لأننا لانريد المصلحة أو نرفض اتباع النصيحة (لأننا قادمون من "دول مارقة" حسب توصيفكم لها)، وإنما لأننا ندرك بوضوح، أن ما يحرك السياسات الأمريكية في منطقتنا، هو أعمق من أن تغيره بضع مناشدات، مهما كانت بليغة. إنها مصالح استراتيجية عظمى، على رأسها النفط، وخدمة الوجود الإسرائيلي، وأرجو أن تطالع عشرات، إن لم يكن مئات المقالات والدراسات، في الصحف والمجلات الأمريكية، وعلى شبكة الإنترنت، وأنت أعلم، وكلها تشرح بوضوح، ودون مواربة، مستهدفات أمريكا الحقيقية في بلادنا .. والتي تجعل احتلالها لأراضينا مثلما يقول المصريون "زي اللصقة الأمريكاني"، وهو نوع من اللاصقات الطبية – أن كنت لاتعلم – لاتنزع من الجسم إلا بشق الأنفس، وعبر مقاومة ضارية، ومحاولات متكررة ومستميتة للتخلص منها(!) وأخيرًا ياسيدي، وحتى لا يبدو ردي

عليك محض اختلاف وتعارض، اتفق معك في أن "المهمة الأولى (لدول المنطقة) يجب أن تكون تطوير اقتصادات نشيطة، متزايدة النمو، وقادرة على تشغيل اليد العاملة . إن للقوة الاقتصادية والاعتماد على الاستثمار الداخلي والخارجي، وليس المعونات، مردودات سياسية مؤكدة"، تمام ياسيدي .. هذا ما نطمح إليه بالضبط !، لكننا نريد أن نتم هذا الأمر لمصلحة الأغلبية العظمي من أبناء شعوبنا الفقيرة، لا للنخبة الـ "Pro – American"، التي تنفذ سياستكم وتأتمر بأمركم، أو من وجهة نظرنا فإن تحقيق هذا الأمر، شرطه الأول والأخير، التحرر من وصايتكم، ومن مخططاتكم لإلحاقنا – إلحاق التابعين – بمعسكركم، نحن نريد مصلحة الجماهير الغفيرة التي لاترى في تقليد نمط الحياة الاستهلاكي الأمريكي، مايفيدها أو يقلل من معاناتها .. ومن هنا – وعودة أخيرة إلى قضية "المقاطعة الشعبية" – فنحن لانراها مجرد موقف سلبي يقتصر على الإقناع عن تناول بعض الأطعمة والأشربة الأمريكية، وإنما ننظر إليها باعتبارها فلسفة جديدة لإعادة بناء اقتصاديات بلادنا، والبلاد الفقيرة عمومًا، على أساس جدول الأولويات الوطنية: ترشيد الإنفاق، وتقليل الاعتماد على الخارج، والبناء على أساس الإمكانات الذاتية الكافية (وهي – بالمناسبة – هائلة!)، وشحن الإرادة الوطنية، والسعي لإنشاء نموذج جديد للتنمية يستجيب للاحتياجات الحقيقية للأمة، والتركيز على التكامل العربي، واستخدام الطاقات المعطلة (وبالذات الشباب) .. الخ .. "والمقاطعة الشعبية"، من هذا المنظور، هي مجرد مدخل لفلسفة متكاملة غايتها تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ومتوازنة، بعيدًا عن الإملاءات والوصايا الخارجية وكل هذه المسائل، أنا أعلم ياسيدي، لن ترضيكم ولن تنال تشجيعكم . وهو ماندركه، ونعرفه جيدًا .. لكن ما العمل والخيار أمامنا واضح؟!: إما هذا أو الطوفان!!.

وفى هذا السياق – وقبل أن أختم – أشير إلى موضوع بالغ الحساسية والأهمية لايمكن إغفاله:

إن هذا البرنامج، الذي عرضت له في عمومياته، شرط نجاحه الأول والأخير، هو توفر نظم ديمقراطية في بلادنا، تحترم آدمية الانسان وتقر بجدارته لممارسة ما استقرت عليه البشرية من حقوق .. وهو أمر – كما نرى – يتقاطع مع شعار "دمقرطة دول المنطقة " الذي رفعته إدارتكم مؤخرًا .. لكني ياسيدي أراه من منظور مخالف تماما لمنظوركم؛ لأسباب ثلاثة: الأول: هو أن ذاكرة شعوبنا لم تنس بعد أن إدارات الولايات المتحدة، المتعاقبة، كانت – دومًا – في صف الديكتاتوريات والأنظمة سيئة السمعة، في بلادنا والعالم، وأنها كانت – باستمرار – أكبر نصير لأحط وأعتى أشكال الاحتلال الاستيطاني، في أرضنا الفلسطينية المحتلة؛ والثاني: هو أن الولايات المتحدة الأمريكية (خدمة لأغراضها وأغراض الدولة الصهيونية)، قد غزت واحتلت دولة عربية كبيرة، اسمها "العراق"، وتهدد دول عربية وإسلامية أخرى بنفس المصير، "العراق" التي يبدو أنك لم تسمع، أبدًا، بما حدث مؤخرًا فيها، لأنك لم تأت – على امتداد مقالك الضافي – على ذكرها، من قريب أو بعيد ! .. أما السبب الثالث، (وربما يكون هذا هو أخطرها، ومحط اهتمام مركز أبحاث مرموق، كمعهد واشنطن للشرق الأوسط، الذي تديره)، لأن الإدارة الأمريكية، تدرك – بالقطع – أن أي نظام ديمقراطي حقيقي في بلادنا، سيكون معبِّر عن الإرادة الشعبية الفعلية لمواطنينا، وهي في كل الأحوال لن تكون مواتية لمصالحكم في منطقتنا، ولن تكون طيعة لضغوطاتكم، مثلما هي الأنظمة الحاكمة التي فقدت مصداقياتها، وتنظر إليها الشعوب بارتياب جراء انصياعها لأوامركم.

وأخيرًا، فكما حاولت إسداء النصيحة لنا، مشكورًا، أود أن إنهي ردي عليكم بنصيحة أخري، لكن هذه المرة خالصة وبلا مواربة: إن أردت ياسيدي دفاعًا حقيقيًا عن مصالح شركاتكم في بلادنا، فلتعلم وليعلموا أن الطريق الوحيد لذلك هو لجم انحيازات سياساتكم ضد شعوبنا وإيقاف عدوانها الفظ المستمر على بلادنا ومصالحنا .. إذ طالما استمرت هذه السياسات، فلا مناص من استمرار تدهور صورة "أمريكا" ومصالحها الراهنة والمستقبلية، في منطقتنا.

ولتدرك ياسيدي أن المشكلة ليست في مجرد إدارة الظهر لمطعم أمريكي أو استبدال مشروب بآخر .. الموضوع – وأنت الأفهم – أعمق من ذلك بكثير جـدًا. فالمثل اللاتيني يقول: "تثقب قطرة الماء الصخر .. لا بقوتهـا، ولكـن بـدأبها !"، والمثل العربي يقول .. " أول الغيث قطرة" .. ومرحبًا بقطرة "المقاطعة"، التي قال – عبرها – أطفالها، وقالت نساؤنا، وقال رجالنـا: لا .. لاسـتراتيجيات الهيمنـة الأمريكية، وللعدوان، وللتواطؤ مع المحتل الصهيوني، ولسياسات "راعـي البقـر" الأمريكي، التي عممت كراهية "بلطجة اليانكي" في أرجاء المعمورة!.

# الفصل العاشر

## حوارات حية

## مع موقع "إسلام أون لاين" حول المقاطعة الشعبية

## بيانات الحوار

| | |
|---|---|
| **اسم الضيف** | المهندس أحمد بهاء الدين شعبان مقرر الحركة الشعبية العربية للمقاطعة |
| **موضوع الحوار** | اليوم العالمي لمقاطعة الكوكاكولا |
| **اليوم والتاريخ** | الاثنين ٢٠٠٢/٧/٢٢ |
| **الوقت** | مكة من .... ١٩:٣٠ .... إلى .... ٢٢:٠٠ |
| | غرينتش من ١٦:٣٠ إلى ١٩:٠٠ |
| | مرحبًا بالزميل العزيز المناضل أحمد بهاء |
| **السؤال** | هل تعتقد بجدوى المقاطعة للمنتجات الصهيونية الأمريكية الماسونية (كوكاكولا / بيبسي كولا ... إلخ)، بينما من يفترض أن يقوم بها هو مواطن عربي لاقدرة له على مقاومة مطالبه الاستهلاكية الشهوانية التي لا يستطيع مقاومتها مهما حذرناه أنه يأكل لحم أخيه الفلسطيني ميتًا؟ |
| | ومتي يعرف العرب أن قروشهم التي يدفعونها للأمريكيين هي الدم الذي يجري في عروقا اقتصادهم لينتج سلاحا يضربنا به. |

**الإجابة** لاشك أن المقاطعة المصرية والعربية والإسلامية للبضائع والشركات الصهيونية والأمريكية تمثل الآن أحد أهم الأسلحة الشعبية التي تستطيع بواسطتها جماهيرنا البسيطة في كل موقع من مواقع عالمنا العربي والإسلامي أن تشارك بفاعلية في معركة الوجود والمصير ضد عدونا الصهيوني والأمريكي

ولقد حققت حركة المقاطعة في الأشهر الأخير إنجازات كبيرة اعترف بها العدو قبل الصديق، وشهدت المنطقة خلال الأسابيع المنصرمة هجومًا واسع النطاق من مسئولين أمريكيين من الشركات محل المقاطعة، ومن وسائل الميديا الأمريكية

والعالمية التي حضرت لكي تستقصي حدود حركة المقاطعة وآفاقها وإمكانيات تطورها، كما أجرت الولايات المتحدة الأمريكية اتصالات رسمية مع مسئولين مصريين وعرب بهدف الضغط من أجل إيقاف حركة المقاطعة الشعبية .

وحسب آخر الإحصاءات، فإن الولايات المتحدة الأمريكية خسرت بليون دولار خلال الشهور الأربعة الأخيرة؛ نظرًا لتراجع حجم صادراتها من البضائع إلى أسواق دول الخليج وحدها، كما نشرت وسائل سابقة تشير إلى أن الشركات الأمريكية خسرت في أشهر قليلة أكثر من ٢٠٠ مليون دولار من جراء دعوات المقاطعة العربية الشعبية.

وفى مصر على سبيل المثال، فإن الشركات محل المقاطعة تصرخ مستغيثة من اتساع نطاق الرفض الشعبي لها، وبعد أن فشلت في وضع حد لحركة المقاطعة نظمت حركة داعية واسعة استخدمت فيها الممثلين المشهورين ولاعبي الكرة المعروفين من أجل الترويج لسلعها الراكدة، كما قدمت الهدايا المميزة، وعرضت تخفيضات كبيرة على منتجاتها دون جدوى.

وفى اعتقادي أن التشكيك في حركة المقاطعة هو جزء من الأساليب الخبيثة التي تلجأ إليها الاحتكارات الأمريكية من أجل التقليل من أهمية حركة المقاطعة، غير أن الواقع يثبت بالفعل أن حركة المقاطعة قد حققت أقصى مما يتصور الجميع، وتنشر على شبكة الإنترنت في العديد من المواقع الغربية مقالات متنوعة تشير بوضوح إلى حجم تأثير حركة المقاطعة على العالم الغربي، ومن عناوين هذه المقالات كما نشرتها مجلة إنترنت شوبر في العدد الأخير (أغسطس ٢٠٠٢):

- مقاطعة البضائع الأمريكية تنمو بشكل كبير في الوطن العربي.

- المقاطعة وصلت للمجتمع الأوروبي..

- علماء أوربيون ينادون بمقاطعة البضائع الإسرائيلية.

- (صوتي قد وصل) لهناك في مقاطعتي للبضائع الأمريكية.

- مقاطعة البضائع الإسرائيلية تتزايد في المجتمع الأوربي

وغيرها من المقالات والدراسات التي يمكن متابعتها على المواقع التالية:

http://www.middleeastinfo.org/article1020.html

http://www.middleeastinfo.org/article999.html

http://www.middleeastinfo.org/article858.html

http://www.middleeastinfo.org/article785.html

http://www.middleeastinfo.org/article677.html

http://www.middleeastinfo.org/article244.html

**السؤال** أخانا الفاضل المهندس أحمد شعبان .. نحن نقدر دعوة المقاطعة وأهدافها النبيلة، لكن ما مدى فاعلية هذه الدعوات؟ وهل تؤثر فعلا على عدونا؟

**الإجابة** كما ذكرت سابقا فإن التأثير المادي على العدو الصهيوني - الأمريكي قد بدأ في الظهور بشكل محسوس، ولكن أهم من التأثير المادي في اعتقادي هو أن المواطن العربي يشعر من خلال اشتراكه العملي في مقاومة العدو الصهيوني الأمريكي، بأنه كائن حي يملك إرادته بعد أن سعت الإدارة الأمريكية والأنظمة العربية إلى سلبه حرية الحركة، وحقه في إبداء رأيه.

والسؤال الذي يمكن أن يطرح في هذا السياق هو: هل إذا كانت قضية المقاطعة أضعف الإيمان نتخلى عن هذا السلاح، ونكافئ قاتل أطفالنا بشراء بضائعه ومنحه مقابل جرائمه أموالا تضاف إلى خزائنه وأسلحة تدعم عدوانه؟

أنا أتصور أن سلاح المقاطعة هو أحد الأسلحة الفعالة التي يملكها المواطن البسيط، والتي تجعله طرفا في معركة مواجهة أعداء أمتنا بعد أن خذلتنا الأنظمة، وتواطأت بالصمت إزاء المجزرة المستمرة منذ سنوات في مواجهة إخواننا الفلسطينيين.

وأخيرًا فلو لم تكن حركة المقاطعة مؤثرة لما سمعنا صراخ أصحاب المصالح مع الشركات الأمريكية، ولما شاهدنا حملات الدعاية المكثفة لهذه الشركات التي تحاول عبرها تجاوز تأثيرات حركة المقاطعة.

لقد أصبحت حركة المقاطعة في كثير من البلدان حركة شعبية يمارسها الأطفال وسيدات البيوت والمواطنون غير المسيسين، وأظن الاستمرار على هذا المنوال وتعميق ثقافة المقاطعة كفيل بأن يزيد من فعالية هذا السلاح، ويضاعف من تأثيراته الإيجابية.

**السؤال** ماذا نفعل ياأستاذ أحمد مع العمالة المصرية في هذه الشركات كسينسبيري؟ لقد قرأت بيان لسينسبيري من ١٠ شهور، وهي تؤكد للناس أن ٤٨٠٠ عامل مصري يعملون بها وأنا قلق من هذا الأمر؟

**الإجابة**

هناك مبالغة كبيرة في تقدير أعداد العاملين المصريين في الشركات الأجنبية. هدف هذه المبالغة استدرار تعاطف المواطننين مع الشركات المقاطعة، وتحييد مشاعرهم من التعاطف مع دعوة المقاطعة.

وهذه الدعوة دعوة حق يراد بها باطل، لاشك أننا نتأثر بفقدان أي مواطن موقع عمله، ولكن أتساءل أنا أيضًا بالمقابل: أين كانت أصوات المتباكين على عمال سنسيبيري حينما طُرد في سياسات الخصخصة مئات الآلاف من العمال المصريين دون رحمة؟ وأين هذه الأصوات من ملايين العاطلين عن العمل والذين تقدرهم المصادر الرسمية بما يوازي ٧ ملايين مواطن لا يجدون قوت يومهم؟

إن حركة المقاطعة الشعبية هي في الأساس دعوة لإعادة بناء الاقتصاد المصري على أساس الاعتماد على الذات، وتشجيع المنتج المحلي، والتخلص من سياسات الاستيراد السفيه من الخارج (هل تعرف ياسيدي الفاضل أن مصر استوردت في الشهور الأربعة الماضية بـ ١٨٠ مليون دولار طعاما لقطط وكلاب الطبقة المرفهة!)، وإذا ما نظر إلى حركة المقاطعة في هذا السياق سيكون لها تأثيرات أكثر من إيجابية وستكون قادرة على استيعاب كل العمالة التي تم توفيرها خلال معركة المقاطعة .

وهناك نقطة أخرى فإن مقاطعة بعض الشركات (على سبيل المثال مطاعم ماكدونالدز الأمريكية) قابله مباشرة انتعاش العديد من المطاعم الشعبية المصرية، وهناك سلسلة جديدة من المطاعم بدأت في الانتشار؛ لكي تملأ الفراغ الناجم عن مقاطعة المطاعم الأمريكية، وهي بالطبع ستحتاج لعمالة جديدة ربما تكون أكثر حجما من العمالة التي تم توفيرها.

ويبقي أن أقول إن في معارك تحرير الأوطان، ومواجهة المخاطر المصيرية تتحمل بعض فئات المجتمع بعض التضحيات، وهذا أمر مقبول، ويجب على النقابات العمالية والمهنية وللتأمينات الاجتماعية أن تلعب دورها في مساندة هؤلاء العاملين.

وأشير إلى تجربة تاريخية مشهورة في التاريخ المصري الحديث حينما احتدمت معركة الاستقلال ضد العدو البريطاني المحتل، ووجهت القوي الوطنية نداء إلى العاملين المصريين في المعسكرات الإنجليزية لكي يتركوها، الأمر الذي استجاب له فورا ما يقرب من ١٠٠ ألف عامل دون انتظار لتعويض أو أمل في بديل .

ولكن الحكومة الوفدية آنذاك (١٩٥١) عن طريق وزارة الشئون الاجتماعية التي قامت بعبء تدبير أعمال بديلة لهم، ويجب على الحكومة المصرية ألا تتخلف عن حكومة الوفد عن ١٩٥١، مع العلم بأن إجمالى عدد العاملين

المصريين في كل المشاريع الأجنبية حسب الإحصائيات الرسمية عام ١٩٩٦ لم يكن يتجاوز ٢٣ ألف عامل مصري فقط، وهو رقم هزيل جدا مقارنة بحجم البطالة الفعلية في المجتمع، والتي لا شأن لها من قريب أو بعيد بحركة المقاطعة .

**السؤال** هل ينبغي مقاطعة الكوكاكولا والبيبسي فقط؟ أم كل المشروبات الغازية مثل شويبس فانتا، سفن آب، تيم، وغيرها؟ فما هي المشروبات الغازية التي ينبغي علينا كمسلمين عرب مقاطعتها لإضعاف عدونا؟

**الإجابة** بالقطع، فإن هناك المئات من الشركات الأجنبية التي تساعد عدونا مساعدة كبيرة، ولكننا في حركة المقاطعة الشعبية في مصر فضلنا أن نركز هجومنا على مجموعة محددة من الشركات الأمريكية حتى يمكن للمواطن أن يشعر بقيمة حركة المقاطعة وجدوى تأثيراتها والهدف من وجهة نظري هو تكثيف الهجمة الشعبية على عدد محدد من السلع لطردها تماما من بلادنا.

ستحقق هذه الخطوة إبراز حركة المقاطعة باعتبارها فعلا جماهيريا مؤثرا لا يمكن تجاهله، وبعد ذلك يمكن الانتقال إلى مجموعة أخرى وهكذا دواليك.

ومع هذا فإنني أتصور أن الحد الأدنى الذي يجب أن نتفق عليه جميعا في كل أنحاء الوطن العربي والإسلامي، ولكن يمكن للإخوة والأشقاء الذين يملكون قدرة أكبر على التحكم

في النفس توسيع مدى المقاطعة إلى أقصى درجة يمكن احتمالها مع العلم بأن عددًا كبيرًا من السلع التي يمكن مقاطعتها هي سلع استهلاكية تافهة، وأكثرها مضرة بالصحة، ولا قيمة لها على الإطلاق.

ومع العلم أيضًا أننا في حركة المقاطعة الشعبية المصرية تجنبنا – على سبيل المثال – ضم شركات الكمبيوتر إلى قوائم المقاطعة بالرغم من أن عددًا مهمًا منها يتعاون تعاونًا وثيقًا مع العدو الصهيوني لسبب وحيد، وهو أننا ندرك حاجتنا كعرب ومسلمين إلى امتلاك سلاح التكنولوجياالمتطورة الذي نحتاجه بشدة؛ وحتى لا نسبب تأخرًا إضافيا إلى مسار حركتنا العلمية؛ وحتى يمكن إيجاد بدائل يمكن الاعتماد عليها.

أي أن حركة المقاطعة تستهدف تحرير المواطن من عبودية السلعة الاستهلاكية وتسعى إلى امتلاكه إرادته، وهذا الأمر مهم للغاية على صعيد تربية النفس، وتهيئة الروح، وامتلاك الإرادة على المقاومة والفعل.

**السؤال**

Sorry my system dosen't write Arabic but I have a comment to those who make some suspections about the benifits of the mokataa): when you stand alone in front of your god and when he asks you (why did you helped the enemies to grow and kill your people,, what will you say I was not sure of the mokataa benefits ... sorry it won,t succeed

do it, do it, and don,t care about the results do it, for god sake and for your people ,I,m sure you won,t die

الإجابة

أنا أوافق هذا الرأي ولا يجب بأي حال من الأحوال أن نجعل التشكيك في جدوى حركة المقاطعة (وخلفه في كل الأحوال الشركات التي أضيرت من انصراف المواطنين عنها)، يثنينا عن اتخاذ الموقف الواجب اتخاذه (وطنيا وإنسانيا وشرعيا)، والقاضي بأنه لا يجب بأي حال من الأحوال أن نساند عدونا أو نشتري سلعة لمغتصب أرضنا أو أن نساند مشروعًا يدعم اغتصاب حقوقنا.

الإجابة

كيف لنا أن ننظر في أعين أولادنا، حينما يسألوننا بأي حق نشتري سلعة من شركة يعرف الطفل الصغير، أنها تدعم جيش العدوان الصهيوني؟ وأي مبرر يمكن أن نقدمه لطفل فلسطيني سحقته دبابات القتلة، ونحن نستمتع بشرب الكوكا كولا المثلجة وتدخين سجائر المارلوبورو على سبيل المثال؟

لا أعتقد أن هناك مبررًا إنسانيا أو أخلاقيا أو دينيا لا يحتم على كل مضطهد أن يقاوم مضطهديه، وعلى كل مظلوم أن يواجه ظالميه ولو بأضعف الإيمان، وهو مقاطعة شركاتهم وسلعهم، فليس من المعقول بأي صورة من الصور أن نكافئ قاتلي أطفالنا بشراء بضائعهم، وتحقيق الرخاء لبلادهم، وعلى حساب صناعتنا ومواطنينا.

**السؤال** برأيك .. ما سر إقبال شبابنا ومجتمعنا على كل ما هو أمريكي برغم أنهم يكسرون أنوفنا عشرات المرات كل يوم؟

**الإجابة** هذا السؤال سؤال وجيه وعميق، وأعتقد أنه يطرح مشكلة حقيقية في علاقتنا بالعدو الأمريكي، لقد عاصرنا في بلادنا على امتداد عقود ماضية ما كان يطلق عليه (عقدة الخواجة) أي تمجيد كل ما يأتي من الخارج، واحتقار الصناعة الوطنية وانعدام الثقة في الذات سبب هذا الأمر.

في اعتقادي أن طول فترات الاستعمار التي تركت موروثًا ثقافيا عميقًا يرى في كل مايجيء من الغرب حقا وقوة وكفاءة، وينتقص من كل ما يأتي من بلادنا، وقد كرست الحكومات العربية هذا المنحى وعمقت شعور التبعية والإحساس بأن السيد الأجنبي (وبالذات الأمريكي) يملك كل أوراق اللعبة، أو على الأقل ٩٩٪ منها كما كان يقول "أنور السادات".

الشعوب المحترمة التي تثق في نفسها، وتملك إرادتها تستطيع أن تقول: لا. للولايات المتحدة الأمريكية، وللغرب، ولكل قوة باطشة في هذا، العالم الظالم حتى لو عشنا معيشة أقل رفاهية، وأكثر زهدًا، فالواقع أن قسمًا كبيرًا من مظاهر الحياة العصرية التي تحيط بنا من كل جانب، ونتصور لسذاجتنا أنها ضرورية ضرورة قصوى لحياتنا، هي في نهاية المطاف أشياء لاقيمة لها، ولا إضافة

يمكن أن تضيفها إلى وجودنا، أنها تستعبدنا فقط لصالح فكرة هيمنة نمط الحياة الاستهلاكية الأمريكية، والذي يتم تصويره لنا باعتباره نمط الحياة المتقدمة الوحيد.

لقد عاش أجدادنا حياة أكثر صحة دون أن يحتاجوا إلى احناء رؤوسهم لأعدائهم، خشية أن يحرموا من ساندوتيشاتهم الشهية!! أو مشروباتهم الغازية!!

**السؤال** لماذا لا تتجه رؤوس الأموال العربية للاستثمار في مجالات الأطعمة الشهيرة؟ ولماذا لاتفتح محلاتنا الكبيرة كالطازج ومؤمن وكوك دور فروعًا عالمية لها ؟

ولماذا لا تنافس مطاعم كـ "ماكدونالدز" التي تدعم المستوطنات الصهيونية بالأرباح التي تحققها في كل يوم سبت.

**الإجابة** لقد تساءلنا نحن أيضًا هذا التساؤل الهام، وإجابته، كما أعتقد يمكن إدراكها من فهم طبيعة الرأسمالية المصرية والعربية كما تبدو أمامنا الآن، فنموذج "طلعت حرب" الذي بنى مؤسسة بنك مصر العظيمة قد انقرض، وأفسح المجال للأسف الشديد أمام نمط جديد من الرأسماليين همهم الأساس هو نهب ثروات الوطن، والمتاجرة في دماء الشعب وسرقة كل ما يمكن سرقته من أموال والهرب بها إلى الخارج في أسرع وقت.

نشرت جريدة الجيل في عدد ٢٠٠٢/٧/١٠ أن أحد التقارير عن حجم المديونية الحقيقة لـ ٣٧ فقط من رجال الأعمال المصريين اللامعين قد بلغ ٢٥ مليارا و ٦٠٤ آلاف جنيه مصري، أغلبها خلال الفترة الماضية فقط، أغلب هذه الأموال تم تهريبها إلى بنوك أوروبا وأمريكا مع أصحابها من المليونيرات الجدد.

ولعلك تابعت يا صديقي العزيز قضية "أسامة عبد الوهاب" رئيس مجلس إدارة شركة المسبوكات التي تفجرت الشهر الماضي، حينما تكشف حجم الكارثة التي تسبب فيها بسرقة ونهب وتهريب ١٤٠٠ مليون جنيه مصري على امتداد ١٦ سنة كتبت فيها الرقابة الإدارية ١٦ تقريرًا تحذر من فساده وفساد المحيطين به.

فهل ياسيدي الفاضل يمكن أن ننتظر من هذا النوع الرأسمالية خيرا؟ الأجدى في اعتقادي – وهو ما سنطرحه إن شاء الله في المؤتمر الوطني لحركة المقاطعة الشعبية المصرية الذي سيعقد في شهر سبتمبر القادم – هو تبني الدعوة الشعبية لإنشاء شركة مساهمة شعبية مفتوحة لكل المواطنين وبمساهماتهم المحدودة بهدف إنشاء سلسلة المطاعم الوطنية التي نتمناها، وأيضًا من أجل العمل على إنتاج مشروب وطني مستخرج من المشروبات الوطنية الصحية كالتمر الهندي والخروب وغيرهما وبهدف ملء الفراغ الناجم عن مقاطعة المطاعم الأمريكية والمشروبات الأمريكية.

وقد أسعدني كثيرًا معرفتي بأن مجموعة من المواطنين المصريين يسعون الآن باستخدام مدخراتهم البسيطة لإنشاء سلسلة من محلات السوبر ماركت الوطنية التي لن تبيع سوى المنتجات المصرية في محاولة جادة ومبادرة طيبة لإحياء روح الانتماء للوطن والإقبال على المنتج الوطني والتحرر من الارتباط بالسلعة الأجنبية.

وأعتقد أنه لن يضيرنا كثيرًا أن نستخدم سلعا محلية حتى ولو كانت أقل كفاءة من ميثلاتها الأجنبية، اذا كان مكسبنا من ذلك هو الرد على العدوان من جهة وفتح الأبواب أمام أبنائنا من الشباب الذين يبحثون عن فرصة عمل تمنحهم الأمل في المستقبل من جهة أخرى .

**السؤال** بمناسبة ثورة يوليو ١٩٥٢ المصرية التي كانت تسعى للقضاء على الاستعمار الأجنبي .. ماذا تبقى من هذه الثورة اليوم بعد أن غزتنا الدول الاستعمارية ببضائعها وإنتاجها الإعلامي؟

**الإجابة** هذا السؤال سؤال ضروري للغاية الآن. أعتقد وللأسف الشديد أن كثيرًا من الإنجازات التي حارب شعبنا من أجل تحقيقها طوال الخمسين عاما المنصرمة قد تبددت أو توشك على التبدد في أحسن الأحوال.

على سبيل المثال يعرف كل الذين تلقوا التعليم الجامعي خلال تلك الفترة أن الحصول على الشهادة الجامعية كان يكلف الطالب ما لايزيد عن ٢٠ جنيها مصروفات رسمية

طوال فترة التعليم، الآن يدفع الآباء آلافا مؤلفة مقابل تعليم تافه لطفل في أولى سنوات العمر، كما يستطيع من يسوقه حظه العاثر إلى أحد المستشفيات الاستثمارية أن يعرف حجم المأساة التي يعانيها المواطن في بلادنا.

ناهيك عن غياب الحريات، وانعدام الأمن واليأس من المستقبل والتراجع عن كل شعارات الحرية والاستقلال والخلاص من المستعمر الأجنبي، وبناء الوطن المستقل القوي، وفي هذا السياق يمكن النظر إلى إغراق بلادنا بالمنتجات والسلع الأجنبية، باعتبارها رمز التقدم وصورة الرفاهية المأمولة.

لاحل أمامنا أيها الأخ العزيز إلا بإشاعة ثقافة جديدة تقول بوضوح إن الاستقلال الوطني هو واجب يجب أن نسعى إليه جميعا بإخلاص، وأن تشجيع المنتج المحلي أحد أسلحة الحصول على هذا الاستقلال، ولننظر إلى الموقف الياباني على سبيل المثال من الصناعات الأجنبية، فالمواطن الياباني يرفض مهما كان الإغراء في استهلاك السلعة المستوردة ويتمسك بمنتجات بلاده، وكان هذا هو أحد أسباب النهضة الوطنية للصناعة اليابانية التي جعلت اليابان واحدة من الدول المتقدمة في العالم أجمع.

**السؤال** نلاحظ تركيزا على العالم العربي فقط في أثناء حديثنا عن المقاطعة. لماذا لا نقوم بحملة دعائية للمقاطعة في كل العالم الإسلامي؟

الإجابة

أظن أن حملة المقاطعة لايجب أن تتوقف عند حدود "مصر" أو العالم العربي فقط بل من الضروري أن تمتد إلى كل بقاع العالم الإسلامي، أيضًا التي يعيش فيها مئات الملايين من المسلمين القادرين على أن يكونوا قوة مؤثرة في إيلام العدو الأمريكي الصهيوني، وتطوير حركة المقاطعة إلى آفاق مؤثرة للغاية.

الإجابة

والأكثر من ذلك، فلقد طالعت على شبكة المعلومات (الإنترنت) الكثير من الأخبار والمقالات والدراسات التي كتبها مواطنون أوروبيون، بل وأمريكيون يطالبون بمقاطعة المراكز العلمية الإسرائيلية، ومقاطعة البضائع المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية.

ولعلك تتذكر أيها الأخ العزيز أن مقاطعتين من المقاطعات الثلاثة في "بلجيكا"، قد قاطعت دولة العدو الصهيوني احتجاجا على عدوانها على الشعب الفلسطيني، كما أن دولة "النيجر"، وهي دولة من أفقر دول العالم بالمناسبة، وتحتاج إلى كل مليم يأتيها من أمريكا والغرب، قد أعلنت قطع علاقتها مع الدولة الصهيونية البربرية، الأمر الذي يعني في معركة مصيرنا مع العدو الصهيوني بحاجة إلى دعم كل صوت شريف في هذا العالم، فما بالك إذا كان هذا الصوت هو صوت أخ في الدين أو القومية أو الوطن؟

إنني من المؤمنين بأهمية المقاطعة، وذلك لفوائدها الكثيرة والمتبانينة من جميع الأوجه، ولكنني أري أن المقاطعة يعتريها بعض القصور ومنها:

١- إنه ليس الشعب بأغلبيته على قناعة بأهميتها.

٢- عدم وجود البديل الذي هو درجة من جودة المنتجات المراد مقاطعتها.

**السؤال** ٣- إن الأسلوب المتبع للمقاطعة يأخذ حيزا ضيقا للغاية، لم نر اهتمام من جانب مؤسسات الدولة أو حتى من الناحية الإعلامية، فالأمر يقتصر على بعض الأوراق وعلى بعض المواقع الإسلامية على الإنترنت.

لذلك نرجو مناقشتنا وتوضيح السبل التي يمكن اللجوء إليها للتغلب على أوجه القصور السابقة للوصول إلى الغاية المبتغاة بإذن الله .. ووفقكم الله لما فيه خيرًا للأمة بإذن الله.

**الإجابة** لاشك أن حركة المقاطعة تواجه بعض المصاعب لعل أهمها كما ذكر الأخ العزيز. يعوز حركة المقاطعة الإمكانات الواسعة التي يمكن أن تصل برسالتها إلى كل فئات المجتمع وقطاعاته، وهذا الأمر لن يجد - لسوء الحظ - أي مساعدة رسمية، لسبب بسيط، وهو أن كثيرًا من الشركات الأجنبية التي تمرح في بلادنا يتولى أمر تمثيلها العديد من ولاة أمورنا.

**الإجابة** ويري الكثير من النظم العربية أن حركة المقاطعة تهدد استقرارها ومصالحها وتحرجها أمام "الصديق الأمريكي"! ولذلك لا يكون من المستغرب أن تجد بعض هذه الحكومات وسائل إعلامها وصحافتها الصفراء لتشويه حركة المقاطعة واتهامها بأنها تخرب الاقتصاد الوطني، وتهز استقرار البلاد!

أما بشأن وجود البديل ففى اعتقادي أنه طالما نعتمد في حياتنا على مانستورده من الخارج لن يكون هناك فرصة أبدا أمام المنتج الوطني لإثبات وجوده، فقط حينما نقاطع السلعة المستوردة سيكون أمام المنتج المحلي الفرصة سانحة لملء الفراغ وتحسين الإنتاج وتطوير البديل المناسب، وفى كل الحالات يجب علينا كمواطنين أن نقبل بحقيقة أن السلعة المحلية قد تكون أقل في الجودة من المستوردة لبعض الوقت مقابل أن نفوز بحريتنا، وأن نضمن فرص عمل لأبنائنا في المستقبل.

**السؤال** مهندس أحمد بهاء الدين شعبان .. تحية طيبة ..

قرأنا في التعريف بكم أنكم المقرر المؤقت للجنة العربية الشعبية للمقاطعة، وعضو لجنة تنسيق اللجنة الشعبية المصرية لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية .. وهو جهد محمود لكم .

وأنا بدوري أسأل: كيف يمكن لي مساعدتكم في تحقيق أهدافكم، سواء أكان العون للجنة المصرية، أو للجنة العربية ؟

**الإجابة** نشكركم على هذا السؤال المهم ..

أنشئت اللجنة المصرية العامة لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية في ٢٩/ نوفمبر ٢٠٠٠ بعد تفجر الانتفاضة الفلسطينية المباركة . وأنشئت اللجنة العربية الشعبية للمقاطعة في مدينة "دبي" في شهر مايو الماضي،

وقد انضم إليها عدد من لجان المقاطعة في الدول العربية، وخارج العالم العربي وهدفها هو تنشيط العلاقة ما بين جماعات المقاطعة في العالم العربي وتبادل الخبرات والتجارب والمعلومات والتنسيق في العمل المشترك .

**الإجابة** تواجهنا مشاكل عديدة ولعل أهمها ضعف الإمكانات نتيجة أن عملنا هو عمل تطوعي لا تشرف عليه أو تساند أي مؤسسة رسمية أو غير رسمية، وهذا الأمر يحد من قدرتنا على العمل، ويشل فاعليتها لدرجة معينة؛ ومن هنا فنحن نتوجه إلى كل الإخوة أصحاب القضية بأن يدعموا كفاح هذه اللجان، وأن يساندوها بالجهد البشري وبالوعي وبنشر أفكارها وبالمساندة الأدبية والمادية؛ لأن قضية المقاطعة هي قضية كل مواطن شريف في بلادنا وانتصارها رهن بقدرتنا على التكاتف في النهوض بأعبائها.

يمكن مخاطبة اللجنتين على العنوانين التاليين:

www.boycott.fg2o.com

abeldin@link.net

ويمكنكم بالضغط هنا مراسلتنا لمعرفة المزيد من التفاصيل حول حركة المقاطعة العربية والمصرية .

# الفصل الحادى عشر

## المقاطعة الشعبية

## هزت الشركات الأمريكية

## حوار مع مؤسسي حركة المقاطعة المصرية(*)

(*) مجلة "الغد العربي" العدد السادس والأربعون، سبتمبر ٢٠٠٢.

المقاطعة الاقتصادية هي أحد الأسلحة الشعبية التي تستعملها الجماهير للتعامل مع قضية الصراع العربي – الإسرائيلى، وفي خلال تلك المقاطعة تحاول الحركة الوطنية الشعبية أن تحقق ضربة للمصالح الإسرائيلية والأمريكية في مصر والبلدان العربية، وبالفعل تكتسب المقاطعة يومًا بعد يوم أرضًا جديدة، فتواصل حركة المقاطعة انتصاراتها على العدو الصهيوني وشريكه الأمريكي، وبالرغم من الاتهامات والحملات الضارية الموجهة ضد حركة المقاطعة؛ إلا أن الحركة تواصل انتصاراتها بفضل الوعي الشعبي المصري والعربي المتفجر، والذي يقاوم كل محاولات تشويه أهداف هذه الحركة.

وكعادة المركز العربي للصحافة (مجد) في إدراكه الدائم لقضايا وهموم الأمة العربية، وإدراكه العميق لأهمية حركة المقاطعة، وتشكيل حركة شعبية في مصر وفي البلدان العربية لما نحن مقبلون عليه من مواجهات مع عدونا الصهيوني وحلفائه، استضاف المركز ندوة تحت عنوان (حركة المقاطعة – السلوك والتحديات) وتحدث فيها أبرز مؤسسي حركة المقاطعة في مصر والعالم العربي، الأستاذان "أحمد بهاء الدين شعبان" "وعبد العزيز الحسيني"، وأدارها الأستاذ "محمد بسيوني".

في البداية يقدم الكاتب الصحافي الأستاذ "محمد بسيوني" بعدًا تاريخيًا لتوصيف المقاطعة، فيقول: ظهر وصف المقاطعة في الفكر السياسي في القرن الـ ١٧ في إنجلترا، وارتبط هذا المسمى برجل بريطاني كان يملك مزارع ضخمة، وكان يعمل لديه موظف اسمه (بايكوتش) كان رئيس العمال، وكان هذا الموظف يعامل العمال بطريقة سيئة للغاية، فقرر العمال أن

يقاطعوا هذا الشخص، وبالفعل نجحت هذه المقاطعة في أن تحد من الممارسات السيئة لهذا الشخص، ومن هذا الوقت عرفت المقاطعة اسم (بايكوتش)، وهذا اللفظ يعني المقاطعة باللغة الإنجليزية.

ويتناول الأستاذ محمد بسيوني الأشكال المتعددة التي ظهرت فيها المقاطعة بصورة حية لتواجه العدو الصهيوني فيقول : في عام ١٩٥١ صدر القرار التفصيلي لمجلس الجامعة العربية لإنشاء مكاتب للمقاطعة العربية في كل دولة عربية، ولكن في عام ١٩٩٦ ومع اتفاقيات التسوية (أوسلو وغيرها) قررت الدولة العربية أن تنهي مسألة المقاطعة على المستوى الرسمي، وبالتالى أصبح شكل المقاطعة الآن غريبًا للعالم، لأننا رسميًا لا نقاطع الكيان الصهيوني (إلا بالخطب)، بينما قرارات الجامعة العربية تقول إننا ألغينا هذه المقاطعة والتعاملات المباشرة للحكومات العربية تشير إلى وجود دول عربية ترتبط مع الكهيان الصهيوني بعلاقات تجارية، أما على المستوى الجماهيري أو الشعبي، فالمسألة مختلفة، فهناك مقاطعة اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية..، لذا نجد لجان المقاطعة العربية والمصرية بالأخص تواجه صعابًا عديدة تحد من حركتها.

**سلاح المقاطعة ليس بجديد:**

ولنتعرف على أشكال بدايات حركة المقاطعة في مصر، وأبعادها واستراتيجياتها ودورها في مواجهة العدو الصهيوني والهيمنة الأمريكية، ومدى تأثيرها على هذه المواجهة، وهل أنجزت شيئًا أم لم تنجز؟ يتحدث لنا الأستاذ "أحمد بهاء الدين شعبان" مقرر اللجنة الشعبية العربية للمقاطعة، وأحد مؤسسي ومنسقي اللجنة الشعبية المصرية لمقاطعة السلع الصهيونية والأمريكية، قائلاً :

قضية المقاطعة على عكس ما قد يتصوره البعض ليست قضية حديثة العهد، على الرغم من أنه لم يسمع بها على مستوى واسع إلا بعد تفجر انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠، وفي واقع الأمر فقضية المقاطعة هي قضية كفاح كل الشعوب التي تسعى لنيل استقلالها، فما من دولة تعرضت للاحتلال إلا ولجأت لسلاح المقاطعة كأحد الأسلحة البسيطة والمباشرة والممكنة في مواجهة غطرسة القوة التي يمثلها ظلم المحتل وبطشه.

ففي مصر أمامنا عدة تجارب ربما أقربها للذهن مقاطعة الشعب المصري للبضائع الإنجليزية، حينما تم اعتقال الزعيم "سعد زغلول" عام ١٩٢١، ووجه حزب الوفد رسالة (كان من المميز فيها أن نصف الموقعين عليها من الأقباط المصريين ) إلى الأمة المصرية يطالبون فيها بمقاطعة كل البضائع الإنجليزية والتوجه إلى شراء المنتج الوطني، واستجابت الأمة استجابة واسعة جدًا لهذا الطلب، وكأن هذا الأمر هو الركيزة التي دفعت "طلعت حرب" لإدراك أن هناك وعيًا جديدًا ينشأ في الأمة، وعليها بنيت الإمبراطورية الصناعية الوطنية التي غزت كل مجالات الإنتاج تقريبًا، وما كان "طلعت حرب" لينجح في هذا النشاط إلا اعتمادًا منه على حس وطني عالٍ يؤمن بأن الصناعة الوطنية ضرورة، وهي جزء من عملية الاستقلال، فلا استقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي يدعمه ويسند قواه.

ويواصل الأستاذ "أحمد بهاء الدين شعبان" سرده لتاريخ المقاطعة في مصر، فيقول: ظلت فكرة المقاطعة في مخزون الوعي الوطني عند الجماهير المصرية فترة طويلة ورأيناها في بداية النصف الثاني من القرن العشرين حينما قادت الجماهير المصرية معركة التحرر ضد الاستعمار البريطانى، وألغيت اتفاقية ١٩٣٦، ووجهت القيادات الوطنية نداءات إلى عمال المعسكرات الإنجليزية (٦٠ ألف عامل)، لترك تلك المعسكرات ومقاطعتها،

وبدون أي تردد خرج من هذه المستعمرات كل العاملين المصريين فيها، وهم عمال فقراء لا يملكون قوت يومهم دون أن يفكروا حتى في مستقبلهم، وحينما قاطع كل العمال المصريين المعسكرات البريطانية رأينا أيضًا موقفًا مشرفًا في الدولة، حيث وفرت وزارة الشئوون الاجتماعية (في حكومة الوفد وقتها) وظائف لكل العمال الذين تركوا عملهم بالمعسكرات الإنجليزية، بل ومنحت أيضًا (٤٠ ألف) فرصة عمل لكل عامل لم تكن علاقته مباشرة بمعسكرات الإنجليز، أي حوإلى (١٠٠ ألف) فرصة عمل شريفة في مؤسسات وطنية حتى يمكن ضرب المستعمر البريطاني ضربة قاسمة في مصر.

**وقائع أدت للمقاطعة:**

على هذا الأساس حينما تستدعي الآن فكرة المقاطعة كسلاح من أسلحة النضال الوطني، ففي واقع الأمر إننا لم نخترع أو نأت - بجديد، إنما نفتح كتاب النضال الوطني ونستخرج منه بعض الدرر الكامنة فيه، والتي تعطينا فرصة لدور وطني جديد في هذه الظروف الصعبة التي نمر بها.

**فما الذي دفع قضية المقاطعة للظهور في الفترة الأخيرة؟!!!** سؤال طرحه وأجاب عنه الأستاذ "أحمد بهاء الدين شعبان" قائلاً : أعتقد أن هذه الفترة التي عايشناها جميعًا شهدت وقائع محددة يمكن أن نلخصها في الآتي: أولاً : شهدت هذه الفترة عدوانًا غير مسبوق على الشعب الفلسطيني هدفه الأساسي سحق إرادة هذا الشعب وتصفية قضيته وتكريس الوجود الصهيوني على الأرض الفلسطينية بصورة مطلقة، ثانيًا.. نتيجة لتطور وسائل الميديا العالمية شاهدنا همجية وتوحشًا إسرائيليًا غير مسبوق في مواجهة شعب أعزل، شاهدنا الحدث لحظة بلحظة، وقد شعرت الجماهير في هذه الفترة بأن كرامتها تنتهك ومشاعرها الوطنية تسحق، وهي عاجزة عن الفعل.

شاهدنا الشعب الفلسطيني يُذبح دون أن يحرك الرأي العام العالمي ولا النظام العربي الرسمي ساكنًا ، وكان لابد للجماهير أن تفعل شيئًا وتؤدي الحد الأدنى من واجبها تجاه أشقائها الفلسطينيين.

ومن هنا نشأت الدعوة لمقاطعة السلع والبضائع الإسرائيلية والأمريكية، ونشأت بشكل شبه عفوي (عشوائي)، ولم تكن هناك قوة منظمة خلف هذه الدعوة، ولذا كان من الضروري أن تنشأ لجنة من بعض المثقفين وخبراء الاقتصاد ورجال السياسة لمحاولة ترشيد حركة المقاطعة وحمايتها من التبدد وتوجيه طاقاتها الفاعلة حتى تكون أكثر تأثيرًا وفاعلية، ومن أجل ذلك نشأت اللجنة المصرية العامة لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية في ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٠ أي بعد شهرين من اندلاع الانتفاضة.

وحول القواعد والضوابط التي وضعتها اللجنة لتطوير حركة المقاطعة وحمايتها لتوفير مستوى ثابت من الفاعلية، يقول الأستاذ أحمد بهاء الدين شعبان : كانت لدينا قاعدتان أساسيتان حددناهما من أجل تحقيق أهدافنا، وهما أولاً: مقاطعة كل ما يأتي من "إسرائيل" ومن يتعامل مع "إسرائيل" من رجال أعمال، فأي بضاعة إسرائيلية – بصرف النظر عن النوعية– وأي شركة إسرائيلية – بصرف النظر عن عملها – وأي مواطن مصري يتعامل مع "إسرائيل"، هم على قمة قوائم المقاطعة.

**ثانيًا:** تركيز المقاطعة على عدد محدود ورمزي من الشركات والسلع الأمريكية، فليس من الممكن مقاطعة كل الشركات الأمريكية نظرًا لواقع الاقتصاد المصري ومن ثم العربي، فكان الاختيار على مجموعة من الرموز كل منتج منها له دلالة في سياق صراعنا مع الهيمنة الأمريكية، وغايتنا أن نوصل لأمريكا رسالة رمزية تقول إن الشعب المصري والعربي غاضب من

سياساتها في المنطقة وناقم عليها، وأن هذه الجماهير التـــي تقـــاطع اليـــوم المنتجات الغذائية الأمريكية، قادرة غداً على مقاطعة ما هو أهم وأبقى مـــن هذه المنتجات، وأنه على السياسة الأمريكية أن تخـــشى مـــن ردود أفعـــال الشعوب العربية وأن تعمل لها ألف حساب.

**إنجازات ومكاسب:**

هل حركة المقاطعة في ظل هذه السياسة أنجزت شيئًا أم لم تنجز؟!

يجيب الأستاذ "أحمد بهاء الدين شعبان"، قائلاً : الواقع أنه بالرغم مـــن كل الحرب الضارية التي تخوضها شركات عملاقة تملك أن تصرف علـــى الإعلام عشرات الملايين من الدولارات، وهي صـــرفت بالفعـــل لمواجهـــة حركة المقاطعة مبالغ طائلة، كل ذلك يؤكد أن حركة المقاطعة أصابتهم فـــي الصميم، فلا شك أن حركة المقاطعة أوصلت رسالتها برغم ظروفنا الصعبة، وأبرز دليل على ذلك أن الولايات المتحدة خلال الشهور الأخيـــرة أرســـلت وفودًا متعددة سواء رؤساء مجالس إدارات شركات المقاطعة مثل (بـــروكس آند جامبل، ماكدونالدز، كوكا كولا)، جابوا المنطقة العربية كلها في محاولة مستميتة لتقصي مخاطر حركة المقاطعة، وأكثر من ذلك جاء مبعـــوث مـــن نائب وزير التجارة الأمريكية إلى مصر والمنطقة العربية، وأبلغ المسئـــولين أن حركة المقاطعة غير مقبولة، وأيضًا هنـــاك وســـائل الإعـــلام العالميـــة والأمريكية، فيوميًا تقريبا يتحدثون عن المقاطعة وآثارها ويستضيفون العديد من أعضاء اللجنة المصرية، حيث أصبحت قضية المقاطعة قـــضية مـــؤثرة على مصالحهم، ولذلك فلا مجال للشك في أن حركـــة المقاطعـــة أصـــبحت واقعًا، على الرغم من أن هناك من يسيئون إليها ويشوهونها ويتهمونها بأنها تخرب الاقتصاد الوطني وتزيد من حالة البطالة، إلا أن المـــواطن العـــادي

البسيط مدرك تمامًا أن سلاح المقاطعة هو أحد أسلحة الحرب التي لم يعد يملك الكثير سواها.

أما عن المكاسب الحقيقية لحركة المقاطعة، فيؤكد الأستاذ أحمد بهاء الدين شعبان أن حركة المقاطعة، ولأول مرة تمنح المواطنين دورًا في قضية الصراع العربي – الإسرائيلي إلى كل بيت، فيستطيع كل بيت وكل سيدة وكل رب أسرة، وإن كان لا يملك الكثير، أن يقاطع وأن يكون شريكًا في المعركة، وأن يكون عنصرًا فعالاً في مواجهة العدو.

فهناك رأي عام واعٍ ومقدر لأهمية المقاطعة، وقد يكون تصاعد حركة المقاطعة ضاغطًا على السلطة، ليدفع السلطات إلى أن تضع في الاعتبار مصالح شعبها، فقضية المقاطعة هي قضية شعب، وهو المسئول في الحقيقة في هذه القضية، فنحن مطالبون بأن نتكاتف كشعبٍ واحد لتفعيل حركة المقاطعة، وذلك في مواجهة شرسة مع من يملك المليارات، قد نحقق أهدافنا.

أما المكسب الإيجابي الآخر لحركة المقاطعة حتى الآن – كما يشير الأستاذ "أحمد بهاء الدين شعبان" – بقوله : إن حركة المقاطعة تخطت في الفترة الأخيرة حدود مصر، وأصبحت حركة مقاطعة عربية، وربما تصبح إسلامية في المستقبل للبضائع الإسرائيلية والأمريكية، فهناك حركة نشطة للمقاطعة، حيث تشكلت في شهر مايو الماضي اللجنة الشعبية للمقاطعة ضمت ممثلين للمقاطعة في العالم العربي، واختاروا مصر مقرًا لها تقديرًا لدور وكفاح الشعب المصري في هذه القضية المهمة، الآن أصبحت حركة المقاطعة جزءًا من تراث نضال الشعب المصري والعربى، وستحقق حركة المقاطعة في الفترة المقبلة الكثير من أهدافها بمزيد من التضامن، وخاصة مع انعقاد المؤتمر الوطني لحركة المقاطعة في شهر سبتمبر الحالى وستمثل فيه

كل لجان المقاطعة في مصر وربما يتمكن بعض الزملاء من حركة المقاطعة في العالم العربي أن يشاركوا في هذا المؤتمر.

**المقاطعة ضرورة عالمية:**

وحول آليات اللجنة الشعبية للمقاطعة، وكيفية عملها وحصادها، يقدم لنا الأستاذ "عبد العزيز الحسيني" «دينامو الحركة الشعبية للمقاطعة، وأمين اللجنة الشعبية لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية» صورة عامة عن حال المقاطعة في مصر، وأهميتها ومدى فاعليتها وتأثيرها ومدى ضرورتها، ويرد أيضًا على كل الاتهامات الموجهة لحركة المقاطعة.

في البداية يقول عن الحركة الشعبية المتبنية لقضية المقاطعة: من ضمن أهداف هذه الحركة مقاومة الهيمنة الأمريكية ومقاومة المشروع الصهيوني، والتنمية الذاتية بتشجيع المنتج الوطني، ومن الآليات الفاعلة لهذه المقاطعة، أننا من خلالها نواجه محاولة الهيمنة الأمريكية علينا، وأن نوجه رسالة واضحة للعدو الصهيوني أنه لا تعامل ولا تعاون ولا تطبيع، والمقاطعة أيضًا فرصة لظهور منتج وطني يكون بديلاً عن المنتجات التي تتم مقاطعتها.

والمقاطعة في كل الأحوال ضرورة في رأي الأستاذ عبد العزيز الحسيني، وذلك لعدة أسباب منها..

أولاً: أهمية حركة المقاطعة بأن يشترك المواطنون في فعل واحد، وهذا ما يبلور حركة شعبية، حيث يجتمع الناس على عمل واحد وفعل واحد، يقوي الحركة الشعبية، وينمي قدراتها ليجعلها قادرة على التطور والتأثير.

**ثانيًا:** المقاطعة فعل متاح وسلمي وقانوني ودستوري، ومن حق كل مواطن أن يقوم به، بل هو واجب عليه، فحركة المقاطعة ليست مصرية أو عربية فقط، بل هناك جماعات مناهضة العولمة تقاطع كل أشكال الهيمنة الأمريكية الإمبريالية المسيطرة على العالم.

**ثالثًا:** المقاطعة لها تأثيرها الواسع على العدو، فإسرائيل منذ قيامها خسرت من جراء المقاطعة الرسمية (من جامعة الدول العربية)، وحتى اتفاقيات التسوية ٩٠ مليار دولار.

**رابعًا:** المقاطعة هي حماية للأمن القومي المصري، لأن كل سلعة إسرائيلية أو أمريكية تباع في السوق المصرية، هي أموال تتحول لسلاح يوجه اليوم إلى صدور الفلسطينيين، ويوجه إلى صدورنا غدًا.

وحول ما إذا كانت المقاطعة فعالة ومؤثرة أم لا؟! يقول الأستاذ "عبد العزيز الحسيني" بالأرقام أقول إن شركة كبرى مثل متاجر سينسبري العالمية كانت تدعم صندوق دعم المستوطنات الإسرائيلية بـ ٤ ملايين جنيه استرليني، خسرت في مصر حوالي ٤٠٠ مليون جنيه استرليني، وأغلقت أبوابها في مصر، وفي تقديرات اقتصادية منشورة يأتي أن شركة كوكاكولا العالمية خسرت في مصر (٢٦٠ مليون جنيه مصري) وشركة إريال خسرت (٦٠٪ من مبيعاتها)، ومطاعم ماكدونالدز خسرت (٨٠٪ من مبيعاتها)، وتوجد خسارة نسبتها (٣٠٪) للسجائر الأمريكية، والتقارير الاقتصادية المنشورة، أيضًا تقول إن الولايات المتحدة خسرت شركاتها ومنتجاتها في مصر ودول الخليج العربي في شهر أبريل الماضي حوالى (٢٠٠ مليون دولار)، وهناك تقرير لرويترز يقول إنه توجد خسارة في حجم الصادرات الأمريكية للسعودية بلغت (٤٣٪) في النصف الأول من العام الحالى حيث

بلغت قيمة الصادرات (١٨٦ مليون دولار) مقارنة بالعالم الماضي والتي كانت قيمتها (١,٧٤ مليار دولار).

وتقرير السفارة الأمريكية الأخير في مصر يتكلم عن الأضرار التي لحقت بالمنتجات الأمريكية في مصر نتيجة للمقاطعة، والصحف الأمريكية تتحدث عن ذلك أيضًا، المسئولون الأمريكيون حينما يأتون إلى مصر يكون ضمن برنامج حوارهم مع المسؤولين المصريين مسألة أضرار المقاطعة على السلع والشركات الأمريكية، وعلى الاقتصاد الأمريكي.

**اتهامات مغرضة:**

وعن الاتهامات الموجهة ضد حركة المقاطعة، فتتهم تارة بأنها تؤثر وتهدم الاقتصاد الوطني المصري، وبأنها تدفع الاستثمارات الأجنبية للهروب من البلاد، وبأنها تضر بالعمالة المصرية، يفند الأستاذ "عبد العزيز الحسيني" تلك الاتهامات قائلاً:

المقاطعة لا تضر بالاقتصاد الوطني، بل على العكس تعطي فرصة للتنمية الذاتية، ونحن عندما ندعو للمقاطعة ندعو لمقاطعة سلع استهلاكية ولا أتصور أن يوجد اقتصاد يتأثر ويبنى على البطاطس المقلية والهامبورجر والمياه الغازية والكاتشب.

أما عن الاستثمارات الأجنبية في مصر، فهي حسب تقارير مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام تمثل (١٪) من إجمالي الاستثمارات في مصر (في الفترة ما قبل المقاطعة)، أي أنها لا تمثل قيمة يمكن الخوف عليها، ولكننا في المقابل نشجع الاستثمارات العربية للمجيء إلى مصر.

وعما يقال من أن المقاطعة تضر بالعمالة المصرية، فهذا كلام الرأسماليين، فهم يتحدثون اليوم عن حقوق العمال عندما تأثرت مصالحهم، فأين كان رأس المال حينما تمت الخصخصة وشرد مئات الألوف من العمال والموظفين المصريين، فهم يتحدثون عن حقوق العمال حينما ينهبون مبالغ من البنوك ولا يردونها، وحينما يطلب منهم رد المبلغ يقولون سنضطر لغلق المنشأة، وبالتالى العمالة ستشرد!! ولمناقشة حقوق العمال بالفعل نقول ما دام أصحاب تلك المشروعات يقولون إن رأس المال والإدارة والمنتج والعمالة مصرية ١٠٠٪، فلماذا إذن يتمسكون بالاسم الأمريكي ؟ !!! فالذي يضر بالعُملة المصرية هو رأس المال المصري المرتمي في أحضان الإمبريالية الأمريكية.

ونحن من وجهة نظرنا نري أن شركة كشركة كوكاكولا عندما تتم مقاطعتها ستتأثر مبيعاتها، ويقل إنتاجها فتتأثر العمالة فيها، ولكن في نفس الوقت توجد شركات مياه غازية أخرى ستنتقل إليها العمالة، لأن مبيعاتها ستزيد.

**مداخلات:**

وحول اتهام المقاطعة بأنها سلوك عاطفي جدًا، وأن حركة المقاطعة على الرغم من تماسكها في بدايتها إلا أنها سرعان ما تراجعت يقول الأستاذ "أحمد بهاء الدين شعبان": قضية المقاطعة فيها جانب كبير عقلاني وموضوع تراجع حركة المقاطعة ليس صحيحًا بالمرة.

فالموضوع ليس له علاقة بحركة المقاطعة، ولكن له علاقة بقضية التنظيم الاجتماعي لحركة الاحتجاج السلمي في المجتمع العربي، فنحن مجتمع – وللأسف – يفتقد فعلاً لكل أشكال التجمعات والاحتجاجات فحركة

ردود أفعال المجتمع محدودة جدًا، فمثلا في حركة الخصخصة وطــرد مــا يقرب من (١٢٠ ألف) عامل ما هي أشكال الاحتجاج التي حدثت؟.... كانت محدودة جدًا، ولكن فيما يخص قضية المقاطعة، فما زالت هي السلاح الوحيد في أيدينا الآن لنحارب به، وأنا أتوقع أنه خلال الشهر المقبل ومــع عــودة النشاط للجامعات وانحسار موجة السياح العرب عن مصر ســتعود حركــة المقاطعة إلى قوتها وسيطرتها.

وحول اتهام المقاطعة بأنها حركة بلا أنياب، يقول الأستاذ "أحمد بهاء الدين شعبان"، في ظل مناخ تحكمه حركة سياسية بطيئــة، وعــدم وجــود جمعيات مجتمع مدني، حقيقية من الطبيعي جدًا أن تكون حركة المقاطعة بلا أنياب، وذلك لأننا نواجه مقاومة ضاربة، وستتحول حركة المقاطعــة إلــى أنياب حينما تصبح فعلاً شعبيًا حقيقيًا، عندما يلزم كل واحد من الشعب نفسه بالمقاطعة، وتتحول الحركة إلى فعل يمارسه كل واحد منا بضمير، والحمــد لله الضمير المصري يقظ، فحركة المقاطعة أمانة، على كل مــواطن حتــى يستطيع الأب أن ينظر في أعين أولاده، ويعرف أنه حماهم، فالذي ســيحدث غدًا أبشع وأقسى مما يتصوره أي إنسان، فمصر مــستهدفة، وهــي العــدو الرئيسي والحقيقي لــ"إسرائيل" و"أمريكا" في المنطقة، فإذا سقطت "فلسطين" وسقط "العراق"، فالخطر قادم لا محالة على "مصر".

وحول التضارب في مسألة القوائم التي أصدرتها النقابات والجمعيــات المختلفة للمقاطعة.... يقول الأستاذ "عبد العزيز الحسينى"، نحن فــي قائمــة اللجنة المصرية العامة للمقاطعة، تلاقينا مسألة القوائم المتضاربة فاتفقنا مــع نقابات الأطباء والمحامين والصيادلة والمهندسين، ووصلنا إلى قائمة مشتركة وموحدة للمقاطعة، وكل سلعة فيها حددنا أسباب مقاطعتها، والسلع التي نطلب مقاطعتها لا تحتاج إلى بديل أو يوجد لها بديل غير أمريكى، وفي نفس الوقت

نحن عندما أصدرنا قائمة المقاطعة وضعنا رمــوزًا للــشركات الأمريكيــة، وأيضًا لم نعقد الأمور ونقول مثلاً برامج مايكروسوفت حيث إنه لا بديل لها – على الرغم من دعمها لإسرائيل – ولكننا أيضًا نحتاج لهذه البرامج لتنمية أنفسنا ولمواجهة أعدائنا.

وقوائم المقاطعة ركزنا فيها على مجموعة رموز حتى نــضرب تلــك الرموز، ضربة قاسمة، فهدفنا القريب هو ضــرب و هــدم هــذه الرمــوز، والمعركة يجب أن ننتصر فيها، فالحد الأدنى الذي نطلبــه أن نقــاطع تلــك الرموز من أجل سرعة هدمها وطردها من السوق المصرية ومن ثم العربية.

# الفصل الثانى عشر

## مقاطعة أمريكا وإسرائيل ليست بدعة(*)

(*) جريدة "العربي"، ٥ مايو ٢٠٠٢

تمثل قضية مقاطعة الشركات والسلع الصهيونية والأمريكية. واحدة من أهم وأبرز القضايا التي طرحت نفسها بقوة، في الآونة الأخيرة بالتناظر مع تطور وقائع انتفاضة الشعب الفلسطيني التي تفجرت في سبتمبر من عام ٢٠٠٠، والتداعيات التي ترتبت عليها، ومع السعي الحثيث للجماهير الشعبية، المصرية والعربية، للبحث عن دور عملي، تساعد من خلاله أبناء الشعب الفلسطيني، وتشد من أزرهم، في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية الباطشة، والدعم الأمريكي المطلق للعدو الصهيوني، والتواطؤ الدولي المفضوح معهما من جهة، وأيضًا في مواجهة العجز الرسمي العربي، المهين، من جهة أخرى.

والمقاطعة The Boycott حسب تعريف – D. Sol mon» هي الرفض أو التحريض على رفض التعامل التجاري أو الاجتماعي مع مجموعة معتدية أو أفراد.

والمقاطعة الاقتصادية الدولية هي وسيلة تلجأ إليها دولة أو أكثر أو مواطنوها بقصد خلق متاعب اقتصادية لدولة معينة.

أما غرض هذه المقاطعة، أو هدفها، فهو حسب نفس المصدر القيام بفعل سياسي، يستهدف التأثير على ممارسات أو سياسات الدولة المعتدية، حيث تكون الأسلحة الاقتصادية، هي القوة الضاغطة في هذا المقام.

ويعتبر الباحث أن عملية المقاطعة تكون قد حققت قدرًا واضحًا من النجاح، بمقدار ما تحقق من الغايات الموضوعة من قبل منفذيها، ويرى

الباحث – كقاعدة – إن العقوبات الاقتصادية يجب أن تكون مؤثرة (أي تسبب أضرارًا) حتى تكون ناجحة ».

ويعتبر الكثير من الخبراء أن سلاح المقاطعة الاقتصادية، قد أصبح الآن واحدًا من أهم الأسلحة المتبقية في حوزة العرب، بعد أن فرط القائمون على شؤنهم في العديد منها بلا أدنى داعٍ، ويرى الكثيرون أن حسن استخدام هذا السلاح يجعل من الممكن فرض احترام المصالح العربية على كل الأعداء.. وإكراه أمريكا والدولة العنصرية الصهيونية على وضع حد لعدوانهما الهمجي المستمر والمتصاعد على أبناء الشعب الفلسطيني، ويمكن العرب من إسماع صوتهم للأصدقاء والأعداء، وأساسًا لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ولباقي الدول الداعمة لعدوانهما على شعوبنا، وهو أمر مقبول ومنطقي، خاصة إذا علمنا أن حجم الصادرات الأمريكية إلى منطقتنا قد بلغ العام قبل الماضي « عام ٢٠٠٠» رقمًا لا يمكن إهماله مقداره ١٧٦ مليار دولار ويقدر «ديدييه لوكاس» مؤلف كتاب «حرب الاقتصاد والمعلومات» (بالاشتراك مع ألين تيفرو)، أن الوضع الراهن شديد الاحتدام، بسبب العمليات الاقتصادية والتنافسية، على الصعيدين الكيفي والكمي، حيث وصلت الصراعات، حسب تقديره، سواء بين الدول أو الشركات، إلى مدى غير مسبوق، جعل من الصعوبة البالغة، على الدول والشركات المتنافسة، بضراوة، احتمال نتائج «زعزعة» مراكزها الاقتصادية، ويشير إلى خطر ما حق يسميه «قوة الخصم الضعيف» التي تسبب أضرارًا فادحة، ربما من جراء الاستهانة بها، في المقام الأول.

وممارسة هذه القضية «قضية المقاطعة» لا تمثل بدعة مستحدثة بل هي، في واقع الأمر، استئناف لخبرة طويلة سابقة، امتدت لقرابة الأربعين

عامًا، أحكمت خلالها الدول العربية الحصار حول كيان العدو الصهيوني، والمتعاملين معه، بصورة كبيرة، وكبدته، حسب تقديرات المصادر الإسرائيلية ذاتها، نحو تسعين مليار دولار، كما أنها تستند إلى تراث الخبرة الإنسانية الشاملة، في أشكال «المقاومة المدنية» في العديد من دول العالم، التي شنت أنواعًا عديدة من «الحروب الاقتصادية» على خصومها وأعدائها.

ويقارن خبير القانون الدولي البريطاني، البروفيسور «مدليكوت» بين هذا النوع من «الحرب الاقتصادية» والحرب الاقتصادية التقليدية، فيقول «إن الحرب الاقتصادية هي عملية يمكن أن تقارن بعمليات الأسلحة المقاتلة الثلاث، في أن غرضها هو حرمان العدو من الوسائل المادية للمقاومة، ولكن خلافًا لعمليات القوات المسلحة، فإن نتائجها لا تتحقق بالهجوم المباشر على العدو، فحسب بل أيضًا بالضغط على الدول المحايدة التي يحصل منها العدو على تموينه وإمداده، ويحدد أن الفارق بين «الحرب الاقتصادية» والحرب التقليدية « هي أن «الحرب الاقتصادية» لا توجه مباشرة إلى جسد العدو» ولكنها تهدف إلى القضاء على اقتصادياته، وانهيار معنوياته النفسية.

ثم إن تفعيل هذه الأداة النضالية، يرتكز أيضًا، على أرضية صلبة من بنود القانون الدولي المقررة، وهي تبيح وتتيح للشعوب التي تناضل ضد الاحتلال الأجنبي، ومن أجل الحرية والاستقلال، اللجوء إلى سلاح المقاطعة دفاعًا عن حقوقها المشروعة المستباحة، وحماية لمصالحها الوطنية المهددة، فالمادة «٤١» من ميثاق الأمم المتحدة تمنح، وتجيز استخدام «وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات، وقفًا جزئيًا أو كليًا، أو قطع العلاقات الدبلوماسية، «كسلاح من أجل محاصرة الدول والنظم الجائرة والمعتدية»، وقد تم تطبيق هذه البنود في حالات عديدة، لعل من أبرزها

حالتي «نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا « السابق و» العراق في أعقاب عملية غزو الكويت في مطالع التسعينيات الماضية، وفي كلتا الحالتين ثبت يقينًا أن هذا السلاح الفعال كان له أثره الكبير المدمر على اقتصاديات النظم المحاصرة، وكان أحد الأسباب المباشرة لانهيار النظام الأول، وللمعاناة الكبيرة التي يعيشها الشعب العراقي، في الحالة الثانية.

وبالنسبة لنا، هنا في مصر، وهو نموذج لما تم في كل الدول العربية، تقريبًا، فلقد بادرت الجماهير - بصورة تلقائية ومباشرة - بعد تفجر الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، إلى ممارسة عملية فورية لبرنامج واسع المدى للمقاطعة، شمل منتجات وشركات إسرائيلية، وأمريكية وغربية «لدول متواطئة مع العدو الإسرائيلى»، واجتاحت البلاد موجة من «قوائم المقاطعة» الاجتهادية، ضمنها أصحابها كل ما تصوروه من منتجات وشركات يمكن تطبيق «مبدأ المقاطعة» في مواجهتها، الأمر الذي خشي معه من حدوث البلبلة والاضطراب الناجمين عن عدم تدقيق هذه القوائم، وما قد ينتج من ارتباك شامل في المجتمع بسببه، وهو ما يضر بـ «قضية المقاطعة» في المقام الأول، وقد كان هذا الأمر أحد الحوافز الدافعة لتكوين اللجنة المصرية لمقاطعة السلع الصهيونية والأمريكية، التي تشكلت في التاسع والعشرين من شهر نوفمبر عام ٢٠٠٠، من العديد من لجان وجماعات مواجهة الصهيونية ومقاومة الـ «تطبيع» مع العدو الصهيوني ودعم كفاح شعب فلسطين وانضم لعضويتها نخبة من السياسيين وعلماء. الاقتصاد والإعلاميين والمهتمين بالشأن العام، وحيث وضعت على قمة جدول أعمالها الدعاية العلمية لسلاح المقاطعة، وتنقية وتنقيح قوائم المقاطعة المطروحة في مصر، والاجتهاد من أجل وضع مجموعة من الضوابط الموضوعية تستهدف تفعيل هذا السلاح البتار حتى لا يفقد قيمته، ويتبدد من بين أيدينا، كما تبددت أسلحة كثيرة من قبل.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية عقدت «لجنة المقاطعة العديد من الندوات الفكرية والمؤتمرات العلمية، وأصدرت خمسة أعداد من «نشرة المقاطعـــة» الأمر الذي ساعد، مع غيره من العوامل، على إبقاء هذه القضية مطروحة لم يخمد أوارها، رغم ما أصابها من تباطؤ لأسباب موضوعية سنتناولها لاحقًا.

وبعد مناقشات مستفيضة، شارك فيها عدد من الخبراء الاقتـــصاديين، ورجال السياسة والعمل العام، استقر الرأي على عدد مـــن الـــضوابط فيمـــا يخص السلع والشركات التي يتوجب مقاطعتها في المرحلة الأولى، على أن يعاد النظر فيها كل فترة، وهذه «الضوابط » هي:

( أ ) تطبيق مبدأ المقاطعة» الكلية الصارمة، التي لا استثناء فيها، على جميع الشركات والمنتجات الصهيونية، وعلى المتعاملين معها من الشخصيات والشركات، المصرية والعربية.

(ب) اختيار مجموعة من السلع والشركات، الأمريكية والغربية كنقطة بداية، لتركيز الموقف الشعبي في مواجهتهـــا، وكـــــــ«رســـالة رمزية» للولايات المتحدة وحلفاء "إسرائيل"، تفيد احتجاج وإدانـــة الجماهير الشعبية المصرية لسياساتها في المنطقـــة، ولمـــسلكهم المفضوح في عدم العـــدوان الإســـرائيلي علـــى أبنـــاء الـــشعب الفلسطينى، ولتجاهلهم كـــل الاعتبـــارات الحقوقيـــة والإنـــسانية المعترف بها، ومن أجل تكثيف قوة الضغط الشعبى، بالمقاطعـــة، على مواقع يمكن إبراز حجم الرفض الجماهيري لها، وإحـــداث نجاحات ملموسة في مواجهتها، تمهد للانتقال إلى مواقع جديدة.

(ج) التأكد من أن مقاطعة هذه السلع لا يضر بالاقتصاد المصري، وأن لها بدائل عديدة متوافرة بالسوق، وأن تكون البداية بمجموعة من السلع والمنتجات الاستهلاكية والترفيهية التي يسهل على كل بيت مصري الاستغناء عنها.

(د) ألا تتضمن «القوائم» إلا الأسماء والشركات والمنتجات التي يتم التأكد بكل السبل المتاحة، من انطباق شروط المقاطعة عليها.

(هـ) تحديث «قوائم المقاطعة» دوريًا، وإضافة ما يستجد من سلع وشركات لها.

(و) دراسة الوضع، وإعادة تقييم نتائجه بعد مرور عام على إنشاء اللجنة، وإعادة صياغة التوجهات الإستراتيجية لها على أساس الخبرة العلمية المكتسبة.

وقد وقع الاختيار على القائمة الأولى للمقاطعة « التي طبعت عدة طبعات ووزعت تطبيقًا لهذه القواعد.

# الفصل الثالث عشر
## دفاعًا عن المقاطعة(*)

(*) جريدة "الأحرار" ٢٩ يونيو ٢٠٠٢

تفضل الأستاذ "أشرف عمار"، فكتب منتقدًا حركة المقاطعة الشعبية منذ أيام في جريدة «الأحرار» والسبب من وجهة نظر الصديق الكاتب أن المقاطعة على وضعها الراهن المقتصرة على المطاعم والمأكل والمشروبات وغيرها من السلع الاستهلاكية لن تضر أمريكا، وليست كافية لإشعارها بغضبنا من سياساتها وانحيازها لعدونا، ويقول الصديق الأستاذ "أشرف" إن الأهم من مقاطعة «الساندوتشات» الأمريكية مقاطعة طائراتها وأسلحتها والمستوردات الاستراتيجية منها، ومنع البترول عنها حتى تكون المقاطعة ناجزة وحركتها مؤثرة.

**بداية:** فأنا أتفق مع السيد الكاتب اتفاقًا كاملاً فيما يراه من ضرورة تطوير مستوى عمل وآليات حركة المقاطعة، لكي تكون تأثيراتها كبيرة على "الولايات المتحدة" وحلفائها، إذ كلما اتسع مدى المقاطعة زادت القدرة على النجاح، وكلما تعمقت حركة المقاطعة وشملت أنشطتها مجالات أكبر وأعمق كلما كانت ضرباتها أكثر وجعًا وإيلامًا لأعدائنا... لا شك أن هذا أمر صحيح في كل الأحوال، لكن ما الحيلة يا سيدي والمقاطعة في المجالات التي تنقص حركة المقاطعة من وجهة نظرك هي كلها في أيدي الحكومات التي حلفت يمينًا مغلظًا أنها لم ولن تفعل ما يمس «طرطوفة» في ثوب "الولايات المتحدة" أو يغضب – بأي صورة من الصور – السيد إله المشيئة الجديد القاطن في البيت الأبيض أو يشير من هنا وهناك إلى أن هذه الحكومات تفكر مجرد تفكير في أن تقول للسيد الأمريكي «تلت التلاتة كام»!.

ما العمل يا سيدي، وقد أعلنت حكوماتنا على الملأ أنها لن تحارب لأنها اختارت «المستر سلام» خيارًا استراتيجيًا «!» ولا تستطيع أن تقطع العلاقات مع عدونا أو تطرد سفراءه الذين يدنسون أرضنا أو تغلق مكاتب الارتباط والتجارة التي تنجس هواءنا، لأنها أن فعلت شيئًا من هذا - لا سمح الله - ستغضب «أبانا صاحب الملكوت» الجالس على عرش العالم السيد "بوش"، الأصغر، وربيبه العنصري السفاح!.

وما العمل يا سيدي وأنهار الدم الفلسطيني، الزكي تسفح في كل لحظة أمام أعين العالم وأعيننا دون أن يحرك أحد ساكنا، وكأن دماء الشهداء الفلسطينيين بلا قيمة كأنهم ليسوا بشرًا ولا يستأهلون من العالم الحر المتحضر المتنور الإنساني مجرد لفتة اعتبار أو رفة انتباه!

ما العمل يا سيدي، وقد صادرت حكوماتنا وأنظمتنا كل فرص الشعب في أن يقدم المزيد لخدمة قضيته وحماية أشقائه من حرب الإبادة الصهيونية المنظمة، وحالت دونه وأن يحقق مبتغاه في مساندته العملية بالروح والدم لقضيته المركزية، ووقفت أمام شعوره الحقيقي بأن أخوته في فلسطين يقاتلون في الخندق الأمامي ليس دفاعًا عن أرضهم وحسب، وإنما دفاعًا عن أمننا القومي أيضًا.

وما العمل يا سيدي، وقد أصبحت الدعوة لدعم الأشقاء الفلسطينيين جريمة يعتقل من تدفعه حماقته لارتكابها.. وما العمل، وقد انطلقت خفافيش الظلام من دعاة «تطويع الإرادة» وتطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني مجددًا من عقالها لكي تتولى مرة أخرى التطبيل لكذبة السلام مع الإرهابيين الصهاينة في الوقت الذي تتهجم على من يدعون للمقاطعة باعتبارها أضعف الإيمان ضد عدونا الصهيوني- الأمريكي وأنا وأنت نشرف بأن نكون من

هذا الفصيل باعتبارهم مخربين للاقتصاد هادمين للاستقرار مدمرين للعلاقات مع الحبيب الأمريكي! على النحو الذي نسمعه كل يوم في برامج التليفزيون والإذاعة على صفحات الجرائد والمجلات الصفراء المباعة «لمن يدفع الثمن طبعًا» وعلى ألسنة السادة المسئولين وبعضهم وزراء في وزارات مهمة!.

فالمسألة يا سيدي لم تكن اختيارًا مفتوحًا لنا، كان أمامنا مثلاً أن نقاطع شراء الطيارات الأمريكية فرفضنا واتجهنا لمقاطعة الساندوتشات ومساحيق الغسيل والمشروبات الغازية الأمريكية.. أبدًا على الإطلاق فالشعب الذي صدمته صور أطفال شعب فلسطين، وهم يسحقون تحت جنازير دبابات الصهاينة وعذبه صمت وتواطؤ وتحالف العالم ضد الأبرياء العزل، تلفت حوله يبحث عن نصرة أنظمته وحكامه، فوجدهم مشغولين بتبرئة ذمتهم من شبهة «الإرهارب» لئلا يظن بهم السيد الأمريكي الظنون (!) ومن هنا تحرك جموع الناس بتلقائية وحماس لكي تقدم ما ملكت يداها من قروش بسيطة للدعم ومن سلاح للمقاطعة استدعته من مخزون نضالها الشعبي، حينما كانت تواجه الاحتلال البريطاني بالامتناع عن شراء بضاعته والانحياز للمنتج الوطني حتى، ولو لم يكن في مستوى المستورد، وحينما كانت الدعوة للمقاطعة هي وجه العملة الأول، أما الثاني فكان استنهاض همة الأمة للتقدم على طريق الاستقلال والبناء والحرية.

لقد لجأت الجماهير البسيطة المكلومة والموجوعة إلى ما في حوزتها من سلاح ولم تنتظر الأنظمة أو حتى تطالبها بمقاطعة العدو على المستويات الأكبر، لأنها كانت تعرف أن هذه الانظمة لن تفعل شيئًا، ولن تجرؤ على اتخاذ أدنى موقف يعيد للكرامة المظلومة اعتبارها وللحرية المضيعة الأمل في الانتصار.

قاطعت الجماهير يا سيدي ما تملك مقاطعة لم تعد تشتري سلعة عدو يطعنها في القلب ويدمي فؤادها صباح مساء.. ولم تقنعها ملايين الإعلانات التي صرفتها هذه الشركات المقاطعة لإغوائها بالعدول عن موقفها وتجاوز قرارها بأنها تعاقب العدو الأمريكي لتحالفه القذر الفاضح مع العدو الصهيوني وعلى دعمه المطلق للعدوان.

ومع هذا يا سيدي لعلك تسر حين تعرف أن مقاطعة الساندوتشات والمياه الغازية ومساحيق الغسيل الأمريكية وأشباها من السلع والمنتجات لم يكن مضيعة للوقت وللجهد، كما يظن البعض، وعلى الرغم من كل شيء، دوى هذا الفعل البسيط في كل مكان، ووصلت رسالته كاملة إلى المعنيين باستلامها، وهكذا انهالت وفود قادة الشركات المقاطعة إلى دول المنطقة وإلى مصر تستفسر عن الأمر، وتبحث كيفيات مواجهته وأتى المسئولون الأمريكيون الاقتصاديون لكي يضغطوا على الإدارة المصرية بهدف إيقاف حركة المقاطعة عند حدها «منتهى الديمقراطية طبعًا»، وتقاطرت وفود الصحافة والميديا الأمريكية لمتابعة هذه القضية.

وحتى لا أطيل سأذكر في هذا المقام فقرتين من مقالين صحفيين تناولاً بالرصد والتحليل مسألة المقاطعة، الأول نشر في صحيفة أجنبية هي «الأندبندنت البريطانية» بتاريخ ١٥/٦/٢٠٠٢، للكاتب "أندروجيميل" الذي اعترف فيه أن «حركة المقاطعة» غير الرسمية في العالم العربي للبضائع الأمريكية تحظى بقوة دفع أدت إلى انخفاض هائل في الأنشطة التجارية لمنافذ بيع الوجبات السريعة ومقاهي «الستار بكس»، وهي سلسلة مقاه أمريكية منتشرة في دول الخليج؛ وكذلك في مبيعات منتجات البقالة الأساسية بدءًا بمشروب البيبسي، وحتى حفاضات الأطفال، ويقول الكاتب إن المقاطعة تزداد بسبب الغضب الشعبي للتأييد الأمريكي للاعتداءات العسكرية

الإسرائيلية في الضفة الغربية هذه المقاطعة تتخذ أبعادًا لم يرها أحد من قبل منذ انتهاء مقاطعة جامعة الدول العربية في أوائل التسعينيات للشركات ذات العلامة التجارية مع إسرائيل.

أما المقال الثاني فقد صدر على هيئة تقرير متابعة ميداني لأحوال المقاطعة الشعبية للبضائع والشركات الأمريكية بالخليج والسعودية نشر في جريدة الحياة الدولية لندن بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢١

ويذكر التقرير أن دبلوماسيين واقتصاديين أشاروا إلى أن مقاطعة السعوديين للسلع الأمريكية احتجاجًا على سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أدت إلى انخفاض حاد في الصادرات الأمريكية إلى "السعودية" بلغ - حسب البيانات الرسمية الأمريكية - ما نسبته ٣٣٪ بعدما تحول عدد كبير من المستهلكين السعوديين عن السلع الأمريكية إلى منتجات أوروبية وأسيوية ومحلية استجابة لحملة يتولاها ناشطون يوزعون قوائم بالسلع الأمريكية عبر الانترنت وفي المدارس والمساجد.

وبعد يا صديقي العزيز، فلقد أعجبني مقال نشر في جريدة الأهالي بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٩ للدكتور "ألفونس عزيز" عَبَّرَ أجمل وأبلغ تعبير وبإيجاز عن كل ما كنت أريد قوله، أختتم بفقرة منها هذه السطور: ردًا على أولئك الذين يتهجمون على حركة المقاطعة الشعبية بزعم أنها تضر بالاقتصاد المصري يقول د. ألفونس: «عندما نفكر في المقاطعة الاقتصادية كسلاح سياسي لا يجب أن يخضع تفكيرنا للمعايير الاقتصادية ذلك، لأنه في ظروف المعارك الوطنية المصيرية، فإن هذه المعايير التي تقوم على منطق حساب الربح والخسارة يجب أن تتراجع أمام اعتبارات الصمود الوطني.. ففي الظروف الوطنية الصعبة تقدم الشعوب - حينما يتطلب الأمر - الضحايا من أبنائها وفلذات أكبادها الأمر الذي يتضاءل أمام هذه التضحيات البشرية الغالية أية خسائر اقتصادية مادية».

# الفصل الرابع عشر
## وقائع المؤتمر الشعبي لمقاومة
## التطبيع مع الكيان الصهيوني

كانت "المنامة" عاصمة مملكة "البحرين" عربية الوجه واللسان والضمير، يومي ٣٠ و ٣١ مايو الماضيين، ازدانت وازدحمت أروقتها بوفود عديدة من مختلف الدول العربية، جاءت على موعد ووعد. موعد بلقاء يضم اللجان والهيئات الشعبية المقاومة للتطبيع مع العدو الصهيوني في الخليج والعالم العربي، ووعد بالعمل من أجل لم شمل هذه اللجان والهيئات، الممتدة على طوال الوطن العربى، في تنظيم واحد مرن واسع الأعطاف، ينسق بين أنشطتها، ويوثق بين أطرافها، ويساعد في تطوير أعمالها وتنشيط مهامها، وإيجاد حلول موضوعية للمشكلات التي تعترض تطورها.

اللقاء الذي امتد على مدار اليومين، انقسم إلى قسمين رئيسيين:

اليوم الأول خصص لمناقشة أوضاع لجان وجماعات دعم الانتفاضة ومقاومة التطبيع والمقاطعة في دول الخليج، ضمن أنشطة المؤتمر السنوي الشعبي الثالث لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني في الخليج، وكما هو واضح من عنوان المؤتمر، فقد نوقشت باستفاضة تطورات حركة مقاومة التغلغل الصهيوني في شتى البلدان الخليجية، وآليات العمل في لجان مساندة الكفاح الفلسطيني المشروع من أجل الحرية والاستقلال، وحركة مقاطعة السلع الصهيونية والأمريكية في الخليج، أما في اليوم الثاني فقد نوقشت هذه القضايا لكن على مستوى دول العالم العربي كافة، وقد انقسم الحضور إلى لجنتين أساسيتين الأولى: لبحث سبل دعم شعب فلسطين وصموده، أما الثانية فلبحث أشكال مقاومة التطبيع وآلياته.

اللافت للنظر الحضور البارز لأعداد كبيرة من المشاركين، مـن دول خليجية، كانت تقليديًا بعيدة عن هذا النوع من الأنشطة التي هـي سياسـية بالضرورة، مثل المملكة السعودية التي شارك منها نحو «٤٧» مندوبًا، فيما شارك من قطر ٢٥ مندوبًا، ومن الإمارات ١٥ مندوبًا، أما البحرين فلقد كان المشاركون منها هو الأكثر عددًا، إذا تجاوزوا الستين مشاركًا عدا مشاركين من مصر، وفلسطين، والأردن، وسوريا، والسودان، ولبنـان، والمغـرب، والعراق، وموريتانيا، واليمن، وليبيا، أما الوفد المصري، فلقد تشكل من سبع شخصيات سياسية ووطنية فنية، هم الأسـاتذة، حامـد محمـود، فـرودس عبد الحميد، عبد العظيم المغربي، أبو العلا ماضي، رفعت السيد أحمد، أحمد عبيدة، وأحمد بهاء الدين شعبان.

نظمت هذا المؤتمر، وقامت على ترتيب أنـشطته اللجنـة البحرينيـة لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، التي يرأسـها المناضـل البحرينـي المعروف السيد/ إبراهيم كمال الدين، وهو - في ذات الوقت - الأمين العام المساعد للمؤتمر الخليجي لمقاومة التطبيع، ويشير كمال الدين إلى أن الدافع وراء عقد هذا المؤتمر السنوي، هو استهداف منطقة الخليج من قبل الكيـان الصهيوني، والتي يمثل افتتاح مكاتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في كل من "قطر" "وعمان" أمثلة على هذا الاستهداف، وكذلك للتعبير عن الروح التضامنية التي سادت الشارع البحريني، والخليجي، والتوافق العام على دعم الانتفاضة، ولإطلاع الإخوة العرب على تجربة التحول الديمقراطي التي يتمتع بها شعب "البحرين"، وتسير بخطى حثيثة، وقد بذلت اللجنة البحرينية لمقاومة التطبيـع مع العدو الصهيوني، قصارى جهدها وجهد أعضائها من أجل إنجـاح هـذا المؤتمر، وتوفير كل الأسباب الضرورية لخروجه بنتـائج إيجابيـة، يمكـن أن تشكل علامة في مسار حركة مقاومة التطبيع، علـى امتـداد الـساحات العربية بأكملها.

وقد خرجت لجان المؤتمر بمجموعة من التوصيات على رأسها في مجال آليات عمل لجان المقاطعة ومقاومة التطبيع، تأسيس موقع إنترنت خليجي يحتوي قاعدة معلومات تضم الدراسات والبضائع المقاطعة، وإصدار نشرة دورية إليكترونية، التركيز على العمل المؤسسي لضمان الاستمرارية والتأثير، التنسيق بين أطراف اللجان القطرية منعًا للازدواجية وتشتيت الجهود، عمل دراسات علمية وتحليلية في مجال المقاطعة ومقاومة التطبيع، توفير برامج إعلامية مناسبة لكل فئات المجتمع في مجال المقاطعة الاهتمام بالإعلام الأجنبي ومخاطبة الغير، والتواصل مع الفئات والجماعات الإنسانية وجماعات مقاومة العولمة الرأسمالية المتوحشة في العالم، التركيز في المناهج الدراسية على قضية الصراع العربي الصهيوني، ورفض دعوات التدخل في المناهج الدراسية وفق أولويات غير وطنية، ودعوة رجال الاقتصاد والصناعة لإيجاد بدائل للمنتجات المقاطعة، إضافة إلى العديد من التوصيات الخاصة بدعم صمود الشعب الفلسطيني، ومساندته في مواجهته للهجمة البربرية الشارونية.

أما القضية التي استحوذت على قدر متسع من الاهتمام والحوار، فكانت قضية بناء آلية لتجميع طاقات لجان المقاطعة ودعم الانتفاضة، ومقاومة التطبيع في الوطن العربي بأجمعه.

وفي هذا السياق برزت وجهتا نظر الأولى : وتبنتها بعض الأطراف الخليجية «قطر والكويت» أساسًا، وهي ترى أن المطلوب هو منتدى مفتوح يقتصر دوره على توفير فرصة استضافة نشطاء ومناضلي هذه اللجان، دون أدنى تدخل في توجيه حواراتهم أو تنظيم أنشطتهم، على أن تتولى هذه اللجان تحديد مستوى التعاون الذي يمكن أن يتم فيما بين أطرافها، وباعتبار أن هذا هو السقف المتاح حاليًا لكي يحظى بموافقة كافة الأطراف، وقد بدا من

مداخلات ممثلي هذا الاتجاه أن النشاط الذي يحظى بمساندتهم الواضحة هو نشاط دعم الانتفاضة فيما يحيط التحفظ بالنشاطين الآخرين، مقاومة التطبيع والمقاطعة، وقد عبرت عن هذه الرؤية ورقة الدكتور "علي خليفة الكواري" المعنونة بـ «مشروع منتدى الجمعيات واللجان والهيئات العربية المناصرة للقضية الفلسطينية، أما باقي الأطراف بما فيها اللجنة البحرينية، فقد قدمت اقتراحات أخرى تتضمنت حدًا أعلى للتنسيق يتجاوز مجرد «توفير مساحة زمنية ومكانية» للالتقاء، ويناسب مستوى التحدي والمخاطر المحدقة، وقد أدرجت ضمن هذه الاقتراحات فكرة تأسيس «ملتقى « أو تجمع» أو اتحاد يضم كل لجان مقاومة التطبيع والمقاومة ودعم الانتفاضة في العالم العربي، وينسق خطواتها ويقود حركتها.

ولما كان وقت المؤتمر الضيق، قد وقف حائلاً دون استكمال الحوار حول هذه القضية المحورية، والخلوص إلى حل بشأنها، فقد اتفق المشاركون في المؤتمر على تشكيل لجنة سباعية ممثلة للكتل الجغرافية الأساسية المشاركة فيه، أوكل لها مهمة مناقشة هذا الأمر وعرض اقتراحات عملية على أعضاء المؤتمر تحدد اتجاه الحركة المستقبلية.

على كل حال يبقى لهذا المؤتمر فضل المبادرة بطرح هذه المسألة المهمة، والتحرك باتجاه إيجاد حلول عملية لها، وإذا ما تذكرنا أن منطقة خليجية أخرى هى مدينة دبي «دولة الإمارات العربية المتحدة»، كانت منذ أسبوعين لا أكثر موقعًا لمؤتمر آخر للجان مقاومة التطبيع ومقاطعة البضائع الصهيونية والأمريكية في العالم العربي، والتي أنجزت مهمة طيبة بتشكيل «اللجنة العربية الشعبية للمقاطعة» لأدركنا بوضوح أن عودة حميدة لأبناء الخليج العربي إلى ساحة النضال الوطني والعربي باتت أمرًا واقعًا لا سبيل لإنكاره أو تجاوزه، وهو أمر جد خطير، ويلقي في طاحون العمل الشعبي

العربي المعادي للصهيونية والعنصرية والاستعمار، بمدد جديد، قوي وغير مسبوق، ويشكل إضافة نوعية يعمل لها ألف حساب، بالنظر إلى أن حجم المصالح الإستراتيجية الأمريكية في الخليج، هو أمر لا يمكن إغفاله، خاصة مع نمو المشاعر الشعبية المعادية لإسرائيل وأمريكا في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

هذه المشاعر والتي جسدها قبل أسابيع محدودة من انعقاد هذا المؤتمر سقوط أول شهيد بحريني شاب في مظاهرات الاحتجاج التي حاولت اقتحام السفارة الأمريكية بالبحرين، اعتراضًا على الدعم الأمريكي الفاجر للعدوان الصهيوني على أبناء شعب "فلسطين".

# الفصل الخامس عشر

## تأسيس شعبي للجنة المقاطعة العربية(*)

(*) جريدة "العربى"، ١٩ مايو ٢٠٠٢

صورة مازالت عالقة بذهني، لا أن تبرحه أبدًا.

مواطن كويتي بالزي العربي التقليدي «الدشداشة والعقال» يقبل بعشق علم الولايات المتحدة الأمريكية، مقدمًا فروض الولاء والعرفان، عقب حرب «عاصفة الصحراء» التي أنهت الغزو العراقي، وأعادت الأوضاع إلى ما كانت عليه، بعد أن حولت أرض الخليج العربي إلى ساحة للهيمنة الأمريكية، بعضها هيمنة عسكرية مباشرة بالقواعد والأساطيل، الأخري بالهيمنة الاقتصادية، عن طريق الشركات الاقتصادية والمؤسسات المالية والفكرية.

وقد ألقت ظلال هذه الصورة تأثيرات مقبضة وكئيبة على تصوري الشخصي، وربما تصور الكثيرون أيضًا للخليج ودوله وناسه.. وأسهمت الصورة النمطية الشائعة للترويج لفكرة أن الخليج الذي كان عربيًا صار خليجًا أمريكيًا.. ليس فقط بالهيمنة والسيطرة، وإنما أيضًا بالوعي والضمير، وازدادت هذه الصورة تشويشًا بأبعاد خبيثة، ممنهجة، كان يتم الترويج الواسع لها، تضيف إليها رتوشًا جديدة كل يوم، تتعلق بأناس صُوروا، كأنهم جبلوا من طينة عجيبة لا هَمَّ لهم سوى الاستهلاك المجنون، والسعي بكل السبل إلى المتع الحسيَّة، وهوس امتلاك الجديد والثمين.. مع انعدام كامل للوعي الوطني أو القومي، واستعداد مبدئي للمساومة حتى على الشرف والانتماء!!. دون تفريق ضروري بين نخب محاكمة وشعوب محكومة!.

وأشهد أن أياما قلائل عشتها في "الكويت" منذ عام، وفي مدينة دبي منذ أيام، هزت هذا «المعتقد» بشدة، وصححت الصورة بقوة، وعلمتني ألا أخذ الأمور بظاهرها، وذكرتني بواجب المثقف / الضمير، الخالص الدوافع لوجه الشعب والوطن، في تحري الدقة في الحكم والموضوعية في الرؤى.. فلقد فتحت هذه الأيام القلائل عيني على حقيقة مؤكدة تقول بوضوح إن عمق الانتماء للقضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، في نفوس أبناء الخليج العربى، مثلهم مثل أشقائهم في مصر وبلاد المشرق، أقوى من أن ينتزع، أو يشوه، أو يهتز، مهما بدا - في لحظات الارتباك، غير ذلك... بل وأكثر من هذا، فلقد عرفتني هذه الأيام القليلة على جيل جديد من أبناء الخليج العربى، مثقف ومحترم ومنضبط وملتزم، يؤمن بكل جوارحه أنه جزء من وطن أكبر، وينتمي بكل وعيه إلى قضية أعظم وأشمل، هي نفس القضية التي ننتمي إليها جميعها.

وهذه الكلمات التي تبدو طويلة بعض الشيء، مقدمة لابد منها للدخول إلى وقائع مؤتمر، أعتقد عن يقين، أنه يمثل علامة مهمة من علامات استعادة الخليج، بمواطنيه البسطاء الطيبين، إلى حضن الأشقاء في شتى البلدان العربية.. وهو «المؤتمر الشعبي الأول للمقاطعة» الذي عقد بمدينة "دبي"، على امتداد يومي ١٣، ١٤ مايو الماضيين.

كان المؤتمر - في الواقع - لقاء فكريًا - سياسيًا - وطنيًا ثريًا وحاشدًا بين نخبة من المثقفين والسياسيين والمناضلين المصريين والعرب، وتداولوا فيها حول كل ما يهم بلادهم من قضايا، وما يحيط بها من مخاطر، وما تنتظره من تحركات.. وركزوا - بصورة أدق - على مسألة مقاطعة الشركات والمؤسسات الصهيونية والأمريكية، باعتبار أن هذه القضية قد أصبحت الآن على رأس جدول أعمال الشارع العربي، وتمثل أحد الأسلحة

المهمة في المواجهة، بعدما تقاعست الأنظمة العربية جهارًا نهارًا عن اتخاذ أي موقف، ذي قيمة – يضع حدًا للعربدة الصهيونية والأمريكية، التي لا سابق لها ولا حدود لبربريتها.

**أهم ما تمخض عنه هذا المؤتمر يمكن تلخيصه في عدة نقاط :**

**أولاً:** الإعلان الواضح والقاطع بأن مؤامرة فصل جماهير الخليج العربي، عن الأشقاء في باقي الدول العربية قد فشلت فشلاً ذريعًا.. وأكدت على عروبة الوجه الخليجى، وتوجهاته ومرتكزاته، وهو ما يعني – في المقابل – فشل السياسات الأمريكية الصهيونية التي استهدفت اقتطاع الخليج واعتباره مستعمرة أمريكية.

**ثانيًا:** عكس هذا المؤتمر بروز نخبة جديدة من المتعلمين والمثقفين الخليجيين يتمتعون بقدر كبير من الديناميكية والحضور، ويشعرون بانتماء واضح للقضية، ويضعون كامل خبراتهم العصرية، وإمكانياتهم المادية وقدراتهم التقنية على الاتصال والحركة لخدمة قضايانا المصيرية.

**ثالثًا:** كشف المؤتمر عن حقيقة مهمة لا يجب إغفالها، مضمونها أن حركة المقاطعة التي انتشرت على امتداد الرقعة العربية كلها، انتشار النار في الهشيم، قد تجاوزت نقطة اللاعودة، وأصبحت – إذا استخدمنا التعبير الهندسي، Irreversal Pro-cess – أي عملية غير قابلة للارتداد أو الارتكاس، وقد كان هذا الأمر واضحًا من مشاركة ممثلين لحركة المقاطعة في المؤتمر، من ثمانية بلدان، هي : مصر وسوريا والأردن ولبنان واليمن والبحرين والإمارات وفلسطين، إضافة إلى ممثل للمواطنين العرب في المهجر، وقد عرض كل ممثل تجربة حركة المقاطعة في بلده، وهي تجارب غنية محفزة وذات دلالة عميقة على اتساع نطاق حركة المقاطعة في كل أنحاء الدول

العربية، وهو ما سبب إزعاجًا ملحوظًا للوبي المصالح الأمريكية في المنطقة، كما بدا واضحًا للمشاركين.

رابعًا: أبرز ما تحقق من إنجازات في هذا المؤتمر - هو اجتماع كلمة لجان المقاطعة في الدول العربية والمهجر على تكوين «اللجنة العربية الشعبية للمقاطعة»، باعتبارها إطارًا تنسيقيًا وتشاوريًا عربيًا، ستمتد تأثيره إلى باقي الدول العربية خلال الفترة القادمة، كتعبير شعبي بارز عن تلاقي جهود مناضلين عرب مستقلين، اجتمعوا على التعاون من أجل تحقيق غاية واحدة مشروعة الآن، وهي تصعيد حملة المقاطعة العربية لمنتجات ورموز وشركات الأعداء، بعيدًا عن الشعارات والطنطنات الفجة المستهلكة.

**خامسًا:** وقد كان من دواعي اعتزاز الوفد المصري، إجماع كل الأشقاء العرب الحاضرين في المؤتمر على الإشادة بالتجربة المصرية الرائدة في مجال دعم الانتفاضة، ومقاومة «التطبيع» مع العدو الصهيوني، ومقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية، وتمثل هذا الإجماع مجددًا حينما اختار أعضاء «اللجنة الشعبية العربية للمقاطعة» "مصر" كمقر مؤقت، وكاتب هذه السطور كمنسق مؤقت لها، إلى حين اجتماع المؤتمر الموسع القادم في الشهور القادمة.

كما كان من أبرز وقائع المؤتمر تلك التحية الخاصة الموجهة إلى الأستاذ الإعلامي المرموق، للدور المتميز الذي يقوم به عبر برنامج «رئيس التحرير» في دعم قضية المقاطعة، كما وجه المؤتمر رسالة إلى "عبد الرحمن اليوسفي" رئيس الوزراء المغربي يطالبه عبرها... بالامتناع عن استضافة وفد العدو الصهيوني المقرر زيارته للمغرب لحضور مؤتمر الاشتراكية الدولية خلال الأيام القادمة.

النتيجة المستخلصة الأساسية من وقائع وإنجازات المؤتمر الشعبي العربي للمقاطعة إذن، مبشرة ومليئة بالآمال، ويبقى أن تتضافر كل الجهود من أجل تعميق هذه النتائج ودعمها بكل قوة، حتى يمكن البناء عليها، والتأسيس على ما انتهت إليه، تأكيدًا للمقولة/ الشعار، الذي يعكس أهمية سلاح المقاطعة الآن، ودوره في دعم نضال أخوتنا في الشعب الفلسطيني.

سلاحهم المقاومة وسلاحنا المقاطعة، وهو سلاح بتار، يمكن أن يكون له فعل السحر، لو أحسننا استخدامه.

# الفصل السادس عشر
## أطفال المقاطعة هزموا حلفاء الصهاينة(*)

(*) جريدة "العربى" ١٢ نوفمبر ٢٠٠٠

توصلت الجماهير إلى حل بسيط وعبقري لمعضلة غطرسة القوة الأمريكية الصهيونية، ولمعادلة القوى «إياها» التي روج لها دعاة «الاستنطاع» والانهزامية، واخترعوا» سلاحًا عبقريًا لا قبل لأي قوة - مهما طغت واستبدت - على احتماله، سلاح المقاطعة الشاملة، وقتل الخصم قتلاً بطيئًا بإدارة الظهر والرفض الصارم، والكف عن فتح الأبواب والعقول والأجسام لأفكاره ولمخططاته.. ولطعامه وملبسه ومشروباته.. ولكل مظاهر وجوده بيننا، وداخل أدمغتنا وقلوبنا.

وهو سلاح - في الواقع - قديم - جديد، فرغم أن «غاندي» زعيم الهند العظيم «المهاتما الثائر» استخدمه لكي يحث شعبه على مقاطعة المحتل الإنجليزي حتى يجلو عن بلاده، ونجح نجاحًا رائعًا في تلك الخطة العبقرية البسيطة... إلا أن هذا السلاح ما زال قادرًا على الحسم، وإعادة المرة بعد الأخرى.

ففي مقابل كل طلقة من العدو الصهيوني، مصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية، تسرق الحياة من شاب فلسطيني في ربيع العمر، أو تخترق قلب طفل بريء يدمر خلايا مخ بريء خرج يستنكر البربرية الإسرائيلية، سيدفع الصهاينة والأمريكان الثمن غاليًا. هذه المرة من حافظة نقودهم، ومن رصيدهم في البنك الذي تضخم من استغلالهم لنا، ومن نهبهم لثرواتنا.. وغدا قد يتقاضى أبناء شعبنا الثمن أغلى، وأفدح وبصورة لا تخطر على بال!.

لقد اتخذت الجماهير، دون سابق إنذار، ودون طنطنة أو إعلان أو مناقشات بيزنطية، واحدًا من أخطر قرارات المواجهة المصيرية بيننا وبين أعداء الوطن أمريكا وإسرائيل.. ربما منذ اتخذوا قرار العبور في السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، لقد قرروا «وبدءوا في تنفيذ قرارهم» مقاطعة البضائع الإسرائيلية، والشركات الإسرائيلية للعاملين مع هذه الشركات من المصريين، كما قرروا وبدأوا في تنفيذ قرارهم» مقاطعة العديد من رموز الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، في ظل العولمة، شركات سجائر ومشروبات غذائية وسلاسل لمطاعم شهيرة، ومؤسسات لاستيراد وتسويق بضائع سفيهة لطبقات لاهية.. أكل للكلاب والقطط، ومستحضرات للتجميل، ولبان للمضغ، وأشياء عديدة لا قيمة لها ولا ضرورة، غير أنها- على تفاهتها - تمتص قروش شعبنا الشحيحة، وتنزحها إلى الخارج، حيث يعاد تصديرها إلى عدونا: تكنولوجيا فائقة القدرة على القتل والتدمير، ومستوطنات تستعمر أرضنا، وبنادق آلية الطلقات، تصوب إلى قلوب أكبادنا فتفتك بها فتكًا.

فمن كان يصدق أن الأطفال الذين كانوا يتهافتون منذ أسابيع قليلة - على شراء هذا المنتج أو غيره من الحلوي والأكلات الخفيفة، المغلف بأوراق زاهية براقة، أو يتدافعون لتناول الطعام في هذا المطعم الأمريكاني» أو ذاك، بما يمثله هذا الأمر من ضغط اقتصادي على أسرهم- يعمدون من تلقاء أنفسهم، وباتفاق مدهش، وبحسم يدعو للعجب إلى مقاطعة كل هذا، بل ويشكلون جماعات للدفاع الذاتي تمنع البعض ممن لم يدركوا بعد ما حدث، من ولوج هذه المطاعم، بل ويصل الأمر وهكذا تستغرب مجلة أسبوعية تطبيعية إلى حد أن أطفال المدارس الابتدائية يرفضون «ويا للهول» حضور احتفال واحد من زملائهم بعيد ميلاده، الذي كان مقررا عقده بمطعم أمريكي شهير، ويجبرونه « ويا للبشاعة!!» على أن يحتفل معهم في النادى، حرصًا على حضورهم الاحتفال، ومشاركتهم له في ليلة عيده!!.

وقد كنت بنفسي شاهدًا على هذه «الروح التي ولدت تدريجيًا» في مواقع لم يكن يخطر ببالى أن تصل إليها رياح اليقظة الجديدة، في أعماق صعيد مصر المظلوم، حيث الناس مهمومون بلقمة العيش، وفي مجالدة الواقع الضنين من أجل انتزاع ما يمكن انتزاعه حتى يمكن لهم البقاء على وجه الحياة، لقد خرج الناس من صمتهم، تحدثوا بقوة ووعي وإدراك عن «القضية»، وقالوا بوضوح إن العائق الذي يحول بين «الناس» وبين الانتصار على عدوهم»أمريكا وإسرائيل، بلا مداراة أو مخادعة» هو غياب الحرية، وانعدام الديمقراطية، وسيطرة الفساد وبطش السلطة الطاغية، وهيمنة الاستغلال، الذي هو وجه العملة الآخر للعدو الهمجي ومن يقف خلفه... وفي «الرئيسية»، هناك بالقرب من أسوان «مركز أدفو»، خرج أبناء البلدة الطيبون، بالجلابية والعمامة، والوعي الفطري العميق، يحرقون علم إسرائيل، ويهتفون ضدها، ويتعاهدون على دعم الانتفاضة الفلسطينية، ويقسمون على مقاطعة بضائع إسرائيل وأمريكا، التي غزت محلاتهم مثلما غزت «سوبر ماركتات» العاصمة!

ومرة أخري تحركت الجماهير دون انتظار لحلقات القادة وخطب الزعماء وتوجيهات السادة.

«نحن لا نبيع بضائع إسرائيلية».. لافتة بدأت تنتشر على الواجهات الزجاجية لمحلات عديدة، تعبيرًا عن إدراك حقيقي لأهمية الفعل، مهما كان محدودًا... في تحديد مصير صراع المصير الدائر على كل الجبهات.

مفتي الديار وشيخ الأزهر يدعوان للمقاطعة، وكذلك الصحفيون وأعضاء هيئات التدريس الجامعية!.

«انتفاضة حتى النصر».. ملصق للمسجد الأقصى، يحتضن الشهيد الرمز «محمد الدرة» ووالده، ومن خلفهما علم فلسطين الخالد، وآلاف من البيانات التي تطالب رئيس الجمهورية بطرد السفير الصهيوني، وإنهاء أي تعامل مع الدولة المغتصبة، وتتوجه إلى هيئة الأمم المتحدة برأي المصريين في ضرورة أن تقوم بواجباتها تجاه الشعب الفلسطيني الذي يتعرض للإبادة... جزء من «حملة المليون توقيع». التي بادرت «اللجنة الشعبية المصرية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني» بإطلاقها، من أجل إبراز رأي ودور الشعب المصري الداعم للانتفاضة المجيدة، يتلوها قافلة للتضامن مع أبناء الانتفاضة ستتحرك خلال أيام، محملة بالأدوية والأغذية جمعتها اللجنة الشعبية قرشًا قرشًا وجنيهًا جنيهًا، من أبناء الشعب المصري المعطاء، رمزًا لوحدة المصرية والتقاء المسيرة.

حلقة من برنامج «رئيس التحرير» للتليفزيوني والإعلامي اللامع «حمدي قنديل» خصصت لطرح قضية مقاطعة السلع والبضائع والشركات الصهيونية والأمريكية، استضاف فيها الدكتور "إسماعيل صبري عبد الله"، المفكر الاقتصادي المعروف، ورجل الأعمال الشهير «نجيب ساويرس» والأستاذ "أحمد الحللي"، المسئول بالجامعة العربية، وكاتب هذه السطور ممثلاً لـ «الحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل» لمناقشة قضية «المقاطعة» أهميتها ودلالاتها وجدواها، وقد وصلت رسالتها إلى أنحاء البلاد، وأحدثت ردة فعل مهمة مازالت، توابعها» تتداعى حتى الآن.

وفي كل مكان تنتشر، انتشار النار في الهشيم، قوائم بعضها طويل وتفصيلي، والبعض الآخر مقتضب ومركز.... تنادي لمقاطعة العدو وكل ما يأتي منه، وما يصدر عنه، وقد وصلت هذه القوائم إلى مدارس الأطفال وحكي لي صديق أن ابنته التي تبلغ من العمر عشر سنوات طالبته بمضاعفة مصروفها الأسبوعي... لأنها ستقوم بتصوير «قائمة المقاطعة» عشرات

الصور، حتى تتمكن من توزيعها على زملائها وزميلاتها في المدرسة «!»..
أما الصديق الآخر، وهو أستاذ جامعي، فقد روي لي مندهشا كيف رأى ابنته الصغيرة في المدرسة الابتدائية أيضًا، وهي عاكفة على كتابة «نسخ كربونية» لنداء بالمقاطعة، حتى توزعه في اليوم التالى على زملائها بالمدرسة.. والطريف أن والدتها - الأجنبية المولد - كانت تساعدها في إنجاز هذه المهمة الوطنية العاجلة!.

لكن على الجانب الآخر من النل، لم يقف الخصوم ساكنين في انتظار «الكارثة!، لقد بدأ لوبي التطبيع والتطويع» حركته الدائبة لوأد هذه المبادرة الخطرة في مهدها.. عبر برامج تليفزيونية ومقاولات صحفية وحملات أسبوعية في مجلة كانت ذات يوم بمثابة خندق من خنادق النضال الوطني، قبل أن يتم الانقلاب على توجهاتها وفرض «قيادة» تطبيعية عليها.... وكلها تردد نفس الحجج الخايبة والمبررات السقيمة : لا داعي لهذه المقاطعة التي تهدد الاستقرار وتخرب البيوت، وتغضب السادة في "واشنطن وتل أبيب" وتدفعهم « وكأنهم في حاجة لحافز» إلى كراهيتنا ومعاداتنا والانتقام منّا، ويقف خلف هذه الحملات بالطبع، شركات عملاقة، ستلجأ - أو لعلها لجأت - إلى «رش» الملايين على الطابور الخامس حتى يتحرك في مواجهة «تيار المقاطعة».

نفس النغمة الهابطة التي نري في كل فعل مقاوم «مصيبة»، وفي كل عمل نضالى «إرهاب»، وفي كل مبادرة للصمود «دعوة لضرب الاستقرار»!!

لقد أدمنوا الهزيمة والركوع، وباتوا يرتعبون حتى من خيالهم، وهم يريدون مصر جثة هامدة بلا روح، مومياء دون حياة، خرابة ينعق فيها البوم... حتى يستقروا على تلها... يعزفوا ألحان الموت ويقارعوا أسيادهم الأمريكان، وحلفاءهم الصهاينة كئوس الذل وانعدام المروءة.. وموت الضمير.

# الفصل السابع عشر

## من مقاطعة (الثقافة الصهيونية)
## إلى ثقافة المقاطعة العربية

"إن تبادل الثقافة والمعرفة لا يقل أهمية عن أية ترتيبات عسكرية"
الرئيس الإسرائيلي الأسبق إسحق نافون

المعركة التي يستعر أوارها على أرضنا، منذ عقود طويلة، والتي احترمت بشدة في السنوات الأخيرة، مع تصاعد العدوان الصهيوني (المدعوم من الولايات المتحدة، وأوساط استعمارية غربية أخرى) على أبناء الشعب الفلسطيني، ثم بالاحتلال الأمريكي - البريطاني - الصهيوني المباشر للعراق، والتهديد المستمر باحتلال أراضٍ عربية وإسلامية أخرى، وبـ "تغيير خرائط المنطقة"، لإعادة تشكيلها وفق الهوى والمصالح الصهيو - أمريكية، وبـ "تغيير خرائط المنطقة"، لإعادة تشكيلها وفق الهوى والمصالح الصهيو - أمريكية، هي في جانب رئيسي منها معركة ثقافية، ساحتها العقل والذاكرة والمفاهيم والوعي والهوية، ومن أجل التأثير في هذه العناصر رسمت الخطط، وضيغت البرامج التي تستهدف الهيمنة عليها تحت مسميات عديدة، مثل ثقافة "القبول بـ (الآخر)!"، و"ثقافة التسامح"، و"ثقافة السلام!"... إلخ، ولعب عناصر " الطابور الخامس الفكري"، أو ما أُطلق عليه مؤخرا اسم "المارينز الثقافي" دورة في "القصف التمهيدي" العنيف والمركز، من أجل تهيئة الأجواء الضرورية لتقديم المشروع الأمريكي - الصهيوني - للهيمنة العسكرية والاقتصادية والسياسية، والذي ما كان يمكن له التقدم دون التمهيد على الساحة الثقافية والفكرية.. ساحة الوعي والضمير، والتي بدون السيطرة عليها، يصعب دوام المكاسب الإمبريالية - الصهيونية، المتحققة.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية رصدت الولايات المتحدة ملايين الدولارات لشراء ذمم بعض المثقفين الفاسدين، وجرهم إلى مستنقع "التطبيع"، وإغـــرائهم بالمنح والعطايا الباذخة!، وأعلنت عن الإعداد لإطلاق عدد من الصحف التابعة في العديد من العواصم العربية، وأيضًا محطة فضائية موجهة إلى الجمـــاهير العربية، بعدما لمست رفضًا عربيا شاملاً لادعاءاتها وسياستها فـــي منطقتنـــا، كذلك أطلقت موجة إذاعية خفيفة موجهة خصيصًا للتأثير في وعـــي الأجيـــال الجديدة من الشباب العربي، (هي إذاعة "سوا")، وأصدرت مجلة شهيرة موجهة لذات القطاع، هي مجلة "hi".. وتستهدف كل هذه الوســـائل محاولـــة جـــذب الشباب العربي لوجهات النظر الأمريكية – الإســـرائيلية، والتـــشويش علـــى انتماءاتهم الوطنية والقومية، على النحو الذي تبدى في تعاطفهم مع الانتفاضة الفلسطينية، ورفض العدوان والاحتلال الأنجلو – أمريكي للعراق، كذلك فقـــد أطلقت الدولة الصهيونية قناة فضائية موجهة لذات الغرض، غير أن الإعراض العربي الشامل على هذه القناة الفضائية المشبوهة دفع إلى إغلاقها، بعدما تبين عجزها عن المشاهدين العرب أو التأثير في مدركاتهم وتغيير أفكارهم بـــشأن الصراع العربي – الصهيوني.

وليست هذه المساعي المتواترة، في الواقع، بجديـــدة علـــى بلادنـــا، فبالعودة إلى اتفاقية كامب ديفيد سنكتشف اهتمامًا واضـــحًا بـــإدراج قـــضايا "التطبيع الثقافي" في مقدمة أشكال التطبيع التي سعت الدولة الصهيونية، ومن خلفها وأمامها الولايات المتحدة، لفرضها على المؤسسات الرسمية المصرية، ومن ثم العربية، وقد أكد الرئيس الإسرائيلي السابق "إسحق نـــافون"، أمـــام الرئيس المصري السابق "أنور السادات"، على أهمية هذا العنصر، محددًا أن تبادل الثقافة والمعرفة لا يقل أهمية عن أية ترتيبات عسكرية وسياســـية"[١]

تتخذ بين الطرفين، وكرر في زيارة تالية لمصر الأهمية القصوى التي توليها دولة العدو الصهيوني للجهود التي تستهدف "تبديل صورة الإسرائيلي لـــدى العقل العربي"[٢]، وهو ذات الطلب الذي ألح عليه "مناحيم بـــيجن"، رئـــيس الوزراء الصهيوني الأسبق، بفجاجته المعهودة، في زيارته لمصر يـــوم ٢٥ أغسطس ١٩٨١، حين أبدى استياءه لتباطؤ معدلات "التطبيع" بين دولة العدو الصهيوني، ومصر – نظرًا للمقاومة الشعبية الصارمة لهذا الأمر – مؤكــدًا أن (إسرائيل)،: "لا يمكن أن ترضى بأن يستمر الطلبة، في "مـــصر"، فـــي دراسة كتب التاريخ التي تتحدث عن اغتصاب إسرائيل لفلـــسطين، وكتـــب التربية الإسلامية التي تحتوي على آيات من القـــرآن التـــي تنـــدد بـــاليهود وتلعنهم!".[٣]

وقد صك بنيامين نتياهو، رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق مصطلح" إعادة هيكلة تثقيف العرب"، كتوصيف لهذه العملية المطلوبة، والتي تستهدف إعادة الذاكرة العربية، لكي تكون مهيـــأة للقبـــول بـــالمقولات والإدعـــاءات الصهيونية، بعد أن لاحظ – عن حق – أن "مصير العلاقات بـــين العـــرب واليهود سيتحدد في المدارس والجامعات، وفي قاعات تحرير الصحف وفي المساجد"[٤]، إذ رغم مرور أكثر من عقدين على عقـــد أول معاهـــدة ســـلام عربية – إسرائيلية، فإنه "لا توجد قبول لإسرائيل في هذه البوتقـــات لتعلـــيم العرب وتثقيفهم، فلا اسم (إسرائيل)، ولا كتاب مقرر في المدارس يشير لاسم "إسرائيل" كدولة لها الحق في الوجود، ولا طفل يتعلم أن (إسرائيل) واليهود، ولا أي قيادة دينية في العالم العربي تبشر بالتسامح تجاة الدولة اليهودية (!)، ولن يحدث هذا التغيير إذا لم يقم المثقفون والقيادات الروحيـــة، فـــي العـــالم العربي، بالانضمام إلى الدعوة للقبول بـــ(إسرائيل)!!".[٥]

وهذا الموقف هو ذاته الذي كرره، بألفاظ أخرى، الزعيم السياسي الصهيوني، "شمعون بيريز"، تحت مسمي "تعزيز مفهوم السلام"، الذي اقترح فيه "نقل التسوية من أيدي السياسيين إلى أيدي المثقفين، الذين يعتبرون صانعي الاتجاهات والقناعات لدى الشعب، اسحق شامير، فيما يشبه صفاقة رفيق دربه ما عبَّر عنه رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق، إسحق شامير، فيما يشبه صفاقة رفيق دربه مناحيم بيجن: "إن التسوية لا تتحقق قبل أن ينزع العرب من عقولهم وكتبهم كل ما يمت بالعداء للصهيونية بصلة!".[٦]

فالهدف المقصود تحقيقه، والمحدد بدقة لدى كل القادة الصهاينة، دون استثناء هو قهر الإرادة العربية الرافضة للقبول بانتصار العدو الصهيوني وبشرعية اغتصابه أراضينا، والتخلي عن حلم تحرير "فلسطين"، وبناء الدولة الديمقراطية المستقلة، وحق العودة، والركون لكل إملاءات الحلف الإمبريالى – الصهيوني، والتسليم بالأمر الواقع، أي بسياسات "التطبيع" على النحو السابق ذكره!.

وفي مواجهة هذا التحدي، فإن الجماعة الثقافية العربية (والمصرية في المقام الأول، ونظرًا لتركيز الهجمة الإمبريالية – الصهيونية على مصر لعزلها عن محيطها العضوي العربي)، استشعرت الخطر الكامن وراء هذه الهجمة العنيفة المركزة على الساحة الثقافية، والتي دعمتها جهات أمريكية وأوروبية عديدة، ووفرت لها كافة إمكانات التأثير، المادي والمعنوي، ومن ثم احتشدت لسد هذه الثغرة، وتمتين جبهة المقاومة الثقافية، إدراكا لأهميتها في إفشال كافة مخططات "التطبيع" مع العدو الصهيوني، وأيضا انطلاقًا من الإحساس الصحيح بخطورة محاولات الاختراق الصهيوني لهذه الجبهة،

بعد الهجوم التمهيدي الذي شنه مثقفون عينوا أنفسهم وكلاء للمصالح الأمريكية والغربية والصهيونية في بلادنا، من عينه "على سالم" و"أمين المهدي" و"عبد العظيم رمضان" و"نبيل فودة"، وغيرهم من سقط المتاع الثقافي.

وقد كللت الجهود الوطنية بالنجاح، وتم إفشال كل محاولات الاختراق المتكررة، وأخطرها محاولة "مأسسة" الجهود التطبيعية عبر تحالف "كوبنهاجن" الذي أسسه الكاتب الراحل "لطفي الخولي"، وشارك في أنشطته الدكتور عبد المنعم سعيد، والسفير "صلاح بسيوني"، والدكتور "مراد وهبة".. وآخرون، كممثلين للطرف الرسمي المصري، إضافة إلى ممثلين لدولة العدو الصهيوني، على رأسها ضابط جهاز "الموساد" السابق، "ديفيد كيمحي" وممثلين للنظام الأردني وللسلطة الفلسطينية. وقد حوصر تحالف كوبنهاجن من جراء الجهود المكثفة التي بذلتها الهيئات والجهات الوطنية المقاومة لـ"تطويع" الإرادة الوطنية تحت مسمى "التطبيع"، وأمكن عزل المساهمين فيه وإفشال دوره تمامًا، حتى قيضت له الوفاة النهائية – رغم كل محاولات منحه "قبلة الحياة" – بعد وفاة عرابه الأول لطفي الخولي!.

ولقد لعبت الجماعة الثقافية الوطنية المصرية دورًا رئيسيًا، إن لم يكن الدور الرئيسي، في فضح مخططات التطبيع على كافة الأصعدة، وبالذات "التطبيع" في المجال الثقافي، ونجحت في بناء "سد عال" تكسرت على جدرانه الفولاذية كافة محاولات الاختراق الصهيونية، على الرغم من اتساع مداها وضراوتها، وهو ما جعل معلق استراتيجي صهيوني معروف، هو "زئيف شيف" يخرج عن (رصانته)، ويكيل الشتائم للمثقفين المصريين، لأن "طبيعة المثقفين المصريين"، على حد قولة: "والتي يكن الكثير من أفرادها العداء العميق لإسرائيل، هي التي يتركز الاهتمام فيها، فمن الصعب على المرء أن يسمي هؤلاء مثقفين (!)، وذلك لأنه ليس فيهم أي ذرّة حب استطلاع، وهو

شرط مسبق لكل مثقف بالنسبة لإسرائيل، والجهل في أقوالهم عن إسرائيل مذهل، وتوجهه المخاوف ومشاعر الدونية (!)، ويتلعظون بلهجة تهديد تجاه المصريين الذين يعربون عن آراء مغايرة لآرائهم، كما أن معظمهم يعارضون انطلاقًا من ذات الخوف من التغيير في مسيرة العولمة!!".(٧)

ومن المهم أن نشير هنا إلى بعض "المحطات" التي شكلت مسيرة "الدروع الثقافية لمخططات التطبيع" في مصر، على مدى العقود الثلاثة الماضية:

- الضغوط التي مارستها الحركة الوطنية الديمقراطية لطلاب مصر – بدعم الجماعة الوطنية المصرية في كل المواقع – عبر انتفاضاتها المتكررة، منذ هزيمة ١٩٦٧، وبالذات مع مطلع عقد السبعينيات من أجل حشد الجهود الوطنية والشعبية لمواجهة المحتل وتحرير الأرض السليبة؛ والتي توجت بحرب أكتوبر ١٩٧٣.
- دور لجنة الدفاع عن الثقافة القومية التي تأسست في ٢ أبريل ١٩٧٩ في مؤتمر حاشد بحزب التجمع، تحت شعار "المقاطعة الشاملة لكل عمليات التبادل الثقافي والعلمي والتربوي والفني مع مؤسسات الصهيونية".

وقد لعبت اللجنة دورًا مشرفًا في التصدي لمحاولات الاختراق الصهيوني، على الجبهة الثقافية، وخاضت معارك فكرية ضارية للرد على ترهات "الطابور الخامس الثقافي"، والعدو الصهيوني الأمريكي، وأسهمت بدور بارز في منع الدولة الصهيونية من الاشتراك في المعرض السنوي للكتاب، وكذلك في فضح مؤامرة نقل مياه النيل للعدو الصهيوني.

- دور النقابات المهنية المصرية الريادي في هذه القضية، مثل: نقابة الصحفيين، والتي أصدرت جمعيتها العمومية قرارًا، عام ١٩٨٢، برفض التطبيع وجميع أشكال التعامل مع العدو الصهيوني، وجرّمت زيادة أعضائها للدولة المغتصبة تحت أي ذرائع واهية أو إدعاءات مراوغة، ونقابة المهندسين التي أصدرت في فبراير ١٩٨٨ قرارًا بمقاطعة الدولة الصهيونية، ورفض جميع أشكال التطبيع الرسمي مع العدو، وطالبت بطرد السفير الصهيوني من مصر، وأيضًا نقابة أطباء الأسنان التي أعلنت في أكتوبر ١٩٨٣ رفضها القاطع لإقامة أي علاقات بالأطباء الصهاينة... الخ، وقبلهم كذلك نقابة المحامين، التي كانت في مقدمة الصفوف لقوى معارضة التطبيع مع العدو الصهيوني، وغيرها كثير.

- نوادي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية، والتي نشطت من أجل تنظيم صفوف معارضة التطبيع العلمي والثقافي، وبالذات في الأوساط الأكاديمية.

- تجمعات المثقفين والمؤتمرات الأدبية، حيث لم تتأخر الحركة الثقافية المصرية في اتخاذ المواقف الضرورية في مواجهة التطبيع، عبر الأشكال القائمة مثل أتيليه القاهرة، ونوادي الأدب في الأقاليم ومؤتمرات المحافظات الثقافية، وكذلك اتخذت نفس الموقف جمعية نقاد السينما المصريين، التي بادرت منذ مارس عام ١٩٧٩، بنشر بيان وجهته لأعضائها، تحثهم على عدم التعامل مع الصهاينة بأي صورة من الصور.

- اللجان الشعبية المقاومة للتطبيع: منذ أن بدأت الهجمة التطبيعية سارعت القوى والرموز الوطنية بتشكيل العديد من لجان العمل الوطني في مجالات الفكر والثقافة، من أجل حشد الجمهور في مواجهة "التطبيع" على هذه الجبهة الحرجة، فتشكلت – على سبيل المثال – الحركة الشعبية المصرية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة "إسرائيل"، التي أصدرت نشرة الصراع لفضح أبعاد عمليات التطبيع وبالذات في الجانب الثقافي، ومحاولات الاختراق الصهيوني في كافة المجالات، كما تشكلت العديد من اللجان الشبيهة التي ساهم فيها قطاعات عديدة من المثقفين.

وإذا كانت هذه الأشكال التي عرضنا لنماذج قليلة منها، وغيرها، قد ساعدت الجسد الثقافي المصري، والعربي، على تشييد حائط الصد والممانعة، الذي أفشل الغزوة الفكرية والثقافية الصهيونية، فقد كان لهذا الأمر مردوده المباشر في صد هجامات التطبيع السياسي والاقتصادي والاجتماعي أيضًا، إذ أوضح للحكومات العربية، قبل العدو الصهيو – أمريكي، قوة الرفض الشعبي لموضوع "التطبيع" وأحرجها أيما إحراج أمام شعوبها، وكشف مؤتمراتها على الصالح العام، وائتمارها بالتعليمات الأمريكية!.

وعلى مستوى آخر، فلم تتوان الحركة الإبداعية عن مساندة الجهود المشروعة للجماعة الثقافية في مواجهة هذه الغزوة.

ومن الصعب للغاية، بل ربما يكون من المستحيل، متابعة كل أشكال وتجليات العملية الإبداعية في مجالات الأدب والفن المختلفة: الشعر والقصة والفنون التشكيلية والأغنية والمسرح والفيلم (والتسجيلي أساسًا)... إلخ، التي

عبرت عن، وعكست حجم التعاطف الوجداني للمبدعين العرب، وبما فيهم المصريين، مع قضية مواجهة العدوان الصهيوني – الإمبريالى على شعوبنا، والانتصار للحقوق العربية المشروعة وبالذات حقوق الشعب الفلسطيني في مواجهة الاغتصاب الصهيوني، والشعب العراقي، في مواجهة العدوان والاحتلال الأنجلو – أمريكي.. فحجم الإنتاج الإبداعي، في كل هذه المجالات، أكبر من أن يحصى، وأضخم من أن يُرصد، خصوصًا بجهود فردية محدودة الإمكانات، غير أننا آثرنا في هذا المجال التركيز على تفاعل هذه العمليات الإبداعية مع مظهر واحد من مظاهر العمل الوطني والقومي المعادي للصهيونية والعدوان الإمبريالى على شعوبنا، هو قضية مقاطعة الجماهير المصرية والعربية للسلعُ والشركات والمصالح الصهيونية والأمريكية والبريطانية، على النحو الذي تبدى في الفترة الأخيرة، في مصر ولبنان والأردن واليمن ودول الخليج وشتى بلدان الوطن العربي، وخصوصًا في الفترة التي واكبت وقائع الاجتياح الصهيوني للأراضي الفلسطينية، وتفجر الانتفاضة الشعبية، وكذلك العدوان الأمريكي – البريطاني – الصهيوني على الشعب العراقي واحتلال أراضيه، على النحو الذي عايشناه، وما زلنا، في السنوات الأخيرة.

لقد واكبنا وقائع استعادة "قضية المقاطعة" لزخمها التاريخي، فكما هو معروف، لجأت جماهيرنا مرارًا لعمليات المقاطعة لسلع وخدمات المستعمر، الصهيوني في فلسطين، والأوروبي (بريطاني وفرنسي وإيطالي...) في بلدان عربية أخرى، ولأسباب عديدة فقد تمت أبرز عمليات المقاطعة في مصر، حيث واكبت هذه العملية الدعوة التي أطلقتها الحركة الوطنية المصرية في العقد الثاني للقرن المنصرم، بقيادة "سعد زغلول" باشا، لبناء اقتصاد وطني

مستقل، معتمد على الذات، وتشجيع العمل والإنتاج الوطنيين، وهي الدعوة التي مثلت الركيزة الأساسية لتشييد مشروعات بنك مصر العملاقة، وأطلقت الدور البارز الذي لعبه الاقتصادي المصري الوطني الكبير "طلعت حرب" في بناء صرح الصناعة والاقتصاد الوطنيين، وخصوصًا بعد نفي الزعيم الوطني "سعد زغلول" الثاني إلى جزيرة سيشل، صيف ١٩٢١، ومطالبة حزب الوفد، المصريين، بتبني المقاطعة الاقتصادية لمنتجات دولة الاحتلال البريطاني.

ولعل أشهر من آمن بقضية مقاطعة المنتج الأجنبي، وانحاز بكليته لإنتاج "أولاد البلد"، كان فنان الشعب الكبير، "بيرم التونسي"، الذي احتفى بتجربة شعب دولة صديقة، في المقاطعة وأيضًا لذات العدو؛ الاحتلال الإنجليزي، هو شعب الهند، تحت زعامة المهاتما "غاندي"، فكتب "بيرم التونسي" ممجدًا لتجربته:

الإنجليز دول أهل عـَزة ... شربهم ويسكي ومزة
وأنت تغلبهم بمعزة[أ] ... سودة بنت أربع سنين!

وطالب "بيرم" المصريين بمقاطعة حتى شراب القهوة، حينما رفع مستوردو البن سعره بصورة استفزازية:

يا قهوجية كلكم ... عن إذني أنا، باقولكم
قاطعوا اللعين من فضلكم ... واطفوا الوابور واكفوا الكنك![ب]

واعتبر بيرم أن سلاح المقاطعة هو تجسيد لإرادة المقاومة الشعبية المشروعة، في مواجهة المحتل وأعوانه من الوكلاء الداخليين:

---

(أ ) عنزة.
(ب) أدوات صنع القهوة، ومفردها كنكة، بالعامية المصرية.

( ... )

واللي ما نقدرش نـصده بالضفر والنـاب نعـضه
نعيش ونموت زي بعـضه ولا التجـار يحكمونـا
تجـار سـعرانة جواعـه عملتنا في السوق بضاعة
من ساعة تـنزل لـساعة في كل بورصـة وميـنا!

وبيرم إذ يرفض "المستورد"، ويطالب بمقاطعة المنتج الأجنبي، ينحاز تلقائيًا – إلى البديل الوطني، المصنوع بأيدي أبناء الوطن:

ما تحط نفسك في العـالي وتتبـاع غـالي
وتنف لي[أ] ع اللي في بالي مـن غـير مـا تعيـب
ونقول له كرما لـضيوفنا لكـن صـوفنا
ما يتنتفش[ب] إلا بيكفينا وبيـد حبيـب

أما الذين لجأوا تخويف الجماهير الشعبية مـن "سـلاح المقاطعـة"، باعتباره مصدرًا لإثارة الأعداء والخصوم، فإن "بيرم" يـرد علـيهم؛ بـأن المواجهة و"المجاهدة"، في هذه الحالة ستكون واجبة:

حاتقول بينتنـا معاهـدة وتشوف أمور المناهـدة
نعود قـوام للمجاهـدة والبحر يـصبح طحينـة

إن "بيرم" الشاعر الوطني الثائر يعرف تمام المعرفة أمية أن تتحـرك الجماهير لنصرة قضاياها المباشرة، فهي قوة هادرة زاحفة، وقدرة لا يستهان

---

(أ ) تبصق.
(ب) لا يتم قصه من فوق الخراف.

بها، ومن هنا فهو يراهن على هذه الجماهير، ويناضـل بكليتـه لتثويرها والاعتماد عليها في مواجهة معضلات الاحتلال والانتصار بها علـى قـوة المحتل الغاشمة.

وعلى نفس هذا المنوال، استمر الشاعر الشعبي المصري المعاصـر، حفيـد "بيرم" شاعر الشعب الوطنى العظيم، ينسج من نسيج "الجد بيـرم"، ويغـزل على نوله، فانحاز الحفيد لوعي الجد وإيمانـه بـدور الجمـاهير، وبـسلاح المقاطعة للعدو، الذي سبق، وأن كان أحد أسـلحة الجـدود فـي مواجهـة المحتليين، وأثبت فاعليته، فيكتب شاعر العامة المصرية، "ماجـد يوسـف"، قصيدته البديعة: قوم نقاطع في بضايع الصهاينة الأمريكان، بعد أن استنفزه العدوان الأمريكى- الصهيوني المتصاعدة على أبناء شعبنا الفلسطيني البطل؛ وقد أثرنا تسجيلها هنا بكامل نصها، لأهميتها، وأهمية ما تحمله مـن رؤيـة واعية، وإرادة مقاومة، وحس عملي، وما تضمنه من "فلسفة" للمقاطعة تجعل منها ليس مجرد امتناع نفر من المواطنين عن شراء بعض المنتجات التـي تنتجها مصانع الأعداء، وإنما أداة فعّالة لإعادة تنشيط الإرادة الوطنية، وبناء الذات المستقلة، والطموح لاستعادة الزخم القومي النضالي، الذي بـه تبنـى الشعوب وتتقدم الأمم:

# قوم نقاطع بضايع الصهاينة.. الأمريكان

## ماجد يوسف

قوم يا ولدي.. يا بنت بلدي
بعد كل شيء ما بان
قوم نقاطع في بضايع
الصهاينة – الأمريكان
أبسط الأشياء ف إيدنا
ننتقم بيها لشهيدنا
قوم نوحد ف إرادتنا
قصاد عدو كالأفعوان
قوم يا ولدي.. يا بنت بلدي
بعد كل شيء ما بان
قوم نقاطع في بضايع
الصهاينة – الأمريكان

•••

الغضب ما بقاش كفاية
والبكا وحسن النوايا
قوموا نتوحد في غايه
المقاطعة للجبان
قوم يا ولدي.. يا بنت بلدي
بعد كل شيء ما بان
قوم نقاطع في بضايع
الصهاينة – الأمريكان

•••

كلنا توحد قرارنا
من صغارنا ومن كبارنا
دون مساومه أو تهاون
بالصلابة وبالتعاون
لا بارك ولا شارون
ولا حتى مين ما كان
قوم يا ولدي.. يا بنت بلدي
بعد كل شيء ما بان
قوم نقاطع في بضايع
الصهاينة – الأمريكان

•••

الحروب اليوم مصالح
والكلام معادش صالح
والعدو ملهوش ملامح
بالمعونه – يادوب – كيان
قوم يا ولدي.. يا بنت بلدي
بعد كل شيء ما بان
قوم نقاطع في بضايع
الصهاينة – الأمريكان

•••

بس قاطع يعني قاطع
كل شيء عاملاه مصانع
كل إنتاج المزارع
حتى لو ببلاش كمان
قوم يا ولدي.. يا بنت بلدي
بعد كل شيء ما بان
قوم يا ولدي.. يا بنت بلدي
بعد كل شيء ما بان
قوم نقاطع في بضايع
الصهاينة – الأمريكان

•••

طرب خصمي ف اقوى مقتل
هو ده السرد اللي أشمل
وادحنا تبقى حقيقي أجمل
ويبقى لينا بجد شان
قوم يا ولدي.. يا بنت بلدي
بعد كل شيء ما بان
قوم نقاطع في بضايع
الصهاينة – الأمريكان

•••

م الخليج وإلى المحيط
إحنا تعداد مش بسيط
والعدو ماهوش عبيط
لو قفلنا له البيبان
قوم يا ولدي.. يا بنت بلدي
بعد كل شيء ما بان
قوم نقاطع في بضايع
الصهاينة – الأمريكان

•••

يا إما يحيا بالمعونه

نمنــــع الــــداخل ديارنــــا
م الــــــسجاير للبــــان(أ)
قوم يا ولدي.. يا بنت بلــدي
بعد كــل شـــيء مـــا بـــان
قــوم نقــاطع فــي بــضايع
الـــصهاينة – الأمريكــــان
•••
ويا بعض ح نبقــى حاجــه
قادره توجع فــي الخواجــه
اللــي توهنــا فــي لجاجــه
وهــو تعلــب(ب)... ألعبــان
قوم يا ولدي.. يا بنت بلــدي
بعد كــل شـــيء مـــا بـــان
قــوم نقــاطع فــي بــضايع
الـــصهاينة – الأمريكــــان
•••
قـــوة الأعـــداء خرافــه
ضـــعفنا هـــو الـــسخافة
لـــو تقاطعــه الأمـــه كافــه
شـــرط يملانـــا الإيمــــان
قوم يا ولدي.. يا بنت بلــدي
بعد كــل شـــيء مـــا بـــان
قــوم نقــاطع فــي بــضايع
الـــصهاينة – الأمريكــــان
•••

قــوم نقــاطع فــي بــضايع
الـــصهاينة – الأمريكــــان
•••
واكشفوا العَمــلا الجبلــه(ج)
اللــي مهمــن زادوا قلــه
واللـــي حـــابين المذلـــة
للـــدولار معجـــون هـــوان
قوم يا ولدي... يا بنت بلدي
بعد كــل شـــيء مـــا بـــان
قــوم نقــاطع فــي بــضايع
الـــصهاينة – الأمريكــــان
•••
صـــدقوني لـــو جمعنـــا
كل صوت في الـدنيا معنـا
مش ح نشفي مـــن وجعنـــا
إلا بنزولنــــا الميــــدان
قوم يا ولدي.. يا بنت بلــدي
بعد كــل شـــيء مـــا بـــان
قــوم نقــاطع فــي بــضايع
الـــصهاينة – الأمريكــــان
•••
والميـــدان هـــو المقاطعـــة
حاجة حاجة.. وقطعة قطعه
والنتيجة واضحه وساطعه
وقالها غاندي مـــن زمــــان

وبـــصريخه مـــا تحلقونـــا
وكل يوم يطلب ف مونـــه(د)
يـــا إمـــا يحتـــرم الجيـــران
قوم يا ولدي.. يا بنت بلــدي
بعد كــل شـــيء مـــا بـــان
قــوم نقــاطع فــي بــضايع
الـــصهاينة – الأمريكــــان
•••
ويفهـــم انـــه مـــش فتـــوه(هـ)
والحيـــاه مـــش بـــس قـــوه
يا إما إحنا.. يـــا إمـــا هـــو
واللـــي يحـــسمها الزمـــان
قوم يا ولدي.. يا بنت بلــدي
بعد كــل شـــيء مـــا بـــان
قــوم نقــاطع فــي بــضايع
الـــصهاينة – الأمريكــــان
•••
قومـــوا قـــاطعوا بـــالعزايم
ضحوا بالسلبى اللـــي نـــايم
جربوا حلـــول مـــش شـــتايم
وانجحـــوا ف الامتحـــان
قوم يا ولدي.. يا بنت بلــدي
بعد كــل شـــيء مـــا بـــان
قــوم نقــاطع فــي بــضايع
الـــصهاينة – الأمريكـــان(٨)

---
( أ ) العلكة
(ب) ثعلب
(ج) الأراذل
(د ) دعم.
(هـ) بلطجي.

وتستفز رؤية العلم الأمريكي منتشرًا في استخدامات بعض شباب هذا الجيل وأطفاله الشاعر "محمود الطويل"، فيكتب قصيدة مبسطة في ديوان للأطفال تحت عنوان أبجدية الأقصى، تتسبب – مع غيرها من القصائد – في امتناع الهيئة العامة لقصور الثقافة عن طبع الديوان، بعد أن أتم الفنان "عادل البطراوي" رسم صفحاته، نظرًا لـ"نبرته الحادة"، التي لم تعد مقبولة في هذا الزمان (!)؛ يقول الشاعر.

شلبي بيلعب كوره شراب

مع أصحابه

شلبي يسنتر والبواب

فاتح أبوابه

شلبي بيلعب، قلنا جميل اللعب رياضه

اللي بيكسب واللي بيخسر فيها إفاده

شلبي المصري أب وجد

حتى اللعبة واخدها بجد

لكن شلبي ليه زعلان؟!

بص شوية وقاللي عشان

عمري ما شفت العلم المصري

إلا الصبح مع الطوابير

أو في نهاية التليفزيون

وآدي أبويا

شايل شنطة علم أمريكا

عجلة [أ] أخويا

برضه عليها علم أمريكا

أكل مامتي

الكنتاكي.. علم أمريكا

والجرانيته علم أمريكا

حتى الجزمه

علم أمريكا.. علم أمريكا

....

آه يا بلدنا يا ضي العين

علمك فين؟![٩]

ولم تتوقف المطالبة بالتحرر من "علم أمريكا" في كل من نستهلكه وما نتداوله من حولنا، على شعراء العامية المعبرين المباشرين عن وجدان الناس، وبلهجتهم البسيطة، وإنما انحاز أيضًا الشعراء الذين كتبوا باللغة الفصحى لقضية المقاطعة، فالشاعر "أحمد أحمد عبد الجواد" يكتب تحت عنوان:

---

( أ ) دراجة.

## قاطع سلعة المجرم

من البيبسي إلى البوينج قاطع سلعة المجرم — وحث الناس كل الناس أن ينأوا عن المغرم
فليس المشتري سلعا لأعداء الهدى يغنم — فكم بالمال ندفعه بيوت أحبتي تهدم
وعرض المسلمات يدوسه المتجبر الأظلم — وتلك دماؤنا تجرى على أرض بلا مأثم
سوى ذود عن الأوطان شرّعه لنا الأكرم — أقرته دساتير الدنا حقًا لمن يظلم
سلاح "الأم" أمريكا لكيد الحق كم أضرم — لهيبًا صار يكوينا وصرنا في الورى نألم
فكيف نصير أسواقًا لما صنع العدو الأغشم؟ — أنثري جيبه حتى يمد القاتل المفعم؟
بسيل الحقد يدفعه ليذبح عِزة المسلم — ويمشي فوقه تيها يُدوس اللحم والأعظم
سلاح المال قتَّال لأنف عدونا مُرغم — يشل حراكه حتى يرى كالمقعد الأقزم
فهيا نكبح الجاني ونكسر شوكة المجرم — وننصر إخوة يُسقون كأسًا دونها العلقم
بدنيا منطق الغابات فيها حكمه مُبرم — وعذرًا ساكني الغابات أنتم بينكم أرحم

فهبوا قاطعوا وامضوا وإلا إخوتي نندم(١٠)

أما الشاعر "مصطفى درويش" فيكتب:

## في ظلال المقاطعة

قاطعوا..

فأنت لن تموت جوعًا.. إن أغلقوا الثغور

.. أو أغرقوا الجسور

فالخيل في الخريف تأكل القشور

والطير تنقر الصخور

والماء إن ظمأت.. الماء في الغدير

قاطعوا..

قاطعوا موائد الحليب والذباب

موالد الأقطاب

وحاولوا.. أن تفتحوا الأبواب

أن تخرجوا من عتمة السرداب

وتخلعوا النقاب

وحاولوا أن تقرأوا دفاتر العلوم والحساب

فالشمس لا يضيرها تكاثر السحاب

والأرض لا تخيفها جحافل الذئاب

....

فقاطعوا

## الأغنية والمقاطعة:

غير أن أبلغ ما عبر عن أهمية سلاح المقاطعة، واستخدم بمهارة تقنياته اللافتة لتوعية الجماهير بهذه القضية، كان المغنون الشعبيون، الذين لمسوا وترًا حساسًا في قلوب الجماهير باستخدام اللحن والكلمة والصوت والإيقاع، كأدوات طبيعية لنشر الدعوة المنحازة لقضايا الوطن.

ومن أجمل الأغنيات، في هذا السياق، أغنية المقاطعة التي كتبها "حسن حامد"، ولحنها وغناها المغني الشاب "علي إسماعيل" وتقول كلمات الأغنية:

فاكرين لما شارون القاتل.. دنس أرض أقصى الله .... آه فاكرين
وأما الشهدا في يوم الجمعة.. صرخوا واه قدساه .... آه فاكرين
وأما رصاص الغدر اغتال الدُرّه.. ورحنا معاه .... روحنا فداه

عارفين ليه فلسطين بتنادي الأمه بدمعه.. في كل صلاه .... آه عارفين
شعب محاصر.. ضاقت أرضه.. ويا سماه.. يا الله .... آه عارفين
والمحتل وراه أمريكا تسانده.. علشان نخشاه .... عيب نخشاه

من هنا كان يا خونا ضروري.. بعون الله.. .... بعون الله
يبقي هدفنا نقاطع كل حجاته.. حتى دواه .... حتى دواه
وبإرادتنا نعيد كرامتنا وبوحدتنا نرد الآه .... ح يقول آه

الكوكاكولا تمنها رصاصه في قلب أخويا.. ليه أشربها .... مش ح شربها
وادي في علبه "آريال" دانه.. ليه افجرها .... ليه افجرها
يالا نقاطع "مارلبورو" ومعاها "مريت" يلا قاطعها .... راح اقاطعها
وكمان وجبات "ماكدونالز".. إوعي تاكلها .... مش راح اكلها
ضيف ع اللسته(أ) كمان "سنسبري"(ب)
وبنطلونات الجينز "ليفايز"
وملابس من صنع صهاينه ماركه "تايك"
يبقى بدأنا بسبع أصناف.. بكره نكملها .... احنا نكملها

أحمد (ج) ويا اسكندر(د) كلنا مصري أصيل بيقرر
إيدي في إيدك لجل ما ييجي العيد الأكبر
لفلسطين بالتوب الأخضر.. لفلسطين لما حتتحرر

وهناك أغنية ساخرة، أخرى، كتب كلماتها الشاعر "علي عبد العزيز"، ولحنها الفنان "محمد العفيفي"، ويغنيها فريق ضي للحكي والشعر والغناء، وهو فريق متميز من محافظة الدقهلية. تقول كلمات أغنية فريق ضي:

(أ) القائمة

(ب) مجموعة من محلات سوبر ماركت إنجليزية الجنسية، طردت من مصر بعدما حوصرت جماهيريا لثبوت تبرعها لإنشاء المستوطنات الصهيونية على الأرض الفلسطينية المغتصبة.

(ج) و(د) أحمد بهاء الدين شعبان وأمين إسكندر، من مؤسسي اللجنة المصرية العامة لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية.

هاو أو أو

بقرتنا بتحلب دولسي
وبنزرع شيبسي كريسبي
هنبيع النيل، وبتمنه
نحفر لك أنهار بيبسي!

خلينا البيتسا عشاكي!
ربينا فراخ كنتاكي!
وان فكر ديكك يدن
راح نعمله مرقة ماجي!

الجات لوجات بوس إيدها
مش زيتكو منور بيتها؟!
وادعي لأمريكا مامتها
تعلى وربنا يديها!

إخيييه!!

## القصة القصيرة وقضية المقاطعة:

والمدهش أن "قضية المقاطعة" لم تحرك وجدان وانفعالات الشعراء والمغنين الشعبيين فحسب، وإنما أيضًا كُتّاب القصة القصيرة، حيث نشرت مجلة الهلال[١٢] العتيدة، قصة قصيرة للكاتب "محمد جابر غريب" بعنوان: **زجاجة كوكاكولا**، هذا نصها:

**كوكا كولا**

**قصة قصيرة – مهداه للانتفاضة**

والأسرة تجتمع قدام التليفزيون بعد العشاء تناولت زجاجة "حاجة ساقعة"

بحثت عن المفتاح في الثلاجة

لم أجده. سألت أمي. أشارت نحو "ترابيزة السفرة".

* * *

عيناي تبتسمان، غمازتاي تضحكان

قمورة.. مرحة.. حصلت على الإعدادية.. زغردت أمي..

اسم النبي حارسك وصاينك..

فرقت الشربات، وبخرتني

* * *

بينما كنت أضع المفتاح فوق غطاء الزجاجة..

رأيت أطفالاً وشبابًا

يصوبون حجارة..

"بعزم ما فيهم" نحو بنادق ورشاشات توجه إلى صدورهم بغير ساتر

كنت أجلس في "حجر أمي".. بينما أجذب الغطاء..

فارت دفقة مياه.. اندفعت من عنق الزجاجة لأعلى..

تناثرت على وجهينا.. أمي وأنا. وبللت صدر بيجامتي.

* * *

كان أبي لا يثق في جيلنا.. قال: لقد أهدرتم قيم الآباء والأجداد.

لسعت المياه "زوري".. استطعمتها.. كانت لذيذة..

أخذت جرعة ثانية..

* * *

حين عادت أختي من الجامعة ..

قالت: إن الدكتور قطع المحاضرة..

حذرهم من شراء أشياء مستوردة..

وأوضح أن أرباحهم منها تتحول إلى بنادق تصوب نحونا.

لم يخطر ببالى أن الزجاجة يمكن أن تكون صناعة أمريكية..

تناولت جرعة ثالثة.

* * *

حكت أختي عن زملائها.

تدوس أقدامهم قطعة قماش.. تتوسطها نجمة سداسية.

أصابع تدور بعود مشتعل.. تتطاير ألسنة لهب.

يهتفون، يصرخون.. يطالبون بالسفر إلى هناك.

وقالت: إن قذائف قد تأتي عبر دخول حمام.. أو إعداد طعام..

أو عبر ركوع لصلاة فجر.. أو حبكة كوافيل طفل..

أو تنفيض سجادة، أو ستارة، أو نافذة.

* * *

كانت كفي تقبض على الزجاجة بشغف وحب كبيرين..

بينما كنت أسأل أمي: لماذا هاجر الآخر..

من بلاد متفرقة وجاء يسعى إلى بلادنا؟

* * *

كنت قد أتيت على ثلاثة أرباع ما في الزجاجة..

حين خطر لي ما قالته أختي على لسان الدكتور..

قلت في نفسي: ربما تكون مياه الزجاجة صناعة أمريكية.

ارتعشت رموشي فوق عيني..

وقرأت.. وأعدت القراءة.. كوكاكولا.

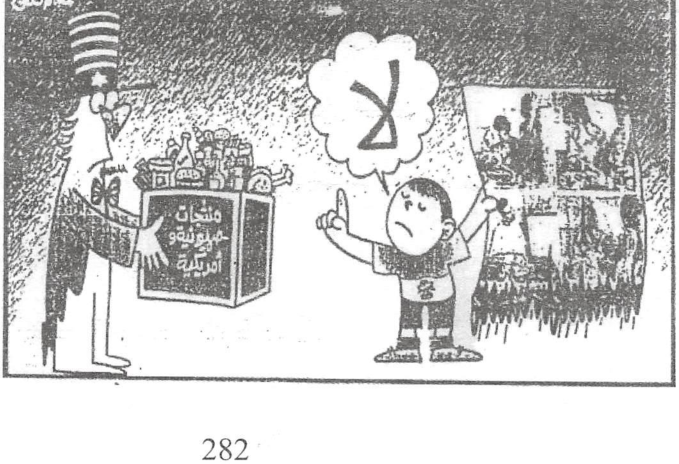
فتأكد لي وأيقنت بالفعل.. أنها مستوردة.

تدافع ما بجوفي إلى الخارج..

ولم أعد مبتسمة ولا مرحة.

**وفن الكاريكاتير أيضًا:**

وكما كانت قصائد الشعر والقصة والأغنية أدوات فعالة لدعم "قضية المقاطعة" في مواجهة خصومها، الذين حاولوا رميها بكل نقيصة، وادعوا – بهتانًا – أنها تهز استقرار الاقتصاد المصري (!) وتطرد رأس المال الأجنبي من بلادنا (!)، فقد كان سلاح الكاريكاتير المصري، فعالاً أيضًا في هذه الساحة، ففن الكاريكاتير في مصر فن راسخ، له تقاليد رفيعة، ودائمًا ما أعلن انحيازه لقضايا الأمة، ومعارك الشعب خصوصًا على يد فنانيه الكبار: زهدي – صلاح چاهين، حجازي، بهجت.. إلخ، وهذه نماذج من مساهمة فن الكاريكاتير المصري والعربي الحديث في معركة المقاطعة.




للفنان عصام حنفى



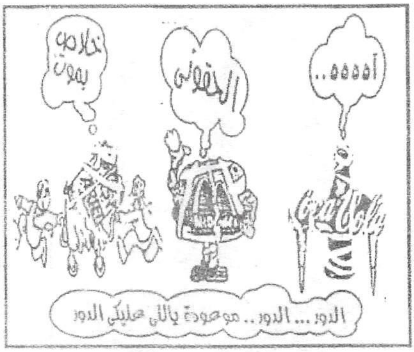

للفنان سعد الدين



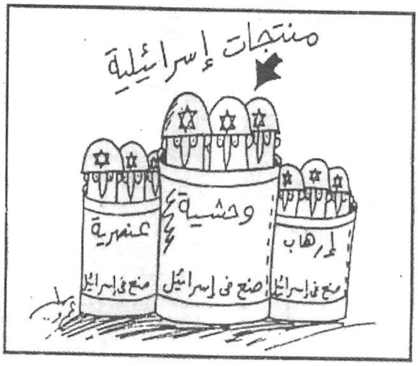




للفنان محسن جابر







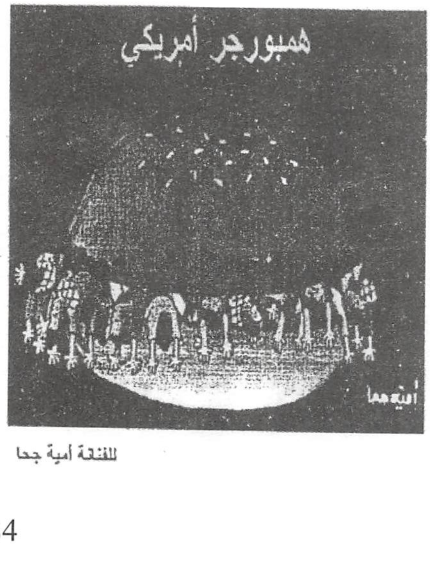








للفنان عمرو سليم




للفنانة أمية جحا



للفنان سعد الدين




للفنان سمير




للفنان سعد الدين




للفنان رؤوف




للفنان عمرو عكاشة

## المقاطعة ومجلات الأطفال:

وإضافة لما تقدم فقد كان من أبرز الأدوار التي لعبها فن الرسم الدور المحمود لتوعية أطفالنا بقضايا النضال ضد الصهيونية والاستعمار، وبضرورة تفعيل سلاح المقاطعة وإدراك أهمية رفض استخدام منتجات الأعداء والتعاطي مع سلعهم.

في هذا المضمار نشير إلى الأداء المتميز لمجلة قطر الندى للأطفال الصادرة عن الهيئة العامة لقصور الثقافة في مصر، واجتهادها من أجل توعية

قرائها من الأطفال المصريين بأبعاد الصراع ضد العدوان الصهيوني ودورهم في دعم الشعب الفلسطيني، ومقاطعة البضائع الأمريكية والبريطانية والصهيونية.

ففي العدد ١٧٦ للمجلة، الصادر في ١ يوليو ٢٠٠٢، تقدم مجلة **قطر الندى** قصة بالرسوم المتتابعة (strips) تحت عنوان **مصري ومصرية**، سيناريو فوزي بركات، ورسوم إبراهيم مرزوق، تتحدث عن إدراك طفلين صغيرين لدور الأموال والبترول العربيين في تسيير آلة الحرب الصهيونية (المصنوعة في أمريكا) والتي تنشر الخراب والدمار في أرضنا، ومن منطلق إحساس الطفلين بواجبهما، فقد قاما بمقاطعة البضائع الأمريكية والصهيونية، وتحركا لدعوة أصدقائهما لذات الغرض، وينتهي المسلسل المرسوم بمجموعة من الأطفال يحملون رايات فلسطين ويهتفون : **لا للتطبيع.. نعم للمقاطعة في** مواجهة العدو الصهيوني – الأمريكي. (انظر الرسم).



أما العدد (١٧٧) لمجلة **قطر الندى** الصادر في شهر ديسمبر ٢٠٠٢، فقد احتوى أيضًا مسلسلاً مرسومًا تحت عنوان **مروة في الانتفاضة**، كتب السيناريو له **محمد ثابت توفيق** ورسمه **كمال البرشومي**، وهو يتحدث بلغة بسيطة عن دور مستمر لمساعدة أطفال الانتفاضة، إضافة إلى التظاهرات التي هتف فيها الجميع لفلسطين وصمودها، ويكتشف الأطفال – في محاولة الإجابة على سؤال المعلمة حول هذه المسألة – أن مقاطعة المؤسسات الأمريكية وبضائعها و"المطاعم الأمريكية التي تمد عدونا بالمال، والذي يدعم به جيشه ضدنا، والتبرع بالمال الذي كانت ستتناول به الأسرة الطعام في هذه المطاعم – لأطفال الانتفاضة، هو أمر ممكن وضروري ويساعد أشقاءنا الفلسطينيين لا بالكلمات فقط، بل بالعمل أيضًا" (انظر الرسم).



هذه الإشارات التي أوردناها، لنماذج من الإبداع الفني والأدبي، انحاز – عبرها – مبدعوها إلى صف الشعب وهمومه، وراحوا – بما أوتوا من موهبة – يسهمون بجهدهم المحمود في الدعاية لقضايا الوطن والأمة.. قصدنا بها لفت الانتباه إلى الدور المحوري الذي تلعبه أدوات المواجهة الثقافية في تنشيط الحركة المضادة لمخططات اختراق العقل العربي، وإجراء عمليات غسيل المخ المنظم لمواطنينا، وخاصة للأجيال الجديدة من شبابنا وأطفالنا، الذين تعرضوا لحملات مكثفة ومنظمة استهدفت تغييب وعيهم وتشويه إدراكهم، والتأثير على انتمائهم لوطنهم وأمتهم.

وعود على بدء، فليس صدفة – إذن – ونحن نستعيد ذلك الإلحاح الدءوب، لجميع القادة الصهاينة، دون استثناء – الذي رصدنا جانبًا منه في المقدمة – على التطبيع الثقافي والفكري بين دولة العدو الصهيوني وشعبنا.. فاحتلال الثقافة الوطنية ومعركة الاستيلاء على الوعي المستقل لجماهيرنا، هي الساحة الرئيسية للصراع، فيها تحسم المعركة، ومن ينتصر فيها، يَفُزْ – في نهاية المطاف – مهما كانت التضحيات.. ذلك أن الثقافة، مرة أخرى – كما عبر "ميلان كونديرا" – هي **"ذاكرة الشعب وتفريغ أمة من ثقافتها، أي من ذاكرتها وأصالتها، يعني الحكم عليها بالموت"**.. والأمم التي تملك ذاكرتها أي ثقافتها، أمم حية، لا تموت أبدًا.

# الهوامش

(١) انظر: عرفة عبده علي، تهويد عقل مصر، دار سينا، القاهرة، ١٩٨٩، ص: ١٥.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) جريدة الرأى الأردنية، ١٩٨١/٩/١٠، مذكورة في المصدر السابق، ص:١٦
(٤) محمد وهبي، بنيامين نتنياهو: إعادة تثقيف العرب ضرورة من ضرورات الـــسلام!، مجلة المصور، القاهرة، العدد (٣٧٧٧)، ١٩٩٧/٧/٢٨.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) عرفة عبده علي، مصدر سبق ذكره.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) زئيف شيف: جريدة هآرتس الصهيونية، ٢٠٠٠/٤/٧
(٨) جريدة العربي، القاهرة، ٢٠٠٠/١١/١٢، ص:١٨
(٩) مجلة الغد العربى، العدد (٥٠)، يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٣، ص: ٥٨
(١٠) جريدة الجيل، ٢٠٠٢/٦/٢٦
(١١) جريدة العربي، ٢٠٠٢/٦/٣٠
(١٢) مجلة الهلال، القاهرة، عدد سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٢، ص ص: ١٧٨ - ١٧٩

# الملاحق

## (١)

# البيان الختامي والتوصيات
# الصادرة عن مؤتمر لجان مقاومة التطبيع
# والمقاطعة ودعـم الانتفاضة الفلسطينية

## السبت ٢٠٠١/٩/٨
## اتحاد المحامين العرب

في مرحلة مفصلية من مسار الصراع ضد المشروع الصهيوني، وصل فيها العدوان الصهيوني الأمريكي على الأرض والشعب والمقدسات إلى درجة غير مسبوقة من العدوانية، يواجه شعبنا العربي في فلسطين، بشجاعة، كل أشكال التآمر على قضية، وتجاوز - بانتفاضته المجيدة - كافة محاولات تصفيتها، وهي المحاولات التي تصاعدت في المرحلة الماضية، وتجسدت في مساعي فرض تسويات واتفاقيات، تحقق المصالح الصهيونية، وعلى حساب المصالح التاريخية للشعب الفلسطيني.

وفي هذه اللحظة التاريخية، نظمت مجموعة من اللجان المصرية العاملة في مجالات مناهضة الصهيونية، ومقاومة التطبيع، ودعم الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، ومقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية، بالتعاون مع "اتحاد المحامين العرب"، وبمشاركة عدد من ممثلي لجان عربية نشطة في هذه المجالات، مؤتمرات الأول، بمقر الاتحاد يوم السبت الموافق ٢٠٠١/٩/٨.

وقد استند المؤتمر على المبادئ التالية:

(أ) إن حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الصهيوني، بالوسائل كافة (وضمنها الكفاح المسلح) حق مشروع، ينبغي دعمه بكل السبل، ودعم الانتفاضة الشعبية الفلسطينية باعتبارها إنجازًا مرموقا لحركة تحرير شعبية تطرح منهجًا بديلاً، أسقط كل مناهج التسوية الاستسلامية.

(ب) حق الشعب الفلسطيني المشروع، وغير المقابل للتصرف في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة - وعاصمتها القدس - على كامل التراب الفلسطيني، وحقه في العودة.

(ج) الانطلاق من الإيمان بأن القضية الفلسطينية لا تخص الشعب الفلسطيني وحده، وأن تحرير فلسطين مسئولية عربية وإسلامية، بل ومسئولية كل أحرار العالم، وأن دعم الانتفاضة وحمايتها من محاولات التصفية، هو واجب تقتضيه دواعي الدفاع عن الأمن القومي، والمصالح الوطنية المصرية، وهو ما تؤكده التهديدات الصهيونية المتصاعدة لـ"مصر" في الفترة الأخيرة، والتي عبرت عنها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مناسبات عديدة.

(د) تأكيد مسئولية الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسية في دعم العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وفي الدعم الاقتصادي والتغطية السياسية للعدوان، وفي مد العدو الصهيوني بالسلاح المستخدم ضد أبناء شعب فلسطين.

وقد انتهى المؤتمر إلى التوصيات التالية:

١- المطالبة بقطع كافة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع العدو الصهيوني.

٢- المقاطعة الشاملة لكافة السلع والشركات الصهيونية، والشخصيات، والشركات المصرية المتعاملة مع العدو الصهيوني.

٣- تفعيل المقاطعة المنظمة والمتصاعدة للسلع الأمريكية، التي يوجد لها بدائل.

٤- مطالبة الأجهزة الرسمية والإعلامية بالكف عن تشويه حركة المقاطعة، ودعم أنشطة اللجان العاملة في هذا المجال.

٥- تعبئة وتوظيف المزيد من الطاقات الشعبية لتفعيل حركات المقاطعة ومناهضة التطبيع ودعم الانتفاضة، بحيث تستطيع الوصول إلى كل أهدافها.

٦- تعميق التنسيق بين اللجان العاملة في مجال المقاطعة ومناهضة التطبيع ودعم الانتفاضة.

٧- دعوة عمال الشحن والتفريغ، المصريين والعرب، للامتناع عن شحن وتفريغ الناقلات الصهيونية.

٨- المطالبة بتطبيق قرارات القمة العربية بإعفاء السلع الفلسطينية من الرسوم الجمركية.

٩- السعي لتأسيس كيان قانوني لحركة المقاطعة.

١٠- مقاطعة الـ ٤٣ منظمة التي انسحبت من مؤتمرات "دربان"، بسبب إدانة إسرائيل بالعنصرية، والعمل على تعميق العلاقات مع الثلاث آلاف منظمة التي شاركت في إدانة العنصرية الصهيونية.

١١- بناء علاقات المؤاخاة والتوأمة بين الجرحى الفلسطينيين، الذين يعالجون في القاهرة وأسر مصرية، وكذا بناء وعلاقات إخاء وتوأمة بين المؤسسات المصرية والفلسطينية.

١٢- تكثيف الضغوط على السفارات والمنظمات الدولية، بهدف رفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وتوصيل قوافل الإغاثة.

١٣- مطالبة الأمين العام لجامعة الدول العربية بإنشاء آلية مشتركة بين الجامعة والمنظمات واللجان غير الحكومية، النشطة في مجال مناهضة الصهيونية ومقاومة التطبيع ودعم الانتفاضة الفلسطينية والمقاطعة.

١٤- الدعوة لمراجعة العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

١٥- الدعوة إلى استخدام كل الوسائل الممكنة للضغط على الإدارة الأمريكية، مثل سلاح النفط، والودائع العربية والإسلامية في المصارف الأمريكية، في مواجهة دعمها السافر للكيان الصهيوني.

١٦- الدعوة لوقف ضخ البترول العربي للعدو الصهيوني.

١٧- الدعوة لفتح باب التطوع للانضمام للمقاومة الشعبية الفلسطينية.

١٨- الدعوة لتخصيص ١% من دخل الدول العربية والإسلامية لدعم الشعب الفلسطيني.

١٩- تفعيل دور النقابات العمالية في مصر والعالم العربي لدعم الانتفاضة، وبخاصة في قطاعات السياحة، والبترول، والزراعة، والنقل والموانئ.

٢٠- المطالبة بإلغاء قرار الحاكم العسكري فيما يتصل بمنع جمع التبرعات للشعب الفلسطيني.

٢١- مطالبة العاملين في حقل الإعلام، بضرورة تدقيق المصطلحات التي تعبر عن الطبيعة الحقيقية للصراع العربى الصهيوني، والامتناع عن استخدام المصطلحات التي تروج لها الجهات الصهيونية.

٢٢- إلغاء كافة القيود التي تعيق عمل اللجان الشعبية، وفى مقدمتها حالة الطوارئ.

٢٣- دعم مواقف النقابات المهنية والاتحادات النوعية في قراراتها ضد المطبعين من أعضائها.

٢٤- المطالبة بفتح ملف الأسرى المصريين في حرب ١٩٦٧، واتخاذ إجراءات عملية لعقد المحاكمة الجنائية ضد مرتكبي جرائم الحرب "الإسرائيليين"، باعتبار أن الجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم ولا يجوز التنازل عنها.

٢٥- دعم الجهود التنسيقية بين لجان مقاومة التطبيع ودعم الانتفاضة الفلسطينية والمقاطعة، داخل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية.

٢٦- مطالبة السلطات الرسمية بالكف عن الملاحقات الأمنية والإدارية لمناضلي مقاومة التطبيع مع العدو، وداعمي الانتفاضة، والكف عن الزج بهم في السجون والمعتقلات، وإطلاق سراح المسجونين منهم، وإسقاط التهم الموجهة إليهم.

٢٧- مطالبة المؤسسات الشعبية بالعمل على إلغاء اتفاقية كامب ديفيد، وإعمال كامل السيادة المصرية على سيناء.

٢٨- مخاطبة الرأي العالم العالمي من أجل كسب المزيد من المساندة والدعم الدوليين وبالذات من المنظمات غير الحكومية.

٢٩- توعية الأجيال الجديدة بحقائق الصراع العربي الصهيوني.

٣٠- تنسيق جهود جمع التبرعات من الجامعة العربية بالذات، وأن الجامعة تفتح بالفعل حساب بالبنك لتلقي التبرعات ومطالبة وزير الإعلام بإذاعة الإعلان الخاصة بهذا الأمر بصفة متكررة.

٣١- ضرورة عقد هذا المؤتمر بصفة دورية وليكن كل ٦ شهور.

٣٢- الاستفادة من مؤتمر "دربان".

٣٣- ضرورة وجود آلية للتعاون بين المنظمات غير الحكومية في مصر والمنظمات غير الحكومية في العالم.

٣٤- تشجيع الأعمال الفنية والإعلامية - وبالذات السينمائية - الداعمة للانتفاضة لما لها من تأثير إعلامي هائل.

٣٥- النهضة بسيناء في كافة المجالات الاقتصادية وليس السياحة فقط بحيث تتسع لتجمعات سكانية كبيرة من الشباب المصري.

٣٦- في إطار تفعيل الدعم الشعبي مطالبة النقابات المهنية والعمالية بتخصيص أجر يوم لصالح انتفاضة الشعب الفلسطيني.

٣٧- مطالبة وزير التربية والتعليم والتعليم العالى بتخصيص الحصة الأولي في اليوم الدراسي الأول للحديث عن الانتفاضة والقضية الفلسطينية.

٣٨- توصية السلطات المصرية بوقف عمليات التغريب التي تقوم بها شركات السياحة في "سيناء" لما لذلك من أثر سلبي على الشخصية الوطنية لسيناء التي تعتبر بحق خط الدفاع الأول عن مصر.

٣٩- مطالبة المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية، وعلى رأسها الأزهر والكنيسة المصرية الاضطلاع بدورهما المنشود في دعم الانتفاضة وحشد وتعبئة الشعب المصري في هذا الصدد.

# (٢)
# البيان الختامي للمؤتمر الشعبي العربي
# الأول للمقاطعة

بدعوة من اللجنة الوطنية للمقاطعة في دولة الإمارات العربية المتحدة عقد في مدينة "دبي" في يومي الاثنين والثلاثاء ١٣-١٤ من شهر مايو - أيار، ٢٠٠٢ المؤتمر الشعبي الأول للمقاطعة بحضور ممثلين ونشطاء في مجال المقاطعة في عدد من الأقطار العربية الشقيقة.

وتقرر أن تنبثق عن المؤتمر لجنة شعبية عربية للمقاطعة على أن تكون القاهرة مقرًا مؤقتًا لها بحيث تُعد هذه اللجنة لعقد مؤتمرها الأول في أول فرصة متاحة. على أن تتشكل هيئة تنسيقية مؤقتة لها من سبعة أشخاص للاتصال بجميع اللجان على مستوى الوطن العربي إلى حين انعقاد المؤتمر.

وفيما يلي نص البيان الصادر عن المؤتمر:

في لحظة فارقة من لحظات وطننا العربي، التقى في مدينة "دبي" ضمن فعاليات المؤتمر الشعبي الأول للمقاطعة من اللجنة الوطنية للمقاطعة، وجمعية الصحفيين بدولة الإمارات العربية المتحدة ممثلون للجان مقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، ولجان المقاطعة، ونشطاء من العناصر الوطنية المقاومة للمشروع الصهيوني - الاستعماري، في بلادنا، لتدارس الوضع الراهن، والبحث عن سبل عملية لتطوير أعمال وأنشطة مقاومة الصهيونية والتطبيع في بلادنا.

وينطلق المجتمعون في هذا المؤتمر من يقين لا يتزعزع بالحق العربي - الفلسطيني في كل أرض "فلسطين"، ومن مشروعية الكفاح الوطني

الفلسطيني لاسترداد كل ذرة تراب مغتصبة، بكل السبل والوسائل المتاحة، وبأن العداء للصهيونية، ومن خلفها هو عداء استراتيجي، مبني على تناقض موضوعي بين المشروعين: الصهيوني والعربي، وهم يعلنون رفضهم المطلق لكل محاولات تشويه كفاح أمتنا وتصويره، بأنه نزوع إرهابي يقتضي الاجتثاث، ويرفضون كل مساومة تاريخية مع عدو الأمة، تنتهي بتنازل غير مسموح به عن أي جزء من الأرض العربية الفلسطينية، تحت مزاعم "السلام" الزائفة، أو بإدعاء مقاومة "الإرهاب" المزعومة. وإذا يهيب المؤتمرون بكل أبناء وطننا العربي تصعيد حالة المجابهة الجماهيرية للهجمة الصهيونية الشرسة المدعومة أمريكيًا على حريتنا ومصالحنا وأوطاننا، فإنهم يجددون الثقة في قدرة أبناء الشعب الفلسطيني البطل على مواجهة محاولات تصفية الانتفاضة المجيدة، ويعلنون بكل وضوح أنهم سيبذلون أقصى جهدهم من أجل تصعيد العمل الجماهيري الديمقراطي الداعم لانتفاضة شعب فلسطين، وعلى وجه الخصوص، في مجال المقاطعة باعتباره أبرز مجالات المجابهة الراهنة، وانطلاقا من تقدير موضوعي لسلاح المقاطعة باعتباره أحد أهم صور مقاومة سياسية تطويع الإدارة العربية، كنا أنها في ذات الوقت – وسيلة هامة لتعبئة القدرات الشعبية الهائلة، واستعادة قوى الجماهير الفاعلة كعنصر رئيسى في ساحة الصراع.

وإذ يؤكد المؤتمرون على الطبيعة الشعبية الوطنية المستقلة لإعمالهم، فإنهم يلفتون نظر الأنظمة الرسمية العربية إلى التبني الواسع من جماهير شعبنا العربي لمبدأ المقاطعة، باعتباره أحد أهم الأسلحة المتاحة في مواجهة المشروع الصهيوني الإمبريالي الآن، ويهيبون بالدول العربية التي تحتفظ بعلاقات دبلوماسية واقتصادية مع العدو الصهيوني وقطع كافة الصلات

الرسمية وغير الرسمية، العلنية وغير المعلنة، مع عدونا، وطرد سفرائه من أرضنا، وقطع كل امداداته من البترول والغاز الطبيعي.. التي تتحول إلى وقود لآلة الحرب الصهيونية الباطشة، وينتظرون منها إفساح الطريق أمام الحركات الشعبية المناهضة للصهيونية والتطبيع، كي يؤدي واجبها الضروري المرتقب.

وفي هذا السياق، فإن المؤتمرين بعد أن تباحثوا على مدى يومين حافلين في كل ما يحيط بقضية "المقاطعة" من إشكاليات، يتقدمون بخالص التحية لكل المبادرات الشعبية التي انطلقت مؤخرًا.

**ويعرضون المقررات والتوصيات التالية:**

نحن المشاركين في المؤتمر الشعبي الأول للمقاطعة الذي عقد في الفترة ما بين ١٣-١٤ أيار ٢٠٠٢ في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعشية الذكرى الرابعة والخمسين لاغتصاب "فلسطين" نوصي بما يلي:

**أولاً:** تشكيل هيئة تنسيقية للجان المقاطعة في جميع الأقطار العربية.

**ثانيًا:** إصدار ميثاق شرف حول الالتزام الشامل بالمقاطعة توقع عليه مكونات ومؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي.

**ثالثًا:** منعًا للاختراق الصهيوني، يدعو المؤتمر مؤسسات المجتمع المدني إلى رفض التمويل الأجنبي، والتوجه للاعتماد على المؤسسات العربية.

**رابعًا:** العمل على تأسيس مركز خاص للمعلومات والدراسات المتخصصة بالمقاطعة، وذلك لرصد كل أشكال التطبيع والعمل على تزويد

الهيئات والمنظمات والمواطنين بالمعلومات المتوافرة، وذلك لدراسة سبل توسيع نطاق المقاطعة لكي تشمل قطاعات مؤثرة كالنفط والمصارف وأسواق المال.

**خامسًا:** اعتبار يوم الخامس عشر من مايو / آيار من كل عام يومًا موحدًا للجان المقاطعة على المستوى القومي.

**سادسًا:** الدعوة إلى دعم الصناعات الوطنية والعربية والإسلامية لتكون بديلاً عن المنتجات التي تتم مقاطعتها، ومكافأة الدول والمؤسسات التي تبدي تعاطفًا مع قضيتنا عبر توسع التعامل التجاري معها.

**سابعًا:** تزويد وسائل الأعلام العربية بمواد إعلامية تعزز ثقافة المقاطعة ودعوة هذه الوسائل إلى الامتناع عن استضافة المسؤولين الصهاينة.

**ثامنًا:** دعوة المنتديات والمؤسسات الثقافية إلى القيام بحوارات وأبحاث ودراسات تعمق ثقافة المقاطعة، ونشرها في دليل العمل القومي للمقاطعة.

**تاسعًا:** تكريم بعض الشخصيات والمؤسسات الشعبية ذات الإسهام الملموس في عملية المقاطعة.

**عاشرًا:** الدعوة لتأسيس صندوق عربي لإنماء "فلسطين" تكرس موارده لبناء مشروعات صناعية وخدمية، تستوعب العمالة الفلسطينية وتحقق اقتصاد فلسطيني عربي قوي.

**الاقتصاد الفلسطيني:**

**الحادي عشر:** تحديد مفهوم واضح لفعل المقاطعة بحيث يركز على جميع السلع التي يتوفر لها بديل وطني أو قومي أو إسلامي أو منتجات الدول الداعمة للحق العربي.

**الثاني عشر:** تحقيق التواصل مع المنظمات غير الحكومية المناهضة للتميز العنصري والسعي معها لإطلاق حملة عالمية للمقاطعة ترجمة لقرار المنظمات الشعبية في "دربان" في جنوب إفريقيا باعتبار الصهيونية حركة عنصرية على غرار ما جرى من مقاطعة لنظام التميز العنصري في جنوب إفريقيا.

**الثالث عشر:** جمع التراث الإسلامي الذي يحض على المقاطعة والسعي بشكل خاص إلى نشر أبرز الفتاوى التي صدرت عن مراجع دينية التي تدعو إلى المقاطعة والعمل على تشكيل لجان للمقاطعة في الدول الإسلامية.

**الرابع عشر:** إنشاء موقع خاص بالهيئة التنسيقية للجان المقاطعة العربية على شبكة الإنترنت لتحقيق التواصل ونشر كل المعلومات المتصلة بالمقاطعة.

**الخامس عشر:** إرسال رسالة باسم المؤتمر إلى قيادة الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية في المغرب لدعوتها لرفض مشاركة وفد حزب العمل الصهيوني في المؤتمر العالمي للاشتراكية الدولية الذي سيعقد في المغرب.

وبمناسبة انتهاء أعمال المؤتمر يتقدم المؤتمرون بالشكر والتقدير إلى جامعة الدول العربية على مشاركتها الفعالة في المؤتمر، كما وجه المؤتمرون الشكر بكل من ساهم في إنجاز هذا المؤتمر والمشاركة في أعماله، ومن بينهم اللجنة الوطنية للمقاطعة في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمعية الصحفيين ورواق "عوشة بنت حسين"، ولجنة مقاومة التطبيع في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمعيات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني الأعضاء في لجنة المقاطعة بدولة الإمارات المتحدة.